

ويرزى سـالمون

أستاذ الفلسفة بجامعة انديانا

المنطق

تقديم

الدكتور محمد علي البورتان

ترجمة وتعليق

الدكتور جمال موسى

الشركة العالمية للكتاب

دار الكتاب اللبناني - دار الكتاب العالمي



الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل.

طبعات - نشر - توزيع

دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة
دار الكتاب العالمي المركز العربي
دار العالم الإسلامي دار الكتاب الإسلامي
دار الكتاب للجميع الدار الأفريقية العربية

الإدارة العامة

العنوان - متسايل الانعامه اللبنانية
هاتف ٢٤٩٠٥٥ - ٢٤٩٣٧٠ - ص ب ٢١٧٦
تلخس ٤٤٢٢٨٦٥ - بقمسا، ككتالبنان
بشورت - لبنان

المشتريات

هاتف ٢٥١٤٢٢



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية ١٩٨٦

منتدى ليبيا للجميع

www.libyaforall.com

عبد الله علي عمران

الصفحة	الموضوع
٥	اهداء.
٧	مقدمة الناشر
٩	تقديم
١٣	مقدمة المؤلف
١٥	مجال المنطق
١٥	البرهان
٢٧	الاستدلال
٣١	الاكتشاف والتبرير
٣٧	البراهين الاستنباطية والاستقرائية
٣٨	الاستنباطية
٣٨	الاستقرائية
٤٣	الاستنباط
٤٣	صحة البراهين
٤٩	القضايا الشرطية
٥٢	البراهين الشرطية
٦٣	برهان الخلف
٦٧	الاحراج
٧٠	القضايا الحملية
٧٦	الاقيسة الحملية
٩٦	المنطق الاستنباطي

١٠١	الصحة الاستقرائية
١٠٣	الاستقراء التعدادي
١٠٦	الاحصاءات الناقصة
١٠٧	الاحصاءات المتحيزة
١١١	القياس الاحصائي
١١٨	برهان الاسناد
١٢٤	برهان الخصم
١٢٩	المماثلة (التمثيل)
١٣٤	البراهين العلية والأغاليط العلية
١٣٩	الفروض
١٥٧	المنطق واللغة
١٥٧	التعريفات
١٧٠	القضايا التحليلية والتركيبة والمتناقضة
١٧٥	المتضادات والمتناقضات
١٧٨	اللبس والاشتراك
١٨٢	التعليق والنقد
٢٠٩	خلاصة القول
٢١٥	المصطلحات
٢١٧	لمزيد الاطلاع

مقدمة الناشر

ان الكثير من مشكلات الفلسفة وثيق الصلة باهتمامات الانسان الى حد أن امتداداتها المعقدة تظل ماثلة في الحاضر دوما بصورة أو بأخرى . ورغم أن هذه المشكلات تظل على مجرى الزمن مرتبطة بالبحث الفلسفي الا أنها قد تكون بحاجة الى أن تكون موضوعا للفكر في كل عصر على ضوء معرفة هذا العصر العلية الواسعة وخبرته الاخلاقية والدينية العميقة . وربما امكن الوصول الى حلول أفضل عن طريق مناهج أكثر دقة وصرامة . ومن ثم فإن على المرء الذي - يحاول الاقتراب من دراسة الفلسفة على امل أن يفهم أفضل ما يمكن ان تقدمه الفلسفة ينبغي عليه أن يبحث عن النتائج الاساسية والمنجزات المعاصرة للعلم معا . تهدف سلسلة « أسس الفلسفة » التي دبت بأقلام سفوة مستازة من الفلاسفة الى ان تعرض بعضا من المشكلات الرئيسية في مختلف ميادين الفلسفة كما تبدو في المرحلة الراهنة من تاريخ الفلسفة . وبينما يسيل البعض الى عرض مجالات معينة للفلسفة في معظم كتب المقدمات الفلسفية فإنا نجد مناهج الدراسة تختلف فسي معاهد الدراسة اختلافا واسعا في التأكيد على أهمية بعض هذه المجالات دون غيرها وكذلك تختلف في منهج التعليم وفي معدل التقدم في الدراسة . ولا بد للتعلم من أن تكون له حرية التغيير في طريقة ترتيب دروسه وفقا لاهتماماته الفلسفية ، وبحسب أحجام الفصول وترتيبها وكذلك لأن مطالب طلابه تختلف من سنة الى اخرى . وهذه المجموعة التي تتألف من ثلاثة عشر كتابا

في سلسلة أسس الفلسفة انما تسد المعلم بمادة مرنة بطريقة جديدة. وهو بدور
يمكن له أن يضع كتابه المدرسي بالتأليف بين عدة أجزاء منها حسبما يترأى
له . ويمكن له أيضا ان يختار تاليفات مختلفة منها في مراحل مختلفة .
وبينما نجد أن كل كتاب في هذه المجموعة مكتمل في ذاته الا انه مكمل
للآخرين . وتلك الاجزاء التي لا تستخدم في دروس المقدمات الفلسفية
ستظهر قيستها - هي والنصوص الاخرى أو مختارات - للقراء في مستويات
الدروس العليا الأكثر تخصصا في الفلسفة .

تقديم

للدكتور محمد علي أبو ريان

رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية
- كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

هذا الكتاب الذي تقدمه للقراء هو واحد من سلسلة في أسس الفلسفة تجمع في صفحاتها خلاصة آخر ما أنتجه الفكر الاوروبي في مجال الفلسفة وفروعها المختلفة . وقد قام بوضعه ويسلي سالمون ، وهو استاذ للنطق وفلسفة العلوم بجامعة أنديانا بالولايات المتحدة الاميركية . وقد قدّم للكتاب بمقدمة موجزة عن أسس الفلسفة وعن موضوعه في المنطق وهو يشتمل على أربعة أبواب .

عالج في الباب الأول منها مجال البحث في المنطق بصفة عامة، فأشار الى الاستدلال والبرهان والى القياس والاستقراء . وأفرد الباب الثاني للكلام عن صفحة الاستبطان والقضايا الشرطية وعيوب القياس بعد أن صنف أنواع القياس المختلفة واستعرض أغاليطه .

أما الباب الثاني فقد أفرده للاستقراء بأنواعه المختلفة ، وأفاض في المواضيع التفصيلية بطريقة يتفرد بها دون غيره . وقد جاء بحثه في هذا الجزء على درجة كبيرة من الاصاله والعمق ومسا لا نجده في كثير من الكتب المنطقية الكلاسيكية ، وقد خصص في نهاية هذا الجزء بحثاً عن الفروض

وقيمتها في البحث العلمي • وهو بحث ظهرت بصدده آراء متعارضة •
فأتباع الوضعية المنطقية يشككون في قيمة الفروض العلية ويرفضون أن
تكون لها أية قيمة في مجال البحث العلمي • بينما يؤكد مؤلف الكتاب
على ضرورة استخدام الفروض ، ويثبت أثرها في عملية الاستقراء وفي
منهج البحث العلمي على وجه العموم •

وأما الباب الأخير فقد عالج فيه موضوعا هاما هو مدار
البحث في العشرينات على وجه الخصوص • وعلى الرغم من تضارب
الآراء حول الصلة بين المنطق واللغة ، وهو موضوع هذا الجزء
الآخر من الكتاب ، إلا أن المؤلف استطاع بمنهجه الدقيق والمتعمق على
حد سواء أن يقدم لنا تفسيراً مقنعاً ومؤشراً منهجياً صادقا إلى حد كبير عن
صلة المنطق باللغة يختلف عما اذاعته المدرسة التحليلية وعلى رأسها جورج
مور وفتنجشتين وبرتtrand راسل فلم يحاول مثلهم أن يستطرد في منهج
التحليل الذري لكل شيء حتى لمعاني اللغة • بل حافظ على النزعتين الكلية
والجزئية على حد سواء في مبحثه هذا ، ونراه يتدبىء بالكلام عن التعريفات
وهي أول ما يقابلنا حينما نتكلم عن الصلة بين المنطق واللغة بعد مبحث
الالفاظ • ثم يقدم لنا الصورتين التحليلية والتركييبية للتعريفات • ويعرج
على القضايا المتناقضة والمتضادة ، وينهي هذا الفصل ببحث عن الأغاليط •
وقد عنى مؤلف هذا الكتاب بربط مباحث المنطق الصوري القديم بمباحث
المنطق الحديث • فأشار إلى نظرية الفئات وحساب القضايا وحساب العلاقات
ببحث يعد مرجعا أيضا في المنطق الحديث • هذا بالإضافة إلى أنه أول كتاب
يربط فيه صاحب المنطق بالحياة ، فهو حينما يضرب الأمثلة يتخيرها من
فروع الفلسفة المختلفة ومن تاريخها الطويل • ليس هذا فحسب بل يحاول
أن يعرض للقضايا العادية التي يتلفظ بها العاديون من الناس والتي لا يأبه
لها المناطقة الكلاسيكيون على وجه العموم • فهو إذن يربط بين المنطق وبين

سائر أنماط اللغة التي يستخدمها العلماء والبشر على السواء في سائر أنشطتهم الحيوية . وهذا العمل يعطي لنا انطبعا كبيرا بأن صاحب الكتاب يريد أن يجعل من المنطق دستورا للحياة العاقلة لسائر أنماط البشر في كل العصور . ولم يكتف بهذا بل أورد نماذج تطبيقية تدخل في نطاق العلوم الطبيعية والرياضية والانسانية .

وهكذا نستطيع ان نجزم بأن هذا الكتاب على صغر حجمه يقدم فائدة كبرى لطالب المنطق وللباحثين في مجاله على العموم لا سيما وان المؤلف قد أردف الكتاب بمصادر هامة للاطلاع .

ويمنا في هذه العجالة أن ننوه بالمجهود الكبير الذي قام به المترجم . ذلك لأن اسلوب الكتاب على درجة كبيرة من التعقيد ، وقد عانى المترجم من كلف المؤلف بالتطوير في جملة وعباراته ، الأمر الذي يجعل القارئ لاهث الانفاس في تتبع المعاني . وهذا مما يجعل الترجمة صعبة المنال عسيرة على غير المحيطين باللغة الانجليزية احاطة تامة ، هذا فضلا عن كلف المؤلف بوضع الاصطلاحات الجديدة التي تحتاج من المترجم الى أعمال الفكر والروية وتدبر المصطلح العربي المطابق تماما للاصل الانجليزي . وقد كان هذا مبعثا لمزيد من الجهد من ناحية المترجم .

ولم يكتف صاحب الترجمة بنقل الكتاب من اللغة الانجليزية الرصينة الى لغة عربية قوية الأداء رقيقة الديباجة . بل أنه أضاف الى هذا كله تعليقات متعددة في المواضع المشككة من النص الانجليزي . وعلى هذا الوضع يخرج الكتاب في صورة متكاملة تفيد القارئ، ولا سيما وأنه أول كتاب من نوعه ينطوي على تطبيقات ونماذج مستوعبة في مجال المنطق ، والله نسأل أن يوفق المترجم الى مزيد من الجهد لاخراج ترجمات أخرى في مجال المنطق وفلسفة العلوم التي برع فيها وتخصص في مجالها، وهي موضوعات نحن في أشد الحاجة اليها في هذا العصر الذي يبحث عن منهج

للفكر وللتنمية على وجه العموم ، والمكتبة العربية تفتقر الى أمثال
• هذه الكتب •

وهذا الكتاب هو باكورة الانتاج المترجم في هذه السلسلة وستليه
ترجمات أخرى للمترجم نفسه في فلسفة العلوم الطبيعية وفي فلسفة
العلوم الاجتماعية وهي الاخرى تحت الطبع •

مقدمة المؤلف

تصدير :

على الرغم من أن المنطق يعتبر بوجه عام فرعا من فروع الفلسفة الا أن تطبيقاته تمتد الى ما وراء حدود أي مبحث واحد بعينه . فمعايير المنطق النقدية ذات تطبيقات في أي موضوع يستخدم الاستدلال والبرهان في أي مجال حيثما يفترض أن تكون النتائج مدعومة بالبيانات . وان هذا ليشمل كل مجال بحث عقلي جاد فضلا عن انطباقه على الشؤون العملية للحياة اليومية .

يوجد كثير من الكتب المنطقية الممتازة ، ولكن أغلبها كتب كبيرة الحجم مناسبة تماما للاستخدام ككتب مدرسية في دروس المنطق . ولهذا الكتاب غرض مخالف . فقد روعي في تصميمه منذ البداية القارىء الذي - على الرغم من أنه لا يتلقى دروسا في المنطق - الا أنه سيجد معرفة أساسية بالمنطق تساعد ، وقد يكون القارىء دارسا لفرع آخر من فروع الفلسفة . فقد يكون طالب رياضيات أو علوم أو لغة أو تاريخ أو قانون . وقد يكون مغرما بعرض ونقد الحجج الاستدلالية بالصورة التي ترد عليها في السياق كتابة وشفاهة . أو ربما يود القارىء أن يتعلم قدرا من المنطق يساعده على تقييم تفكيره الخاص وحصيلة المفردات الهائلة التي يهدف الى استخدامها في اقناع الآخرين . اني أقدم لهذا النوع من القراء هذا الكتاب على أمل أن يكون له بمثابة عسيلة لازمة للمواد المتصلة

بمجال اهتمامه الخاص . واذا ما كانت قراءة هذا الكتاب حافزا له للمضي
قدما في دراسة المنطق فاني سأكون جد ممتن . وقد ذيلت الكتاب بقائمة
وجيزة لمزيد من الاطلاع .

والمنطق مثله في ذلك مثل المباحث الجادة من حيث أنه يمكن أن
يدرس لذاته أو بغرض التطبيق . وليس هذان الهدفان متباعدين . وقد
حاولت الوفاء بكل غرض منها الى حد ما .

فمن ناحية أوجزت القول بعض الشيء خلال الكتاب فيسا يتعلق
بآفاق المنطق وطبيعته ووظيفته . وحاولت أن أوضح أنواع المسائل التي
يعالجها المنطق وتلك التي تقع خارج نطاقه ، وأتمنى أن يحصل القارئ
فكرة أساسية طيبة عن المنطق وكل ما يدور المنطق حوله . من ناحية أخرى
حاولت أن أقدم الموضوعات ذات التطبيقات الهامة وبوجه خاص لم أدرج
وسعا في تطبيق المسائل المنطقية على الأمثلة البارزة .

مجال المنطق

حينما يضع الناس قضاياهم قد يقدمون البيئنة التي تدعها . وقد لا يعنون بذلك . وتصبح القضية التي تدعها بيئنة نتيجة لبرهان . ويكون المنطق في هذه الحالة هو العلم الذي يمدنا بأدوات لتحليل هذه البراهين، وينصب اهتمام التحليل المنطقي على العلاقة بين النتيجة وما يؤيدها من بينات . والواقع أن الناس عندما يستدلون يؤلفون «يقيمون» استدالات . ويسكن لهذه الاستدلالات أن تتحول الى براهين . وحينئذ يمكن تطبيق أدوات المنطق على البراهين الناتجة . وبهذه الطريقة يمكن تقييم الاستدلالات التي كانت هذه البراهين مصدرا لها . ان المنطق يعالج البراهين والاستدلالات . ذلك أن أحد أغراضه الرئيسية هو تزويدنا بالمناهج التي تمكننا من التمييز بين ما هو صحيح منها منطقيا وما هو فاسد .

البرهان :

في احدى المغامرات الشهيرة لشارلوك هولمز تقع في حوزته قبعة عتيقة من اللباد . ومع أن هولمز ليس على صلة بصاحب القبعة الا أنه يخبر دكتور واطسون بأشياء كثيرة عن الرجل صاحب القبعة من بينها أنه ذو ثقافة عالية ، ولكن هذا القول بحالته الراهنة يبدو غير مدعّم . وقد يكون لدى هولمز البيئنة على صحة قضيته ولكنه لم يقدم البيئنة بعد ، ويخفق دكتور

واطسون كعادته في أن يلمس أي أساس لما ساقه هولمز من أقوال . ولذلك فهو يسأله أن يقدم البيّنة على اثبات دعواه .

واستعد هولمز للإجابة عليه ، بأن وضع بسرعة القبعة على رأسه فغمرت القبعة جبينه تماما واستقرت على عاتق أنفه . وقال انها مسألة متصلة بالقدرة الحجمية . ان رجلا بهذا المخ الكبير لا بد وان ينطوي مخه على شيء ما (١) .

والآن فان القضية التي تقرر أن صاحب القبعة على درجة عالية من القدرة الذهنية لم تعد قولاً غير مؤيد . فقد أعطى هولمز الدليل . ولذا فان القضية المؤيدة هي نتيجة برهان . وسنعتبر التقرير غير مؤيد ما نم تقوم فعلا البيّنة لتأييده سواء أكانت البيّنة عليه لدى أي شخص أو لم تكن . وهناك سبب مباشر لاقامة التمييز بهذه الطريقة . فالمنطق مُعنى بالبراهين . ويتألف البرهان من أكثر من مجرد قضية . أنه يتألف من نتيجة مصحوبة بالبيّنة المؤيدة والى أن تقدم البيّنة لن يكون ثمة برهان نختبر صحته ولا يهنا من يقدم البيّنة . فاذا كان واطسون قد ذكر حجم القبعة كبيّنة على نتيجة هولمز لكان لدينا برهان نختبر صحته .

واذا كان في استطاعتنا كقراء القصة ذكر هذه البيّنة لكان لدينا مرة أخرى برهان نختبر صحته ، ولكن القضية القائلة بأن صاحب القبعة ذو ثقافة عالية تبقى بذاتها تقريراً غير مؤيد .

ونحن لا نستطيع تقييم أي برهان الا اذا قدمت لنا البيّنة المدعمة لصحته والتي هي جزء لا غنى عنه من البرهان . والتمييز بين التقارير التي

(١) آرثر كونان دويل، مغامرة العقيق الأزرق . مغامرات شرلوك هولمز، نيويورك ولندن : هاربير ورو بدون تاريخ ص ١٥٧ .

لا بيّنة عليها ونتائج البراهين لا يعتبر تجريحا للاولى . فان غرضنا ينحصر في ايضاح الظروف التي يكون في ظلها المنطق ممكن التطبيق وتلك التي يتعذر فيها ذلك .

فاذا ما آلت فضية فقد نرغب في أن نقبلها كما هي واذا كان الامر كذلك لن ينشأ السؤال عن البيّنة . ومع ذلك اذا كانت القضية واحدة من القضايا التي لسنا على استعداد لقبولها نشأ عندئذ اسؤال عن البيّنة . فعندما تزود بالبيّنة يستحيل التقرير غير المؤيد الى نتيجة مؤيدة . وحينئذ نكون قد حصلنا على برهان يمكن أن تطبق عليه معايير المنطق .

الحد « برهان » حد أساسي في المنطق ينبغي أن نشرح معناه . فالحد « برهان » غالبا ما يدل في الاستخدام العادي على الخلاف (التنازع) وفي المنطق ليس له هذا المفهوم .

وعندما نستخدم الحد فانه يمكن أن تقدم بيّنة ما لتبرير النتيجة . سواء أكان هناك أو لم يكن من يعترض صراحة . ومع ذلك فان الحوار الذكي وهو مخالف لذلك النوع من الحوار الذي يعلوه الصياح المرتفع والسباب يتضمن برهانا بالمعنى المنطقي . ويكون الاختلاف مناسبة لطلب البيّنة اذا كنا نشد حلا ذكيا .

غالبا ما تصاغ البراهين (الحجج) للاقتناع . وهذه احدى وظائفها الهامة والمشروعة؛ الا أن المنطق لا يعني بالقوة الاقناعية للبراهين . فالبراهين غير الصحيحة منطقيا غالبا ما تكون مقنعة . بينما البراهين الخالية من الأخطاء المنطقية غالبا ما تفشل في الاقتناع . وُيعني المنطق بالعلاقة الموضوعية بين البيّنة والنتيجة . ومن الممكن منطقيا أن يكون البرهان صحيحا حتى وان لم يره أحد كذلك ، وقد يكون غير صحيح منطقيا حتى وان قبله الجميع .

اجمالا نقول ان البرهان نتيجة تقوم بينها وبين البينة المؤيدة لها
علاقة . وبدقة أكثر البرهان مجموعة من القضايا قائمة في علاقة مع بعضها
البعض (١) . ويتألف البرهان من قضية واحدة هي النتيجة وقضية أو أكثر
من البينات المؤيدة . وتسمى قضايا البيئنة بالمقدمات وليس هناك عدد محدد
من المقدمات يلزم لكل برهان . ولكن لا بد وأن تكون هناك قضية واحدة
على الأقل .

حين طلب واطسوز تبريرا للقضية الخاصة بصاحب القبعة ألح هولمز
الى برهان . وعلى الرغم من أنه لم يفصح عن برهانه بتفصيل تام الا أن
ما قاله يكفي لأن يرينا ما يمكن أن يكون عليه هذا البرهان ونستطيع أن
نعيد تركيب البرهان كما يلي :

(أ) ١ - هذه قبعة كبيرة .

٢ - شخص ما صاحب هذه القبعة .

٣ - أصحاب القبعات الكبيرة أناس ذوو رؤوس ضخمة .

٤ - الناس ذو الرؤوس الضخمة لهم أمخاخ كبيرة .

٥ - الناس ذو الأمخاخ الكبيرة ذو ثقافة عالية .

٦ - صاحب هذه القبعة ذو ثقافة عالية .

هذا برهان يتألف من ستة قضايا . القضايا الخمس الأولى هي
المقدمات . والسادسة هي النتيجة . من المفترض أن تقدم مقدمات البرهان
البيئنة للنتيجة . يتضمن تقديم البيئنة في المقدمات وجهين :

(١) يستخدم الحد عبارة كي يشير الى مكونات البراهين لانه من
الناحية الفلسفية متعادل اكثر من بدائله مثل « جملة » و « قضية » . لا
تقدم هنا تعريفا فنيا للفظ « عبارة » لان اي تعريف يشير جدالا في فلسفة
اللغة التي لا حاجة لان تشغل المبتدئ بها . ويمكن - للقراء الاكثر تكلفا ان
يتخذوا اي تعريف فني يبدو لهم اكثر ملائمة .

الأول : المقدمات قضايا مستمدة من الواقع •

الثاني : هذه الوقائع تقدم كبيّنة للنتيجة •

وبالتالي فإن هناك طريقتين فيهما قد تخفق المقدمات في تقديم

البينة للنتيجة :

أولهما : قد تكون مقدمة أو أكثر باطللة • وفي هذه الحالة فإن الوقائع المدعاة لا تكون وقائع على الاطلاق ويترتب على هذا ان البينة المدعاة سينتهي وجودها • وفي ظل هذه الظروف قد نجد صعوبة في أن نقول بأن لدينا مبررات كافية لقبول النتيجة •

ثانيهما : حتى وان كانت المقدمات كلها صادقة بمعنى أنه حتى وان كانت المقدمات تنص بكل دقة على الوقائع فقد لا تكون لها علاقة وثيقة بالنتيجة • وفي هذه الحالة تكون الوقائع كما هي مقررة في المقدمات ولكنها ليست بيّنات للنتيجة • فلكي تكون هذه الوقائع بيّنات للنتيجة لا بد وأن تكون موافقة تماما لتلك النتيجة •

فمن الواضح أنه لا يكفي فقط أن تقدم أية قضايا صادقة لتؤيد النتيجة ، اذ لا بد وأن تكون للقضايا علاقة ما بالنتيجة • فاذا ما قدم برهان على أنه تبرير لنتيجته ثار سؤالان (تساؤلان) :

الأول : هل المقدمات صادقة ؟

الثاني : هل للمقدمات علاقة بالنتيجة ؟

فاذا ما أجبنا بالسلب عن أحد التساؤلين كان التبرير غير مرض الا أنه من الضروري للغاية أن نتجنب الخلط بين هذين التساؤلين • فنحن في المنطق مهتمون بالتساؤل الثاني فحسب (١) ، فحين يقدم برهان ما للتحليل

(١) هناك استثناءات هامة لهذه القضية، سوف نناقشها في القسم ٢٥

ولكننا نستطيع ان نتجاهلها باطمئنان حتى ذلك الوقت .

المنطقي يكون التساؤل عن صلة المقدمات بالنتيجة موضع بحث . فالمنطق يبحث في العلاقة بين المقدمات والنتيجة وليس في صدق المقدمات.

أن أحد أغراضنا الرئيسية هو أن نزود القارئ بناهيج للتمييز بين البراهين الصحيحة وغير الصحيحة منطقيا . فالصحة وعدم الصحة لبرهان من البراهين تتوقف على العلاقة بين المقدمات والنتيجة . ففي البرهان الصحيح منطقيا تكون للمقدمات العلاقة التالية بالنتيجة .

إذا كانت المقدمات صادقة كانت هذه الحقيقة تشكل أساسا سليما لقبول صحة النتيجة .

إذا كانت وقائع المقدمات لبرهان صحيح منطقيا هي بالفعل وقائع صحيحة كانت حينئذ بمثابة بيئة صحيحة للنتيجة . ذلك هو ما نعنيه بقولنا أن مقدمات البرهان الصحيح منطقيا تؤيد النتيجة . فمقدمات البرهان تؤيد النتيجة إذا كان صدق المقدمات يشكل مبررا كافيا لإثبات صحة النتيجة . وحينما نقول بأن مقدمات برهان ما تؤيد نتيجته فإنا لا نقول بأن المقدمات صادقة ، بل نقول أنه يمكن أن تكون هناك بيئة قوية على صدق النتيجة إذا كانت المقدمات صادقة .

إن مقدمات برهان من البراهين غير النتيجة منطقيا قد تبدو مؤيدة للنتيجة ولكنها حقيقة لا تفعل ذلك . وتسمى البراهين غير الصحيحة منطقيا بالبراهين المغالطية . فحتى إذا كانت مقدمات البرهان غير الصحيح منطقيا صادقة . فهذا لا يشكل أساسا طيبا لقبول النتيجة فمقدمات البرهان غير الصحيح منطقيا ليست وثيقة الصلة بالنتيجة .

ولما كانت الصحة المنطقية أو عدم الصحة لبرهان من البراهين معتمدة فقط على العلاقة بين المقدمات والنتيجة استقلت الصحة المنطقية أو عدم الصحة تماما عن صحة المقدمات . وبصفة خاصة من الخطأ أن نسمى برهانا

من البراهين مغالطيا لا لسبب الا لمجرد أن له مقدمة أو أكثر من المقدمات الباطلة .

فاذا أخذت في الاعتبار البرهان الخاص بالقبعة في المثال أ فربما أدركت في الحال أن هناك شيئا ما خطأ في سير البرهان من حجم القبعة الى القدرة الذهنية لصاحب القبعة ، وربما كان لديك ميل لان ترفض البرهان استنادا الى أسس من المنطق الخاطيء . وسيكون خطأ أن تفعل ذلك . فالبرهان صحيح منطقيا وليس مغالطيا ولكن له على الأقل مقدمة واحدة كاذبة .

ومن المعروف أنه ليس كل من له مخ كبير ذا مقدرة ذهنية عالية ، ومع هذا ينبغي أن تكون قادرا على أن ترى أن نتيجة هذا البرهان لا بد وأن تكون صادقة اذا كانت كل المقدمات صادقة . ليست مهمة المنطق أن يكتشف ما اذا كان الناس ذو الأمخاخ الكبيرة من أصحاب العقول الراجعة . هذا الأمر يسكن أن يقرره فقط الاختبار العلمي ، ويستطيع المنطق أن يفصل فيما اذا كانت هذه المقدمات مؤيدة لنتائجها .

وكما رأينا لتونا قد تكون للبرهان الصحيح منطقيا مقدمة أو أكثر من المقدمات الكاذبة والبرهان غير الصحيح منطقيا أو المغالطي قد تكون له مقدمات صادقة ، حقا قد تكون له نتيجة صادقة أيضا .

(ب) المقدمات :

كل الثدييات مائة .

كل الكلاب مائة .

النتيجة : كل الكلاب ثدييات .

هذا البرهان من الواضح أنه مغالطي فكون المقدمات والنتيجة جميعها

قضايا صادقة لا يعني أن المقدمات تؤيد النتيجة انها ليست كذلك . في القسم الخاص سنثبت خطأ هذا البرهان باستخدام منهج عام لمعالجة الأغاليط . وكذلك فان صياغات القسم الثاني تصدق أيضا على البراهين من هذا النمط وسنكتفي في هذا الموضوع بالاشارة الى الطابع المغالطي للبرهان (ب) ببيان أن المقدمات ستظل صادقة حتى وان كانت الكلاب زواحف (وليست ثدييات) ، وستكون النتيجة حينئذ كاذبة ويحدث أن تكون النتيجة القائلة بأن (الكلاب ثدييات) صادقة ولكن ليس ثمة شيء في المقدمات يقدم أي أساس لها ، ولما كانت الصحة أو عدم الصحة المنطقية لبرهان من البراهين تتوقف فقط على العلاقة بين المقدمات والنتيجة وتكون مستقلة تماما عن صحة المقدمات أمكن لنا أن نحلل البراهين دون معرفة ما اذا كانت المقدمات صادقة ، ويمكن لنا أن نفعل ذلك حتى وان كان معروفا أن المقدمات كاذبة ، وهذه سمة مطلوبة للسوقف ، فعالبا ما يكون مفيدا أن نعرف أي النتائج يمكن استخلاصها من مقدمات كاذبة أو موضع شكوك ، وعلى سبيل المثال فان التروي المشوب بالحرق ينطوي على امعان النظر في نتائج مختلف البدائل .

من الممكن أن نركب براهين من مقدمات شتى . ولكي نرى ماذا تكون عليه النتائج ، وحينما نفعل ذلك لا نزعم بأن المقدمات صادقة ، وبالأحرى يمكن أن تختبر البراهين دون أن يثار تساؤل عن صحة المقدمات . وحتى هذه النقطة استطرдна كما لو كانت الوظيفة الوحيدة للبراهين أن تزودنا بتبريرات للنتائج ، والآن نحن نرى أن هذه الوظيفة ليست الا واحدة فقط ضمن استخدامات عديدة للبراهين ، وعلى العموم تستخدم البراهين لايضاح النتائج التي يمكن استخلاصها من المقدمات المعطاة . سواء آكانت هذه المقدمات معروفة لنا بصدقها أو بكذبها أو بأنها موضع شك . من المناسب لأغراض التحليل المنطقي ان نقدم البراهين في صورة معيارية .

سوف تتخذ طريقة كتابة المقدمات أولا وتسمى النتيجة برمز على هيئة اسفين •

كل واحد عمل في هيئة المحلفين كان احد الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات •

جوز عمل في هيئة المحلفين •

جوز كان أحد الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات •

هذا البرهان صحيح منطقيا ، ونحن لا نجد ولا ينتظر أن نجد هذه البراهين المعبرة عنها في مثل هذه الصورة الخالصة في غير كتب المنطق •

وينبغي أن نتعلم معرفة البراهين حين تقع في النشر المعتاد لأنها عادة لا يفردها مكان بارز في العادة وسط الصفحة ولا توضع عليها بطاقة ، وأكثر من هذا علينا أن نعين المقدمات والنتائج لأنها لا تكون في العادة ظاهرة بوضوح ، وليس من الضروري أن تسبق المقدمات النتيجة فطورا تكون النتيجة في آخر البرهان وطورا في أوله وطورا آخر في وسط البرهان • ويمكن أن تعرض البراهين في صور شتى تبعا لمقتضيات الكتابة الأدبية • وعلى سبيل المثال فإن أيا من الصور المتباينة للبرهان « ج » تكون مناسبة تماما •

(د) كل شخص عمل في هيئة المحلفين كان أحد أصحاب الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات، وجوز عمل في هيئة المحلفين ، ولذلك كان جوزن أحد أصحاب الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات •

(هـ) جوزن كان أحد أصحاب الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات لأنه عمل في هيئة المحلفين ، وكل شخص عمل في هيئة المحلفين كان أحد أصحاب الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات •

(و) لما كان كل شخص عمل في هيئة المحلفين أحد أصحاب الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات وجب أن يكون جونز أحد أصحاب الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات لأنه عمل في هيئة المحلفين . ان حقيقة تقديم برهان من البراهين يعبر عنها عادة بكلمات أو عبارات معينة تشير الى أن قضية ما تؤدي وظيفة المقدمة أو النتيجة ، فالحدود مثل : «لذلك» و « من ثم » و « بالتالي » و « هكذا » و « ينتج أن » تشير الى أن ما يأتي بعدها مباشرة نتيجة . والمقدمات التي تصدر عنها النتائج ينبغي وضعها قريبا منها وأيضا بعض صيغ الفعل التي توحى بالضرورة مثل « لا بد أنه كان » تشير الى أن العبارة التي ترد فيها هذه الأفعال هي نتيجة . فصيغ الأفعال هذه تشير الى أن هذه القضية تنتج بالضرورة (أي بطريقة استنباطية) من مقدمات موضوعة . وهناك حدود أخرى تشير الى أن القضية مقدمة ومن أمثلة ذلك : « حيث أن » و « منذ » و « لما كان » و « لأن » و « بسبب » ، فالقضية التي تلي مثل هذه الكلمة مقدمة ، والنتائج المبنية على هذه المقدمة ينبغي أن توجد بالقرب منها . وينبغي أن تستخدم الحدود التي تشير الى أجزاء البراهين اذا كنا بصدد تقديم براهين فحسب . اذا لم يكن ثمة برهان ما فان استخدام هذه الحدود يعتبر مضللا ، وعلى سبيل المثال : اذا وضعت كلمة « لذلك » في مقدمة القضية كان للقارئ كل الحق أن يتوقع كونها صادرة عن أمر ما قد قيل قبلا . حين تعطي (تقدم) البراهين من الهام أن تشير الى تلك الحقيقة وأن نبين بالفعل أي القضايا مقصود كمقدمات وأياها مقصود كنتائج ، وحرى بالقارئ أن يستوثق من أنه يفهم أي القضايا مقدمات وأياها نتائج قبل أن يتوجه لاختراع البراهين للتحليل .

وهناك وجه آخر من الوجوه التي تفشل فيها البراهين التي نصادفها في معظم صياغات الكلام في أن تكون لها الصورة المنطقية المقنعة ، وحين نخضع البراهين للتحليل المنطقي يتعين علينا أن نورد جميع المقدمات على

نحو يبيّن، إلا أن الكثير من البراهين يتضمن مقدمات على درجة من الوضوح بحيث أنه من الحذقة الصرفة أن نضعها في الكلام أو الكتابة المعتادة ، لقد رأينا لتونا مثلا لبرهان يفتقد المقدمات . فبرهان هولمز عن القبعة لم يكن تاما . لقد حاولنا اتمامه في المثال « أ » . خارج كتب المنطق يظهر المثال « ج » في أي من الصور الآتية اعتمادا على أي المقدمات أكثر وضوحا .

(ز) لا بد أن جونز أحد الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات لأنه عمل في هيئة المحلفين .

(ح) جونز كان أحد الأصوات المقيدة في سجل الانتخابات لأن كل من عمل في هيئة المحلفين كان أحد الاصوات المقيدة في سجل الانتخابات، فليس ثمة صعوبة في ايجاد المقدمة المفتقدة في الحاليين . انه من غير المعقول أن تتمسك دائما بأن تقدم البراهين في صورة تامة بدون المقدمات الناقصة ، ومع ذلك فان المقدمة الناقصة يمكن أن تكون ساحقة كبيرة الخطورة ، وعلى الرغم من أن المقدمة الناقصة غالبا ما تكون قضية واضحة تماما لدرجة الملل من اصطناعها ، فأحيانا ما يمكن أن تمثل المقدمة الناقصة افتراضا خفيا حاسما . حين نحاول اتمام البراهين التي نصادفها فاننا نبرز الافتراضات التي قد تكون مطلوبة لجعل البراهين صحيحة منطقيا . هذه الخطوة غالبا ما تكون أكثر وجوه التحليل المنطقي اشراقا وهي أحيانا ما تكشف عن أن المقدمات المطلوبة ظنيّة للغاية أو بيّنة الكذب .

يتضمن التحليل المنطقي للبرهان ثلاث خطوات أولية ناقشناها :

١ - لا بد من التعرف على البراهين وبوجه خاص لا بد من تمييز القضايا غير المؤيدة من نتائج البراهين .

٢ - لا بد من تعيين المقدمات والنتيجة كلما وجد برهان من البراهين •

٣ - اذا كان البرهان ناقصا وجب ايراد المقدمات المفتقدة (الناقصة) •

حين يوضع البرهان في صورة تامة وواضحة يمكن أن تطبق المعايير المنطقية لتحديد ما اذا كان البرهان صحيحا أو فاسدا منطقيا •

الاستدلال

ناقشنا في القسم السابق البراهين • وقلنا أن المنطق يمكن أن يستخدم في تحليل وتقييم البراهين • وهذه الوظيفة هامة من وظائف المنطق، إلا أن للمنطق وظيفة أخرى في عقول الكثير من الناس • أن له علاقة ما بالتفكير والاستدلال • فالتفكير والاستدلال يتألفان جزئياً على الأقل من إقامة الاستدلالات ، وفي هذا القسم ناقش تطبيق المنطق على الاستدلال •

ان الكثير من معتقداتنا وآرائنا ، بل في الواقع معظم معارفنا هي نتائج للاستدلال • ان مثال شرلوك هولمز يزودنا بایضاح بسيط لهذه النقطة • ان هولمز لم يرَ أن مالك القبعة كان ذا ثقافة عالية • انه رأى أن القبعة كانت كبيرة في الحجم واستدل من ذلك على أن صاحبها كان ذا ثقافة عالية •

في القسم السابق ناقشنا برهان هولمز • والآن لتتناول استدلاله • لقد تأدى هولمز الى النتيجة القائلة بأن صاحب القبعة كان ذا ثقافة عالية ، هذه النتيجة كانت اعتقاداً أو رأياً اعتنقه هولمز ، وحين زاره دكتور واطسون قرر هذه النتيجة • لقد توصل هولمز الى هذه النتيجة اعتماداً على ما لديه من بيئنة ، وحينما دعى لكي يفعل ذلك قدم بيئنته ليصل الى تيجته ويكون هولمز بتقديمه البيئنة والنتيجة قد أقام برهانا، وقبل أن يقيم برهانه أقام استدلالاً من البيئنة الى النتيجة • هناك تناظر وثيق بين البراهين

والاستدلالات ، وكل من البراهين والاستدلالات ينطوي على بينة ونتائج تفوم علاقات بين كليهما . ويقوم الفارق الرئيسي بينهما في الحقيقة القائلة بأن البرهان كيان لغوي . مجموعة من القضايا وليس الاستدلال كذلك . ففي المقام الأول نتيجة أي برهان هي قضية ، وأما نتيجة أي استدلال فهي رأي أو اعتقاد أو شيء من هذا القبيل .

بدأنا مناقشتنا للمنطق بتناول القضايا وتمييز المؤيدة منها من غير المؤيدة .

القضية المؤيدة هي نتيجة برهان ما . قد يخطر لك أن تميزا مماثلا يمكن أن يقوم بين الاعتقادات والآراء المؤيدة وتلك التي لا تكون مؤيدة . قد تكون لدينا بيئنة عن بعض معتقداتنا وآرائنا بينما لا يكون لدينا بالنسبة للبعض الآخر . فالاعتقاد أي الرأي المؤيد يكون حينئذ نتيجة استدلال . إذا أردنا النظر في تبرير رأي أو معتقد وجب أن نفحص البيئنة عليه . في أي برهان تعطى البيئنة في القضايا أي في المقدمات ، وفي الاستدلال يجب على الشخص الذي يقيم الاستدلال أن تكون لديه البيئنة . قولنا أن شخصا ما لديه البيئنة هو قولنا أن لديه معرفة . اعتقادات أو آراء من نوع معين ، وعلى سبيل المثال عرف هولمز أن القبعة كانت كبيرة ، وبالإضافة الى ذلك اعتقد أن هناك علاقة بين حجم القبعة والقدرة الذهنية ، وكان هذا جزءا من بيئته . ان اقامة الاستدلال انما يعد نشاطا سيكلوجيا . انه يتألف من استخلاص نتيجة من البيئنة ، من التوصل لآراء معينة أو معتقدات تأسيسا على أخرى . ولكن المنطق ليس علم النفس ، انه لا يحاول أن يصف أو يفسر العمليات العقلية التي تحدث حين يستدل الناس ويفكرون أو يستنتجون ، ومع ذلك فان بعض الاستدلالات تكون صحيحة منطقيا والبعض الآخر غير صحيح . فالمعايير المنطقية يمكن أن تطبق على الاستدلالات لكي تصبح موضوعا للتحليل النقدي ولكي

نقيم استدلالا ما يجب أن نفحص العلاقة بين النتيجة والبيئة التي نستخلص منها النتيجة ، فالنتيجة يجب أن تقرر وكذلك البيئة . حين نقرر البيئة تكون لدينا مقدمات البرهان وحين نقرر النتيجة تصبح نتيجة لذلك ولبرهان . ولذلك فإن قضية الاستدلال تكون برهانا ويسكن أن تكون موضوعا للتحليل والتقييم المنطقي كما سبق الاشارة في القسم السابق . في التحليل المنطقي لأي استدلال لا نهتم بكيفية توصل الشخص الذي أقام الاستدلال الى نتيجته . بل نهتم فقط بالسؤال عما اذا كانت نتيجته مؤيدة بالبيئة التي عليها تأسست . ولكي نجيب على هذا السؤال يجب أن يقرر الاستدلال . فعندما يقرر يصبح برهانا . هذا أمر حق حتى اذا كان الشخص الذي يقيم الاستدلال يقره لنفسه فحسب . وكما أوضحنا في القسم السابق لا تعتمد الصحة المنطقية لأي برهان على صدق مقدماته ، وبفس الطريقة ، وبدقة تكون الصحة المنطقية لأي استدلال مستقلة عن صدق المعتقدات التي تؤسس بيئتها . والمعتقدات أو الآراء التي عليها تعتمد نتيجة أي استدلال قد يؤيد هذه النتيجة حتى ولو كانت هذه المعتقدات أو تلك الآراء باطلة .

وكذلك أيضا قد نقيم في الغالب استدلالات من افتراضات مظلونة أو يعتقد بأنها كاذبة .

وعلى سبيل المثال قد نقيم استدلالا من الافتراضات القائلة بأننا سنذهب الى معسكر لمدة الاسبوعين القادمين وسيكون الجو ممطرا خلال هذه الفترة .

هذا الاستدلال قد يكون جزءا هاما من التفكير الذي يساعدنا على أن نقرر كيف ننضي الاجازة . في اقامة استدلال من هذا النوع لا نحتاج الى أن نصدق افتراضاتنا ، وبالأحرى نرغب في أن نرى النتائج التي قد ترتب عما اذا كانت افتراضاتنا صادقة .

ربما لا زلت غير مرتاح الى فكرة تحديد نطاق تطبيق المنطق على البراهين ، ربما تساءلت عما اذا كان صحيحا أن كل الاستدلالات يمكن أن يُعبر عنها باللغة . أليست هناك - ربما - بعض الاعتقادات التي لا يمكن أن يعبر عنها في قضايا .

أليس من الجائز أن تكون هناك بيّنة ما لا يمكن أن توضع في كلمات . أليس من الجائز أن شخصا ما لديه اعتقاد مؤيد بينه ، ومع هذا يتعذر وضع أي من الاعتقاد أو البيّنة في صيغة لغوية . لا يمكن انكار هذا الاحتمال ولكن الحذر مطلوب . افترض أن الحادثة الآتية حدثت :

(١) قام هولمز بتسليم القبعة لواطسون وسأله عما يمكن أن يستنتجه فيما يخص صاحب القبعة . فحص واطسون القبعة بعناية وأخيرا قال :

- انها تشير بوضوح الى شيء ما عن شخصية الرجل ولكنه ثمة من سمات روحه لا يمكن التعبير عنها بالكلمات .

سأل هولمز وهو يخفي ترمه واطسون عما لديه من بينة على نتيجته .

أجاب واطسون انها صفة للقبعة تفوق الوصف . شيء ما ليس بمقدوري وصفه ، مثل هذا التصرف (الذي لم يحدث أبدا والذي هو بعيد تماما من شخص دكتور واطسون) قد يشير حقا ارتيابا له ما يبرره بقدر معقول في أن استدلالا لم يقم ، ونتيجة لم تستخلص ، وبينه لا وجود لها . وسواء أكان هذا الارتياب صحيحا أم لا فان من المستحيل لأي شخص بما في ذلك واطسون أن يجعل الاستدلال المزعوم موضوعا للتحليل المنطقي ، ومن ثم فاننا سنعتبر تحليل البراهين الوظيفية الأولية للمنطق عارفين أن الاستدلالات يمكن أن تتبدل بتحويلها الى براهين ويعني هذا أن هناك علاقة وثيقة للغاية بين المنطق واللغة ، وسنرى هذا الاتصال الوثيق مرارا كلما استطردها في مناقشتنا .

حين ننشئ قضية من القضايا يثار سؤالان هامان :

كيف أصبحت موضوعا للتفكير وما هي الأسباب التي تحملنا على قبولها باعتبارها صادقة . هذان سؤالان مختلفان وانه لمن الخطأ الفادح الخلط بين السؤالين .

انه على الأقل نفس القدر من فداحة الخطأ حين نخلط بين الاجابة .

السؤال الأول يتعلق بالاكتشاف . فالظروف المتعلقة بهذا السؤال تدخل في نطاق الاكتشاف . والسؤال الثاني خاص بالتبرير . فالامور المتعلقة بهذا السؤال تنتمي الى نطاق التبرير ، فكلما كانت البيئة المؤيدة لقضية موضع نظر كان ضروريا أن نحفظ بوضوح التميز بين مضمون الاكتشاف ومضمون التبرير .

ويشتمل تبرير القضية على برهان فالقضية التي تبرر هي نتيجة البرهان .

يتألف البرهان من تلك النتيجة والبيئة المؤيدة لها قائمتين في علاقة كل منهما مع الآخر بالمقابل . فاكتشاف القضية هو عملية سيكلوجية ، بها تحظى القضية بالتفكير فيها أو التمسك بها أو حتى قبولها ، ويتضح بجلاء التمييز بين الاكتشاف والتبرير في المثال الآتي :

(١) ادعى العبقرى الرياضى الهندى رامنجان Ramanjan (١) .
ان الآلهة تاما كال زارته في أحلامه وأعطته صيفا رياضية ، ولدى يقظته

G. H. Hardy , P. V. Seshu Aiyar , & B. M. Wilson eds (١)
collected papers of Srinivasa Ramanjan (Cambridge , university
press , 1927) P. XII.

دونها وحققها . ليس ما يدعو للشك أن رامانجان تلقى إلهاما (وحيًا) في منامه سواء من آلهة ناما كال أو مصادر طبيعية بدرجة أكبر . هذه الظروف لا علاقة لها بصدق الصيغ ، يتصل التبرير ببراهينها الرياضية التي زود بها في بعض الأحوال بعد استيقاظه .

(ب) هناك حكاية مشهورة عن اكتشاف اسحق نيوتن (١٧٢٧ م) للجاذبية ، وفقا لهذه الحكاية (من المحتمل تزييفها) كان نيوتن جالسا في الحديقة ذات يوم ورأى تفاحة تسقط على الأرض وفجأة تجلت في بصيرته بارقة . ان الكواكب السيارة في مدارتها والأشياء الساقطة الى الارض والمد والجزر كلها محكومة بقانون الجاذبية العام .

هذه حكاية رائعة عن اكتشاف النظرية . ولكن لا أثر لها على تبريرها . فالسؤال عن التبرير يسكن أن نجيب عنه في كليات (الملاحظات – التجارب – البراهين) وباختصار يتوقف التبرير على البينة النظرية ولا يتوقف على العوامل السيكلوجية التي جعلت النظرية تمن نيوتن في المقام الأول .

ان الأسئلة التي تثار بصدد التبرير هي أسئلة عن قبول القضايا . فحيث كان تبرير القضية برهانًا تضمن التبرير وجهين . صدق المقدمات والصحة المنطقية للبراهين .

هذان الوجهان مستقلان الواحد منهما عن الآخر . قد يخفق التبرير بسبب أي واحد منهما اذا رأينا أن المقدمات كاذبة او ظنية كان التبرير غير كاف ، وبالمثل اذا رأينا أن البرهان غير صحيح منطقيا كان التبرير غير مقنع ، وبيان أن التبرير لا يفي بالغرض بالنظر الى أي من هذين الأساسين لا يكشف عن أن النتيجة كاذبة . فقد يكون هناك تبرير آخر واف لنفس النتيجة .

فحين نبين أن تبريراً ما غير واف تكون قد بيننا فقط أنه لا يزودنا بسبب معقول للاعتقاد بكون النتيجة صادقة ، وفي ظل هذه الظروف لا يكون لدينا ما يدعو لقبول النتيجة باعتبارها صادقة أو لرفض النتيجة باعتبارها كاذبة . لا يوجد - بيساطة - تبرير ما .

سيكون هاما أن نتذكر هذه الحقيقة وأنت تقرأ الأقسام المتبقية من هذا الكتاب .

سنتناول الكثير من البراهين التي مقدماتها كاذبة أو غير صحيحة منطقياً . ولا يترتب على ذلك أن تكون لهذه البراهين نتائج كاذبة . إلا أن هناك شيئاً ما يمكن اعتباره تبريراً سالباً . من الممكن أحياناً أن نبين أن قضية ما من القضايا كاذبة . كما سنرى أن برهان الخلف (القسم الثامن) وبرهان الخصم (القسم العشرين) غالباً ما يستخدمان بهذا المعنى التبريرات السالبة أدخل كثيراً منها في سياق التبرير ، شأنها في ذلك شأن التبريرات الموجبة والأسئلة المتعلقة بكفاية التبرير تدخل أيضاً في سياق التبرير . والغلط في معالجة العناصر الداخلة في سياق الاكتشاف ، كما لو كانت داخلة في سياق التبرير يسمى الغلط التكويني ، انه الغلط الناشئ عن اعتبار العوامل الداخلة في اكتشاف أو تكوين قضية ما خاصا بصدقها أو كذبها . وعلى سبيل المثال لقد أدان النازي نظرية النسبية لأنشئين لأن مبتدعها أينشتين كان يهودياً .

هذه حالة فاضحة لغلط تكويني ، فالخلفية القومية أو العقائدية لمكتشف النظرية من المؤكد أنها تخص فقط سياق الاكتشاف ، وقد استخدم النازي هذه الواقعة كما لو كانت منتسبة الى سياق التبرير .

ومهما يكن فالغلط التكويني يجب أن يتناول بحذر . فكما نرى في القسمين ١٩ و ٢٠ أن برهان الاسناد وبرهان الخصم لهما صور زائفة غالباً

ما تكون حالات الغلط التكويني ، الا أن للبراهين ايضاً صور صحيحة لا ينبغي أن تخلط بالغلط التكويني . هذا هو الفارق ، فالعناصر الداخلة في سياق الاكتشاف يمكن احياناً ان تدخل دخولا صحيحاً في سياق التبرير ، بيان ان هناك ارتباطاً موضوعياً بين وجه الاكتشاف وصحة او خطأ النتيجة ، وحينئذ يتطلب البرهان مقدمة تقرر هذا الارتباط الموضوعي . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يتضمن الغلط التكويني ذكر سمة الاكتشاف وحدها دون التبرير . ان التمييز بين الاكتشاف والتبرير وثيق الصلة بالتمييز بين الاستدلال والبرهان . ان النشاط السيكلوجي في اقامة استدلال ما هو عملية اكتشاف . فالشخص الذي يقيم استدلالاً ينبغي ان يفكر في النتيجة ، ولكن ليست هذه هي كل مشكلة الاكتشاف . فلا بد للشخص من ان يكتشف البيئة ، ولا بد وان يكتشف العلاقة بين البيئة والنتيجة .

فالاستدلال يوصف بأنه الانتقال من البيئة الى النتيجة ، واذا ما اخذ على معنى ان التفكير والاستنتاج والاستدلال يكمن في البدء في البيئة التي تعطى بطريقة ما والتقدم بخطوات منطقية خالصة نحو النتيجة كان من المؤكد عندئذ ان هذا المعنى غير دقيق . ففي المقام الأول لاتعطى البيئة دائماً قبل النتيجة . فأحياناً تأتي النتيجة اولاً ، وحينئذ عليك أن تحاول ايجاد بيئة تؤيدها أو تبين كونها كاذبة . وأحياناً تكون لديك بيئة مفردة وحينئذ تفكر في النتيجة ، وعليك آخراً ان تكتشف بيئة اقوى قبل ان يصبح لديك استدلال تام ، واذا ما بدأت بيئة ما ومضيت منها ببساطة الى النتيجة ففي أغلب الحالات لن يتقدم التفكير بخطوات منطقية .

يهيم عقلك ، تحلم احلام يقظة ، تتوافد الخواطر ، تتوارد الأفكار المتداعية الملائمة ، تسلك دروباً مسدودة . الا أنه مع ذلك يتفق أن يكون

الاستدلال تاماً وتنتهي الى علاقة قائمة بين البينة والنتيجة . كل هذا ينتمي الى الاكتشاف ، وحين تنتهي عملية الاكتشاف يمكن أن يتحول الاستدلال الى برهان - كما شرحنا في القسم السابق - ويمكن ان يختبر البرهان لأجل الصحة المنطقية .

ولا يكون البرهان الناتج بأي حال من الأحوال وصفا للعمليات الفكرية التي أدت الى النتيجة .

ينبغي أن يكون واضحاً ان المنطق لا يحاول أن يصف الطرق التي يفكر الناس بها فعلاً . الا أنك (ايها القارئ) قد تتساءل عما اذا كانت وظيفة المنطق هي ان يضع القواعد التي تحدد كيف ينبغي أن نفكر .

هل يزودنا المنطق بمجموعة من القواعد ترشدنا في الاستنتاج وفي حل المشكلات وفي استخلاص النتائج ؟ هل يصف المنطق الخطوات التي ينبغي أن تتبع في عمل الاستدلالات .

ان هذا التصور أحد التصورات الشائعة . فالشخص الذي يفكر تفكيراً فعالاً غالباً ما يقال ان لديه عقلاً منطقياً ويقال انه يفكر منطقياً .

شرلوك هولمز مثال أول لرجل ذي قدرة ذهنية عالية ، انه ماهر في اقامة الاستدلالات واستخلاص النتائج الا أننا حين نفحص هذه القدرة نرى أنها لا تكمن في استخدام مجموعة من القواعد توجهه تفكيره (يسترشد بها في تفكيره) لسبب واحد هو ، ان هولمز يفوق كثيراً صديقه واطسون في اقامة الاستدلالات ، ويرغب هولمز في تعليم واطسون طريقه ، وواطسون رجل ذكسي . ولسوء الحظ لا توجد قواعد يمكن لهولمز أن يوصلها لواطسون بحيث تجعل واطسون أهلاً لأن تكون له مهارات هولمز في الاستدلال . تتألف قدرات هولمز من عوامل مثل فضوله الحاد وذكائه الفطري العالي وخياله الخصب وقدراته العالية على

التصور وراء معلوماته العامة ونبوغه الشديد وليس ثمة مجموعة من القواعد يمكن أن تقوم بديلا عن مثل هذه القدرات .

إذا كانت هناك مجموعة من القواعد لاقامة الاستدلالات فإن هذه القواعد قواعد للاكتشاف . حقا أن التفكير الفعال يتطلب اطلاق العنان للفكر والخيال . إذ الالتزام بقواعد جامدة من شأنه ان يعوق التفكير . ان أكثر الأفكار خصوبة غالبا ما تكون بالتحديد تلك الأفكار التي لم تستطع القواعد ان تحكها . بالطبع من الممكن ان ينمي الناس قدراتهم الاستدلالية بالتربية والمراس والمران ، ولكن ما أبعد البون بين هذا وبين تعلم وتطبيق مجموعة من قواعد الفكر ، وعلى أية حال حين تناقش القواعد الخاصة بالمنطق سنرى انه لا يمكن ان تكون مناسبة كمناهج للتفكير .

فقواعد المنطق اذا فرضت كقيود على طرائق التفكير فستصبح كسترة المجانين أو المساجين .

ما قلناه عن المنطق قد يبدو مخيباً للآمال . لقد أضفنا قدراً من التأكيد على الجانب السلبي بقولنا عما لا يستطيعه المنطق . المنطق لا يمكن أن يزودنا بوصف للعمليات الفكرية الفعلية . فمثل هذه المشكلات تدخل في نطاق علم النفس .

المنطق لا يستطيع أن يزودنا بقواعد لاقامة الاستدلالات . فمثل هذه الأمور تنتمي الى مجال الاكتشاف . فما الذي يصلح له المنطق اذن؟

المنطق يزودنا بأدوات النقد التي بها تستطيع عمل التقييم الصحيح للاستدلال ، وهذا هو المعنى الذي فيه نخبرنا المنطق كيف ينبغي أن نفكر . فكلما قام استدلال ما أمكن أن يتحول الى برهان . ويمكن تطبيق المنطق لتحديد ما اذا كان البرهان صحيحا أم غير صحيح .

المنطق لا يخبرنا بكيفية اقامة الاستدلالات ، ولكنه يخبرنا عن أي الاستدلالات ينبغي أن نقبلها . فالشخص الذي يقبل الاستدلالات غير الصحيحة منطقياً يكون شخصاً لا منطقياً (غير منطقي) .

لتقدير قيمة الأدوات المنطقية من الهام أن تكون لدينا توقعات حقيقية عن استخدامها .

فاذا توقعت من مطرقة أن تعمل عمل آلة لربط الصواميل كان عليك أن يخيب ظنك .

ولكنك اذا فهمت وظيفتها أمكنك ان ترى نفعها . فالمنطق يتناول التبرير لا الاكتشاف ، ويزودنا بأدوات لتحليل الأقوال ، ومثل هذا التحليل لا ينفك عن التعبير والفهم الذكي .

البراهين الاستنباطية والاستقرائية :

ان كل ما قلناه ينطبق الى حد بعيد على كل أنماط البراهين ، وقد حان الوقت لأن نميز بين نمطين رئيسيين هما : الاستنباطي والاستقرائي . هناك لكل منهما صور صحيحة وغير صحيحة منطقياً .
وهناك مثالان صحيحان :

(أ) الاستنباطي : كل ثديي له قلب .

كل الخيول ثدييات .

كل حصان له قلب .

(ب) الاستقرائي : كل حصان من الخيول التي لوحظت حتى

الآن كان له قلب .

كل حصان له قلب .

هناك سمات رئيسية معينة هي التي تميز البراهين الاستنباطية والاستقرائية . سنذكر سمتين أولتين .

الاستنباطية :

١ - إذا كانت كل المقدمات صادقة . وجب أن تكون النتيجة صادقة .

٢ - كل المعلومات أو المحتوى الحقيقي في النتيجة كان محتوى ضمنا على الأقل في المقدمات .

الاستقرائية :

١ - إذا كانت كل المقدمات صادقة كان محتملا أن تكون النتيجة صادقة .

٢ - تحتوي النتيجة معلومات ليست ماثلة ولا متضمنة في المقدمات .

ليس صعباً أن نرى أن هذين المثالين يحققان هذين الشرطين .

السمة الأولى : الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها أن تكون نتيجة المثال (أ) باطلة أي الظرف الوحيد المحتمل في ظله تتحقق النتيجة القائلة بأن كل حصان له قلب في أن تكون صادقة .

هو اما أن كل الخيول ليست ثدييات أو أن كل الثدييات ليست لها قلوب .

وبعبارة أخرى لكي تكون نتيجة المثال «أ» باطلة يلزم أن تكون إحدى المقدمتين أو كليهما باطلة . إذا كانت كلتا المقدمتين صادقة لزم أن تكون النتيجة صادقة . وفي المثال «ب» من ناحية أخرى من الممكن

تماما أن تكون المقدمة صادقة والنتيجة باطلة قد يحدث هذا اذا لوحظ في وقت ما في المستقبل « أن حصانا ما ليس له قلب » .

الحقيقة القائلة بأن ثمة حصانا بغير قلب ولم تصبح بعد موضع ملاحظة هي يئنة بمعنى ما بأنه لن يكون ثمة حصان بغير قلب .

في هذا البرهان لا تستلزم المقدمة النتيجة ولكنها تعطيها وزنا ما .

السمة الثانية : حين تقول نتيجة المثال «ا» ان كل الخيول ذوات

قلوب .

فهي تقول شيئا ما قبل قبلا وبالفعل بواسطة المقدمات . فالمقدمة الاولى تقول أن كل الثدييات ذوات قلوب . وأن ذلك يشمل كل الخيول وفقا للمقدمة الثانية . هذا البرهان ككل البراهين الاستنباطية الأخرى الصحيحة منطقيا يقرر صراحة أو يعيد صياغة المعطى قبلا في المقدمات . وان لهذا السبب كان للبراهين الاستنباطية السمة الأولى .

يجب أن تكون النتيجة صادقة اذا كانت المقدمات صادقة لأن النتيجة لا تقول شيئا لم يقرر قبلا في المقدمات ، ومن ناحية أخرى مقدمة برهاننا الاستقرائي «ب» تشير فقط الى الخيول التي لوحظت حتى الوقت الحالي ، بينما النتيجة تشير الى الخيول التي لم تلاحظ بعد . ومن ثم تضع النتيجة قضية تتجاوز المعلومات المعطاة في المقدمة . وانه بسبب أن النتيجة تقول شيئا غير وارد في المقدمة ، قد تكون النتيجة باطلة (كاذبة) حتى وان كانت المقدمة صادقة . فالمحتوى الاضافي للنتيجة قد يكون كاذبا باعتبار أن النتيجة كلها كاذبة . تشغل البراهين الاستنباطية والاستقرائية وظائف مختلفة . فالبرهان الاستنباطي مصمم ليجعل محتوى المقدمات صريحا . والبرهان الاستقرائي مصمم لتوسيع نطاق معرفتنا .

ينتج مباشرة من هذه السمات أن البرهان الاستنباطي اما أن يقنع

بالكلية أو غير مقنع تماما ، فليس هناك درجات للاقتناع الجزئي . إذا كان البرهان الاستنباطي صحيحا منطقيا أيدت المقدمات النتيجة تماما ، بمعنى أن النتيجة لا تكون كاذبة إذا كانت المقدمات صادقة . إذا كان البرهان الاستنباطي غير صحيح منطقيا لم تؤيد المقدمات النتيجة على الإطلاق . إلا أن البراهين الاستقرائية تحتل درجات من القوة تعتمد على مقدار التأييد الذي تمنحه المقدمات للنتيجة . يمكننا أن نوجز بقولنا أن البرهان الاستقرائي يوسع محتوى المقدمات بالتضحية بعنصر الضرورة ، في حين أن البرهان الاستنباطي يحقق الضرورة بالتضحية بأي توسيع للمحتوى .

المثالان (ا ، ب) يصوران بوضوح الخصائص الأساسية للبراهين الاستنباطية والاستقرائية والفروق المهمة بينهما . نفس الخصائص يمكن أن تستخدم لتضيف براهين أقل شأنا .

(ج) ان العلاقة بين التعميم وبين بيئته المؤيدة له القائمة على الملاحظة علاقة استقرائية ، وعلى سبيل المثال : وفقا للقانون الأول من قوانين كبلر ^(١) القائل ان فلك كوكب المريخ اهليلجي بالبيئنة الملاحظة لهذا القانون تتألف من عدد من الملاحظات المنعزلة لموقع الكوكب (المريخ) . ويشير القانون ذاته الى موضع الكوكب سواء لوحظ أو لم يلاحظ . وبوجه خاص يقرر القانون أن حركة الكواكب المستقلة ستكون يضاوية وأن حركته كانت يضاوية قبل أن يلاحظها الناس وأن حركته يضاوية عندما تغشى السحب السماء . فمن الواضح أن لهذا القانون محتوى أبعد من القضايا التي تصف المواضع الملاحظة لكوكب المريخ (المقدمات) .

(د) البرهان الرياضي هو برهان استنباطي ، وأكثر الأمثلة شهرة

(١) الحقيقة القائلة بأن القانون الأول من قوانين « كبلر » هو نتيجة لقانون نيوتن لا تؤثر على المثال وعلى اية حال توجد علاقة استقرائية بين البيئنة الملاحظة والقانون .

الهندسة الاقليدية للسطوح المستوية التي غالبا ما يدرسها الطلبة في المدرسة العالية . في الهندسة تبرهن النظريات على أساس البديهيات والمسلّمات .

منهج البرهان هو أن تستنبط النظريات (النتائج) من البديهيات والمسلّمات (المقدمات) . منهج الاستنباط يؤيد لنا أن النظريات لا بد وأن تكون صادقة اذا كانت البديهيات والمسلّمات صادقة . هذا المثال يرينا عرضا أن البراهين الاستنباطية ليست تافهة دوما (على الدوام) ، فعلى الرغم من أن محتوى النظرية معطى في البديهيات والمسلّمات ، الا أن هذا المحتوى غامض تماما بأي معنى من المعاني . ان جعل المحتوى الضمني للبديهيات والمسلّمات صريحا اشراقا حقيقية لها .

ان أحد الأسباب الرئيسية لتأكيد السمات الأساسية للبراهين الاستنباطية والاستقرائية هو أن نوضح ما يمكن أن يرجى منها . وبوجه خاص ان للاستنباط حدا صارما . فمحتوى النتيجة في برهان استنباطي صحيح منطقيا يكون ماثلا في المقدمات ، ولذلك فان البرهان الاستنباطي لا يمكن أن يكون صحيحا منطقيا اذا كانت له نتيجة يزيد محتواها على محتوى مقدماته . ولنطبق هذه على مثالين هامين للغاية .

كان رينيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) الذي غالبا ما يعتبر مؤسس الفلسفة الحديثة شديد الانزعاج من الخطأ وعدم اليقين فيما ظنوه معرفة . ولكي يعالج الموقف حاول ديكارت أن يؤسس نسقه الفلسفي على الحقائق التي لا تقبل الشك ، ويستخلص منها ضروبا شتى من النتائج البعيدة المدى ، وفي تأملاته يبذل جهدا هائلا لكي يبين أن القضية القائلة . . « أنا أفكر اذن أنا موجود » لا يمكن الشك فيها . واخيرا يصل الى نتائج بشأن وجود الله وطبيعة وجود الأشياء المادية والثنائية الأساسية بين العقل والبدن .

ومن السهل أن نكوّن الانطباع بأن ديكارت يحاول أن يستنبط هذه النتائج من المقدمة السابقة وحدها ولكن استنباطا كهذا ليس ممكنا أن يكون صحيحا منطقيا لأن مضمون النتائج يتجاوز مضمون المقدمة الى حد بعيد . ولو لم يكن ديكارت مدينا بارتكابه أخطاء منطقية جسيمة لكان أولى به أن يستخدم مقدمات اضافية أو براهين غير استنباطية او كلاهما .

هذه المسائل البسيطة يجب أن تؤخذ كتحذير من أن التفسير الأولي لبرهان ديكارت من المحتمل أن يكون خاطئا وأن المطلوب هو فحص أكثر دقة . ان واحدة من اكثر المشكلات عمقا واقلقا في الفلسفة الخلقية هي ايجاد تبرير لأحكام القيمة . فقد رأى الفيلسوف البريطاني «دافيد هيوم» (١٧١١ - ١٧٧٦) ^(١) . بوضوح أن أحكام القيمة لا يمكن أن تبرر استنباطها من قضايا الواقع وحدها . وقد كتب يقول « في كل نسق من الأنساق الخلقية التي صادفتها حتى الآن لاحظت دائما أن المؤلف يتقدم لبعض الوقت في الطريق العادي للاستدلال ويقيم وجود إله أو يقوم بعمل ملاحظات تتعلق بالشئون الانسانية عندما أجد لدهشتي بغتة أنه بدلا من الروابط العادية للقضايا ، يكون أو لا يكون لم أصادف قضية غير مرتبطة بينبغي أو لا ينبغي » . ان هذا التغير مدرك إلا أنه مع ذلك نتيجة للتغيير الأخير .

لأن لما كانت هذه « الينبغي » أو « لا ينبغي » تعبر عن علاقة ما جديدة أو اثبات ما جديد كان من الضروري ملاحظتها وتفسيرها وفي نفس الوقت يجب أن يقدم سببا لما يبدو غير مدرك (مفهوم) .

(١) دافيد هيوم : في الطبيعة البشرية ، الكتاب الثالث ، الجزء الأول ، القسم الاول .

كيف يمكن لهذه العلاقة الجديدة أن تكون استنباطا من العلاقات المختلفة عنها تمام الاختلاف ؟

قد تكون لاحظت (أيها القارئ) ملاحظة صحيحة تماما أن أي برهان استقرائي يمكن أن يتحول الى برهان استنباطي بإضافة مقدمة واحدة أو أكثر . فقد يكون من المعري لذلك أن نعتبر البراهين الاستقرائية كبراهين استنباطية ناقصة أكثر من كونها نمطا مهما متميزا . ان هذا خطأ . فحتى مع افتراض أن كل برهان استقرائي يمكن أن يستحيل الى برهان استنباطي بإضافة مقدمات اليه ، الا أن المقدمات المطلوبة غالبا ما تكون قضايا يقينها موضع شك ، فاذا ما حاولنا تبرير النتائج فلن يفيدنا أن ندخل (بدخل) مقدمات ضئيلة لدرجة عالية . حقا أن نوع البرهان الذي يوسع معارفنا لا بد منه . وعلى سبيل المثال : اذا لم يكن مثل هذا النموذج من البرهان في متناول أيدينا ، فسيكون مستحيلا أن نقيم (تؤسس) أية نتائج عن المستقبل على أساس خبرتنا في الماضي والحاضر .

الاستنباط :

ان صحة البراهين الاستنباطية تحدد بصورتها المنطقية وليس بمحتوى القضايا المتضمنة لها . وبعد تحليل العلاقة بين صورة البراهين وصحتها سنناقش قليلا من الصور الاستنباطية الصحيحة والتي تفني بالعرض ، ونفحص بعضا من الأغلاط الاستنباطية الشائعة .

صحة البراهين :

كما رأينا المنطق يعني بصحة البراهين وليس بصدق أو كذب المقدمات أو النتائج . وتسمى البراهين الاستنباطية السليمة براهين صحيحة . فصحة برهان من البراهين الاستنباطية تتوقف فقط على العلاقة بين

المقدمات والنتيجة • وقولنا أن برهانا استنباطيا ما صحيح يعني أن المقدمات مرتبطة بالنتيجة ، بحيث أن النتيجة لا بد أن تكون صادقة اذا كانت المقدمات صادقة •

• الصحة خاصة للبراهين التي هي مجاميع من القضايا وليست الصحة خاصة للقضايا الفردية ، والصدق من ناحية أخرى خاصة للقضايا الفردية لا للبراهين • اذ لا معنى لقولنا أن برهانا ما صادق • ولا معنى كذلك لقضية مفردة أنها صحيحة • فالبراهين الاستنباطية غير الصحيحة منطقيا أو المغلوطة تسمى « براهين غير صحيحة » •

ويكون البرهان الاستنباطي « غير صحيح » اذا كان ثمة احتمال بأن المقدمات يمكن أن تكون صحيحة والنتيجة كاذبة • ولا تثبت صحة برهان ببيان أن لهذا البرهان نتيجة صادقة ، ولا تثبت عدم صحة برهان ببيان أن له نتيجة كاذبة •

فكل من التوافق الثلاثة الآتية ممكن للبرهان الاستنباطي الصحيح:

- ١ - مقدمات صادقة ونتائج صادقة •
- ٢ - بعض أو كل المقدمات كاذبة ونتيجة صادقة •
- ٣ - بعض أو كل المقدمات كاذبة ونتيجة كاذبة •

والبراهين التالية التي تمثل التوافق الثلاثة السابقة براهين صحيحة (انظر قسم ٢) :

- (أ) كل الماسات صلبة • صادقة •
- بعض الماسات جواهر • صادقة •
- بعض الجواهر صلبة • صادقة •

- (ب) كل القطط ذوات أجنحة ، كاذبة •
- كل الطيور قطط • كاذبة •
- كل الطيور ذوات أجنحة • صادقة •
- (ج) كل القطط ذوات أجنحة • كاذبة •
- كل الكلاب قطط • كاذبة •
- كل الكلاب ذوات أجنحة • كاذبة •

في كل من هذه البراهين اذا كانت المقدمات صادقة كانت النتيجة بالضرورة صادقة • من المستحيل على أي برهان استنباطي صحيح أن تكون له مقدمات صادقة ونتيجة كاذبة • والبراهين غير الصحيحة من الممكن أن يكون لها أي توليفة من تواليف الصدق والكذب بالنسبة للمقدمات والنتيجة • وان نعطي أمثلة لكل التوافيق المحتملة، ولكن يجب أن نعيد تأكيد الحقيقة القائلة بأن البرهان غير الصحيح قد تكون له مقدمات صادقة ونتيجة صادقة ، هذه النقطة صورها المثال «ب» في القسم الأول •

لكي تدرس الصحة وعدم الصحة نصنف البراهين في ألفاظ وفقا لصورها من وجهة نظر المنطق مادة وموضوع البرهان ليست بذات أهمية •

الصورة او البناء :

فصورة البرهان أو بنيته هو ما يعتد به • فالصحة وعدم الصحة تحددها الصورة لا بما تشير اليه المقدمات والنتيجة • بفحص صورة البرهان بتجريده عن محتوى المقدمات والنتيجة ، يمكن أن نفحص العلاقة بين المقدمات والنتيجة دون اعتبار لصدقها أو كذبها • وقد تشارك البراهين المختلفة في نفس الصورة • ولما كانت الصورة تحدد الصحة

أمكن أن نتكلم عن صحة الصورة بالاضافة الى صحة البرهان . . حين نقول أن صورة ما صحيحة فهذا يعني أنه من المستحيل على أي برهان يتخذ هذه الصورة أن تكون له مقدمات صادقة ونتيجة كاذبة . وأي برهان له صورة صحيحة هو برهان صحيح فنحن نختبر صحة برهان من البراهين بأن نرى ما اذا كانت له صورة صحيحة أم لا .

لنتناول المثال «ب» ان هذا البرهان يتضمن (يحتوي) ألفاظا (صورا) تشير الى ثلاث فئات من الأشياء . الطيور ، القطط ، والأشياء ذوات الأجنحة . اذا تناولنا صورة هذا البرهان فلن نهتم بالسماوات الخاصة لهذه الأشياء . وعلى هذا يمكن لنا أن نرفض ذكرها عمدا . ويمكن لنا أن نحل حروفا محل كل هذه الحدود مستخدمين الحرف نفسه ليحل محل اللفظ نفسه في كل مرة يرد فيها ونستخدم حروفا مختلفة لتحل محل ألفاظ مختلفة . وباستخدام الحروف « ف » و « ط » و « هـ » على التوالي نحصل على :

كل ط هي هـ
كل ف هي ط
كل ف هي هـ

ويمكننا عمل نفس الشيء مع المثال « ج » ، وفي هذه المرة نجعل الحروف (ف ، ط ، هـ) تقوم مقام الكلاب والقطط والأشياء ذوات الأجنحة على التوالي . والى هنا تكون النتيجة المثال « د » المثالان «ب» و « ج » لهما نفس الصورة ، وهذه الصورة معطاة في المثال «د» . الشكل « د » ليس بذاته برهانا ، ولكنه صيغة تصبح برهانا اذا أحلنا ألفاظا معينة محل الحروف الثلاثة فهذه صيغة صحيحة بصرف النظر عن أي الألفاظ يحل محل الحروف « ف » ، « ط » ، « هـ » ، وبشرط أن يحل نفس اللفظ محل الحرف المعطى في كل مرة يرد فيها هذا الحرف وفي

هذه الحالة تكون النتيجة برهانا صحيحا ، ولا يهم الى أي نوع من الأشياء تشير الحروف «ف» ، «ط» ، «هـ» . اذا كان صادقا أن كل «ط» هي «هـ» وأن كل «ف» هي «ط» فلا بد أن يكون صادقا أن كل «ف» هي «هـ» .

بسهولة يمكن أن تبين الحقيقة القائلة بأن صحة أي برهان تعتمد على صورته وليس على محتواه أو صدقه أو كذب القضايا الواردة فيه .

(هـ) كل الصفارات الموسيقية آلات نفخ .

كل النايات صفارات .

كل النايات آلات نفخ .

فالبرهان « هـ » له الصورة « د » . قد لا تكون لديك (أيضا القارئ) أية فكرة عن أي القضايا في هذا البرهان اذا كان هناك أي قضايا صادقة . هي الصادقة غير أن من الواضح أن البرهان صحيح اذا كانت المقدمات صادقة لا يمكن أن تخفق النتيجة في أن تكون صادقة . قد يمكننا أن نرى هذا بفحص صورة البرهان . ليس من الضروري أن نكتشف ماذا تعني القضايا اذا تجاوزنا عن ذكر ما اذا كانت صادقة أو كاذبة . فالصورة صحيحة .

الصورة غير الصحيحة لبرهان ما تسمى غلطا استنباطيا .

الأغلط الخطيرة تحمل بعض الشبه للصورة الصحيحة للبرهان . الأغلط التي تستحق الاعتبار هي تلك التي تغشى شخصا ما . تلك التي تؤخذ على أنها صورة صحيحة .

الناس عادة ما يرتكبون أخطاء اما لأنهم يعتقدون في كون براهينهم صحيحة . واما غير ذلك لأنهم يأملون في أن يجعلوا شخصا آخر يظن كونها كذلك .

أحسن السبل لعرض برهان مغلوط هي أن تقارنه ببرهان آخر له نفس الصورة ، حيث المقدمات صادقة والنتيجة كاذبة . سوف نسمي هذا المنهج في اثبات عدم الصحة ، منهج المثال المقابل قولنا أن برهاننا ما صحيح يعني أن له صورة صحيحة .

وقولنا أن صورة من الصور صحيحة يعني أنه لا يمكن لأي برهان له هذه الصورة أن تكون له مقدمات صادقة ونتيجة كاذبة ومن ثم حين نقول أن برهاننا ما صحيح فنحن نورد قضية كلية عن كل البراهين التي لها تلك الصورة . القضية الكلية يمكن دحضها « نكذبها » بشاهد سلبي واحد . مثال معارض واحد . لكي تثبت أن برهاننا ما غير صحيح يكفي أن نجد مثلا واحدا معارضا لبرهان له نفس الصورة ، لكن مقدماته صادقة ونتيجته كاذبة .

البرهان غير الصحيح قد تكون له مقدمات ونتيجة صادقة . ومع ذلك يكون مغلوطا لأن الصورة غير الصحيحة أنها لا تؤكد أن النتيجة يجب أن تكون صادقة ، اذا كانت المقدمات صادقة والمثال المعارض يثبت أن صورة البرهان لا تؤكد صدق المعطى للمقدمات ، لأن المثال المعارض هو من نفس الصورة وله نتيجة كاذبة على الرغم من صدق المقدمات .

سوف نستخدم منهج المثال المعارض لنبين أن الأغلط الاستنباطية المتعددة التي نناقشها هي حقا غير صحيحة ، وكتوضيح أولي للمنهج لتتناول بالفحص المثال « ب » القسم الأول .

كل الثدييات مائتة

كل الكلاب مائتة

كل الكلاب ثدييات

هذا البرهان له مقدمات صادقة ونتيجة صادقة ومع ذلك فهو غير

صحيح .

أولا يجب أن تحدد صورته :

• كل ف هي ه .

• كل ط هي ه .

• كل ط هي ف .

فلنستبدل (ف) بالثدييات ، ط بالزواحف ، ه بالمائية . فينتج هذا :

كل الثدييات مائة صادقة .

كل الزواحف مائة صادقة .

كل الزواحف ثدييات كاذبة .

البرهان الناتج ((ه)) له نفس الصورة التي لـ «ف» ولكن من الواضح أن مقدماته صادقة بينما تبيته بينة الكذب . ومن هنا « ه » هو المثال المعارض الذي يثبت أن البرهان « ط » صورة غير صحيحة وأن البرهان «ف» برهان غير صحيح .

القضايا الشرطية :

تحوي الصور الأولى القليلة الصحيحة وغير الصحيحة للبرهان والتي سنناقشها نسطا هاما من القضايا يستخدم كمقدمة . القضية الشرطية أو اللزومية قضية معقدة تتألف من قضيتين مركبتين مرتبطتين بالرابطة (اذا اذن) وعلى سبيل المثال :

• اذا كان اليوم هو الأربعاء اذن فغدا الخميس .

• اذا كان نيوتن فيزيائيا اذن كان عالما . كلا القضيتين شرطيتان أو

لزوميتان . في القضية الشرطية يسى الجزء الذي تقدمه بأداة الشرط

« اذا » « مقدما » والجزء الذي يأتي مباشرة بعد « اذن » « تاليا » .

اليوم الأربعاء هو المقدم للمثال الأول - ونيوتن كان فيزيائياً
المقدم للمثال الثاني . غدا الخميس التالي للمثال الأول - ونيوتن كان
علما التالي للمثال الثاني .

مقدمات وتوالي القضايا الشرطية هي بذاتها قضايا . للقضية الشرطية
صورة محددة معينة يمكن التعبير عنها : اذا كانت س اذن ص .

حيث يكون مكهوما إن القضايا تحل محل « س » و « ص » .

تحتوي القضية الشرطية على القضايا الجزئية التي ترد كمقدم وتالي .
تحدد الصورة بحقيقة أن أداة الشرط « اذا اذن » التي ترد كمقدم
وتالي . نضع هاتين القضيتين أيا كان محتواها (مضمونها) في علاقة
محددة الواحدة مع الأخرى . ومن المفيد في المنطق أن يكون لدينا صيغ
معيارية . وسأخذ «ج» باعتبارها صورتنا المعيارية للقضية الشرطية. الا أنه
من الهام أن نتحقق من أن القضية الشرطية يمكن أن تعاد صياغتها بطرق
شتى متكافئة ينبغي أن نتوقع أن نصادف البدائل حين نتناول البراهين التي
نجدها في سياقات الكلام العادي (المعتاد) . سيساعد فحص بعض هذه
الصيغ المختلفة على تعرفها حين ترد وسيعمق من فهمها للصورة الشرطية
الغاية في الأهمية .

١ - اذا كان س اذن ص مكافئة للصورة اذا كان ص اذن لا س
هذه العلاقة أساسية لدرجة أن لها اسما خاصا بها وهو عكس النقيض
اذا كان لا ص اذن لا س هي عكس النقيض للصورة اذا كان س اذن ص .

يعطينا تطبيق عكس النقيض على المثال ب .

(د) اذ لم يكن نيوتن علما اذن لم يكن فيزيائيا يكافئ أحدهما

الآخر .

يجب أن تقع نفسك (أيها القارئ) بأن ب و د متكافئان الواحد

منهما للآخر .

٢ - ما لم (لو لم) تعني « اذا لم » .

ومن ثم « د » يمكن ترجمتها مباشرة الى :

(هـ) لو لم يكن نيوتن عالما لما كان فيزيائيا .

مرة أخرى يجب أن تقنع نفسك (أيها القارئ) بأن هـ مكافئة

ل « د » ومكافئة أيضا ل « ب » .

٣ - « فقط اذا » هي العكس الدقيق ل « ذا » أي أن اذا كان

س اذن ص مكافئة فقط .

اذا كان « ص » فان س .

وبتطبيق هذا التكافؤ على « ب » نحصل على :

(و) فقط اذا كان نيوتن عالما كان فيزيائيا .

يجب أن تقنع نفسك أن « ف » مكافئة ل « ب » وأكثر من ذلك

يجب أن يكون واضحا لك تماما أن « ب » تختلف في المعنى عن :

(ز) فقط اذا كان نيوتن فيزيائيا لكان عالما .

فهذه القضية تقول أن نيوتن ما كان ليكون عالما اذا كان كيميائيا

أو بيولوجيا بدلا من كونه فيزيائيا . القضية (ب) صادقة بكل تأكيد ولكن

القضية (ز) كاذبة بالتأكيد فالقضية (ز) تعني نفس الشيء وهي :

(ح) اذا كان نيوتن عالما اذن فانه كان فيزيائيا .

التي من الواضح أنها مختلفة عن (ب) في المحتوى .

٤ - ويمكن عكس ترتيب الكلمات في القضايا الشرطية دون أن

يحدث تغيير في المعنى بشرط أن تظل نفس الجملة الفرعية محكومة بكلمة « اذا » . لا يحتاج مقدم القضية الشرطية لأن يأتي أولا . فقد يأتي بعد التالي . المقدم هو القضية التي تتقدمها كلمة « اذا » حينما يتصادف ورود كلمة « اذا » و « لو لم » . يمكن أن يقن نفس الشيء عن القضايا الشرطية معبرا عنها في ألفاظ مثل « فقط اذا » و « اذا لم » يمكن أن تعكس القضية بشرط أن الجملة الفرعية نفسها تظل محكومة بالألفاظ « فقط اذا » و « اذا لم » .

باستخدام هذا التكافؤ يمكن التعبير عن « ب » و « د » و « و » و « ف » على التوالي دون تغيير لمعناها .

١ - كان نيوتن عالما اذا كان فيزيائيا .

٢ - لم يكن نيوتن فيزيائيا اذا لم يكن عالما .

٣ - لم يكن نيوتن فيزيائيا لو لم يكن عالما .

٤ - كان نيوتن فيزيائيا اذا كان فقط عالما .

لا تستنفذ هذه القائمة بأية وسيلة الطرق الممكنة للتعبير عن القضايا الشرطية . ولكنها تعطى فكرة طيبة عن أنواع البدائل الموجودة . سنصادف بعضا من هذه البدائل في البراهين التي نفحصها تباعا .

٧ - البراهين الشرطية :

سوف نبدأ فحوصنا لصور البرهان الميزة بدراسة الصور الأربع البسيطة جدا والأساسية، اثنتان منهما صحيحتان والاخرتان غير صحيحتين . في كل حالة توجد مقدمتين ، المقدمة الأولى تكون قضية شرطية .

تسمى صورة البرهان الأول الصحيحة « اثبات المقدم » أو أحيانا طريقة الوضع . لنتناول المثال الأول .

إذا أخفق سميث في امتحان اللغة الانجليزية فان يكون مؤهلا
للعبة المنزلية القادمة .

فشل سميث في امتحان اللغة الانجليزية :

سميث لن يكون أهلا للعبة المنزلية القادمة .

(ب) اذا كانت « س » اذن « ص » من الواضح ان هذا البرهان
صحيح ويصف الشكل الآتي صورته :

س

ص . . .

فها هنا مثال آخر للانتقال من برهان الى صورته أو بينته .

(ب) ليس برهانا ولكن شكل لبرهان . وليست الحروف س و ص
قضايا ولكنها مجرد حروف ولكن اذا استبدلت هذه الحروف بقضايا نتج
برهان . وطبعا من الضروري أن تحل نفس القضية محل س في كل موضع
يرد فيه . ونفس القضية تحل محل « ص » في كل موضع يرد فيه . اذا
تم الاحلال بنفس الطريقة فان البرهان الناتج سيكون حينئذ صحيحا
بغض النظر عن القضايا التي حلت محل س و ص . في الواقع يسكن أن
تحل قضايا محل الحروف س و ص بنفس الطريقة . بحيث أن المقدمات
اما أن تكون ظنية واما أن تكون كاذبة . وقد نزل بعد ذلك واثبت أن النتيجة
لا بد أن تكون صادقة اذا كانت المقدمات صادقة . وهذا أيضا يصور
الحقيقة القائلة بأن صحة برهان ما تعتمد فقط على صورته وليس على
محتواه .

من اليسير أن نرى لماذا تسمى صورة البرهان « ب » باثبات
المقدم . المقدمة الأولى قضية شرطية والمقدمة الثانية تثبت مقدم هذه

القضية الشرطية • نتيجة البرهان هي تالي المقدمة الأولى • وهناك مثالا
آخر لاثبات المقدم •

هل العدد ٢٨٨ يقبل القسمة على تسعة • ان ذلك يكون لو أن أرقامه
جمعت في عدد يقبل القسمة على تسعة ، وحيث أن $٢ + ٨ + ٨ = ١٨$
التي تقبل القسمة على تسعة فان الجواب يكون بنعم • وكعظم البراهين التي
نصادفها ليس البرهان «ج» واردا في صورة منطقية معيارية • ونعيد
كتابته •

(د) اذا كان حاصل جمع أرقام العدد ٢٨٨ يقبل القسمة بالتساوي
على العدد ٩ فان العدد ٢٨٨ يقبل القسمة على تسعة بالتساوي •

حاصل جمع أرقام العدد ٢٨٨ تقبل القسمة بالتساوي على العدد ٩ •
اذن ٢٨٨ تقبل القسمة على العدد ٩ بالتساوي •

هذا البرهان له الصورة «ب» •

وثمة صورة أخرى لبرهان استنباطي صحيح هي انكار التالي
(وتسمى أحيانا بطريقة الرفع) •

اذا كانت هناك عاصفة وشيكة الوقوع الليلة اذن فان البارومتر
أخذ في الانخفاض •

« البارومتر غير أخذ في الانخفاض »

« ليس ثمة عاصفة وشيكة الوقوع الليلة »

هذا البرهان له الصورة التالية :

اذا كان «س» اذن «ص» لا ص لا س

من اليسير أن نرى لماذا سببت هذه الصورة انكار التالي •

المقدمة الأولى قضية شرطية • والمقدمة الثانية هي الانكار أو السلب
لتالي تلك القضية الشرطية وهاك مثالا آخر :

انه لم يأخذ التاج ، ولذلك من المؤكد أنه لم يكن طامحا^(١) .

مرة أخرى لدينا برهان من البراهين التي يجب أن يترجم الى صورة
دعائية • هذه المرة المقدمة ناقصة ولكننا نستطيع أن نأتي بها بسهولة •

(ج) اذا كان قيصر طامحا لكان قد أخذ التاج^(٢) .

هو لم يأخذ التاج •

لم يكن قيصر طامحا •

اللفظ « لذلك » يشير الى النتيجة • وتشير العبارة « من المؤكد »
الى الضرورة التي يتسم بها البرهان الاستنباطي • من الواضح أن البرهان
«ج» له الصورة «ف» •

انكار التالي غالبا ما يأخذ صورة مختلفة اختلافا طفيفا وعلى سبيل
المثال :

(ط) بروتس : أي كاسكا أخبرينا ماذا حدث اليوم ليبدو قيصر
حزيناهكذا ؟

كاسكا : ولماذا لقد كنت معه • أليس كذلك •

بروتس : ما كان لي أن أسأل كاسكا عما حدث •

هذا البرهان يسكن أن نعيد تركيبه على النحو التالي :

اذا كنت مع قيصر اذن ما كان لي أن أسأل عما حدث •

(١) وليم شكسبير ، يوليوس قيصر : المشهد الثالث ، المنظر الثاني

(٢) نفس المصدر ، المشهد الاول ، المنظر الثالث •

لقد سألت عما حدث •

اذن لم أكن مع قيصر •

تالي المقدمة الأولى قضية سالبة • ولذا فإن المقدمة الثانية التي هي انكار لها قضية موجبة هذا يبرز اختلافا طفيفا مع «ف» ألا وهو :

إذا كان س اذن لا ص

ص

اذن لا س

تسمى هذه الصورة أيضا انكار التالي •

توجد علاقة بسيطة بين اثبات المقدم وانكار التالي ، وقد أشرنا في القسم السادس الى أن « إذا كان س اذن ص » يكافئ بعكس القضية « إذا كان لا ص اذن لا س » هذا الشكل حالة خاصة لاثبات المقدم • فعلى الرغم من أن المقدمة الثانية سالبة الا أن مقدم المقدمة الأولى سالب أيضا • وهكذا يعود انكار التالي الى اثبات المقدم • تكمن أمثلة اضافية عن هاتين الصورتين البرهان في قلب مشكلة فلسفية هي مشكلة «الارادة الحرة» نروي عن مصدر كلاسيكي :

م — لو كريتوس الشاعر الروماني في العصر الأول قبل الميلاد في مؤلفه المشهور عن نشأة الطبيعة برهن على أن كل شيء يتألف من ذرات ، وأكثر من ذلك « رأى » أن هذه الذرات موضوع لحركات تلقائية وغير متعينة لأنه اذا كانت حركة كل ذرة من الذرات محددة تحديدا صارما بحركات سابقة فأين يسكن أن نجد مصدرا للارادة الحرة — كان واضحا للوكريتوس أن للكائنات الحية ارادة حرة ولهذا السبب استنتج أن الحتمية لا يسكن التسك بها • ويمكن وضع اللب الأساسي لهذا البرهان كمايلي :

• اذا تمسكنا بالحتمية فلن يكون للانسان ارادة حرة •

• للانسان ارادة حرة •

• الحتية لا يتسك بها •

هذا البرهان صحيح • انه شاهد من شواهد انكار التالي ، والدواعي الوحيدة التي يمكن على أساسها مهاجمة هذا البرهان هي صدق المقدمات الا أن بعض الناس الذين يرون أن التمسك بالحتية أكثر وضوحا من أن للانسان ارادة حرة أقاموا برهاننا مخالفا •

• اذا تمسكنا بالحتية فلن تكون للانسان ارادة حرة •

• الحتية يتسك بها :

• ليس للانسان ارادة حرة •

هذا البرهان صحيح أيضا ، أنه شاهد من شواهد اثبات المقدم (الرسم الشكل ب) • الا أنه لكي نقبل نتيجة هذا البرهان لا بد لنا من أن نكر صدق المقدمة الثانية للبرهان «ن» لا يكمن الخلاف بين هؤلاء الذين يقبلون البرهان «ن» والذين يقبلون «و» في صحة البراهين فالاثنان كلاهما صحيح • انها تكمن في السؤال عن صحة المقدمات فسي البرهانين • لدينا ثلاث مقدمات • لا يمكن أن تكون جميعها صادقة لأنها تبادليا متعارضة ، يتوقف النزاع الفلسفي على مسألة أي المقدمات هي الكاذبة • ثمة صورتان غير صحيحتين من صور البرهان مشابھتان خداعا للصورتين الصحيحتين اللتين ناقشناهما توا • أولى هاتين الصورتين تسمى « الغلط الناشئ عن اثبات المقدم » وعلى سبيل المثال :

يا رجل سنكسب هذه المباراة اذا لم تتراخ في النصف الثاني من

• الوقت •

ولكنني أعرف أننا سنكسب ولذا لن تتراخى في النصف الثاني
من الوقت .

في صور معيارية يصبح هذا البرهان كالاتي :

إذا لم تتراخ في النصف الثاني من الوقت اذن سنكسب المباراة .

سنكسب هذه المباراة .

لن تتراخ في النصف الثاني من الوقت .

لهذا البرهان الصورة .

م - إذا كان س اذن ص .

س

ص .

هذه الصورة تحل بعض الشبه للصورة الصحيحة لاثبات المقدم
(الرسم ب) . ولكن هناك اختلافات حاسمة في اثبات المقدم تقرر الثانية
مقدم المقدمة الأولى وتكون النتيجة تالي المقدمة الأولى . في الغلط الناشئ
عن اثبات التالي تقرر المقدمة الثانية التالي للمقدمة الأولى ، والنتيجة هي
مقدم المقدمة الأولى . يمكن أن تتضح عدم صحة اثبات التالي بواسطة
منهج المثال المقابل (المعارض) (القسم الخامس) . فنحن نقيم برهاننا من
هذه الصورة بحيث تكون له مقدمات صادقة ونتيجة كاذبة .

(ن) إذا كانت جامعة هارفارد في فيرمونت فهي اذن في نيوانجلند .

جامعة هارفارد في نيوانجلند .

جامعة هارفارد في فيرمونت .

تسمى هذه الصورة الثانية غير الصحيحة من صور البرهان « الغلط

الناشيء عن انكار المقدم • تحمل هذه الصورة بعض الشبه للصورة
الصحيحة لانكار التالي •

لنتناول البرهان التالي :

(ر) اذا كان ريتشارد راغبا في ان يشهد اذن فهو بريء •

ريتشارد ليس راغبا في أداء الشهادة •

ريتشارد ليس بريئا •

لهذا البرهان الصورة •

اذا كان س اذن ص لا س ، لا ص •

تمدنا القطعة التصويرية الآتية من خطب الحملة الانتخابية بمثال

آخر لهذا الغلط •

(ت) هكذا أقول لكم أيها السيدات والسادة يجب عليكم أن تمنحوا
أصواتكم لخصمي اذا كنتم تريدون أن ترفعوا ضرائب أعلى وان تنخفض
أموالكم اذا كنتم تشعرون بأن حكومة نظيفة وأمينه غير جديرة بثقتكم
ولكنني أعرف أنكم أناس ظرفاء وأذكيا ، ولذلك فاني أطلب تأييدكم
في يوم الانتخابات • يمكن أن يحلل هذا البرهان كما يلي :

«ث) اذا كنتم تريدون أن تدفعوا ضرائب أعلى وأن تنخفض أموالكم
وتشعرون أن حكومة نظيفة وأمينه غير جديرة بثقتكم فيجب أن تصوتوا
لصالح خصمي •

لا يصدق أنكم ترغبون في دفع ضرائب أعلى وأن تنخفض أموالكم
أو أتم تشعرون أن حكومة نظيفة وأمينه غير جديرة بثقتكم •

لا يجب ان تمنحوا أصواتكم لخصمي •

من اليسير أن نرى أن الانكار المقدم غير الصحيح باستخدام
منهج المثال المقابل •

إذا كانت جامعة كولومبيا في كاليفورنيا فهي اذن في الولايات
المتحدة •

جامعة كولومبيا ليست في كاليفورنيا •

اذن ليست جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة •

ان كلا من الغلط الناشيء عن اثبات التالي والغلط الناشيء عن
انكار • فالقدم له شواهد خاصة تستحق الذكر صراحة. وكما أوضحنا في
البرهان الاستنباطي الصحيح اذا كانت المقدمات صادقة وجب أن تكون
النتيجة صادقة • لنفترض أن لدينا برهاناً من المعروف أنه صحيح وأن له
نتيجة صادقة فإذا يمكن أن نقول عن المقدمات ؟ قد يكون سغياً أن نقول
أن مقدمات هذا البرهان صادقة • فعل ذلك ارتكاب للغلط الناشيء
عن اثبات التالي •

ط - اذا كانت مقدمات هذا البرهان صادقة فنتيجة هذا البرهان
اذن صادقة •

أي أن البرهان صحيح •

نتيجة هذا البرهان صادقة مقدمات هذا البرهان صادقة •

انه لخطأ منطقي أن نستنتج صدق المقدمات من صدق النتيجة •
وبالمثل • اذا كان لدينا برهان صحيح بمقدمات كاذبة فقد يكون من المعري
أن نقول أن النتيجة كاذبة • هذا يكون غلطاً ناشئاً عن انكار المقدم •

غ - اذا كانت مقدمات هذا البرهان صادقة فاذن نتيجة هذا

البرهان صادقة •

مقدمات هذا البرهان ليست صادقة •

نتيجة هذا البرهان ليست صادقة •

عند تقديم برهان بدون مقدمات من المستحيل أن نخبر أي المقدمات كانت لدى الشخص في ذهنه • فحري بنا أن نختار وأكثر من اختيار واحد يمكن أن يكون في متناول أيدينا • لنفحص الحادثة الخيالية الآتية:
كان الوقت صباح الاثنين • لم يشعر جون وهارفي برغبة كبيرة في العسل ولذلك قضاوا بعضا من الوقت عند مبرد المياه يقولون على زملائهم في العسل •

سأل جون هل لاحظت أن هنري لم يبد أبدا أنه يتناول (يتعاطى) مشروباً • بعد العمل مساء الجمعة الماضي توقفنا جميعا عند تلك الاستراحة الصغيرة هناك عند شارع السم •

أسف أنت لم تكن معنا • هارفي وهنري لم يتناولوا سوى القهوة • وفي الزهرة الجساعية في الربيع الماضي يا غلام كانت البيرة سيالة حقا في ذلك الوقت أليس كذلك • كان يشرب الشاي المثلج فسا خطبه • أجاب هارفي : حسنا كما تعرف لقد عرفت ذلك العجوز لسنوات كثيرة ولم أره أبدا يلمس قطرة من المشروب •

وسأله جون في دهشة أنعني حقا أنه امتنع عن تعاطي المسكرات • هذا أمر مضحك أنه لم يصدمني أبدا باعتباره من ذلك الصنف المتزمت • هذه الحادثة تتضمن براهين • ولكنها كالمعتاد محتاجة الى أن تنظم • في المقام الأول يعطي البرهان الاستنباطي لتأييد النتيجة القائلة بأن هنري مستنوع تماما عن تعاطي المشروبات الكحولية • تستخدم هذه النتيجة كمقدمة • يذهب جون الى استنتاج أن هنري متزمت أي أن لديه مبادئ

أخلاقية تمنعه من الشرب • من الواضح أن المقدمة مفتقدة من هذا البرهان
ولذلك يجب أن نوردها • يمكن أن يفيد تركيب هذا البرهان كما يلي :

إذا كان هنري لم يشرب أبدا • فاذن لديه محاذير أخلاقية ضد
الشرب •

هنري لم يشرب أبدا •

هنري لديه محاذير أخلاقية ضد الشرب •

هذا البرهان مثال لاثبات المقدم • ولذلك هو برهان صحيح •
والصعوبة هي أنه ليس ثمة سبب قوي للاعتقاد بأن المقدمة التي أوردناها
صادقة ، فقد يكون هنري ممتنعا لأسباب صحية أو لأنه لا يستسيغ طعم
المشروبات الكحولية • قد نحاول أن نأتي بمقدمة أخرى •

إذا كان هنري لديه محاذير أخلاقية ضد الشرب اذن هنري لم
يشرب أبدا •

هنري لم يشرب أبدا •

هنري لديه محاذير أخلاقية ضد الشرب •

فالمقدمة التي أوردناها هذه المرة أكثر قبولا من المقدمة التي
استخدمناها قبلا ، ولكن البرهان الآن غير صحيح ، لأنه شاهد من شواهد
الغلط الناشء عن اثبات التالي • في الحالات من هذا النوع نطبق أجزاء
تساهلا ونقبل المثال (أ و ب) الذي أعدنا تركيبه والذي يجعل البرهان
صحيحا • إذا أعدنا تركيب البرهان لكي يصبح مغلوطا فحينئذ يتعذر الدفاع
عن البرهان • إذا جعلناه صحيحا بإيراد مقدمة أقل استحسانا فحينئذ يمكن
أن ننضي لتتحري بتمام أكثر صدق أو كذب المقدمة • البرهان المغلوط لا
يستحيل صحيحا ولكن المقدمة غير الصحيحة يمكن بالفعل أن تكون صادقة •

بتطبيق هذا الاجراء نعطي البرهان كل استفادة ممكنة من الشك .

٨ - برهان الخلف :

ان برهان الخلف صورة من صور البرهان الصحيح التي تستخدم على نطاق واسع وبكفاءة عالية . وهذه الصورة تستخدم أحيانا لتأسيس نتيجة ايجابية . غالبا ما تستخدم هذه الصورة لدحض دعوى الخصم . الفكرة عن هذه الصورة من صور البرهان بسيطة للغاية . لنفترض أننا نرغب في البرهنة على أن قضية ما ولتكن س صادقة . نبدأ بافتراض أن س كاذبة أعني نفترض «لا س» على أساس هذا الافتراض نستنتج نتيجة من المعلوم أنها كاذبة ولما كانت النتيجة الكاذبة تأتي من افتراضنا «لا س» بواسطة برهان استنباطي صحيح فلا بد أن يكون الافتراض كاذبا . اذا كانت «لا س» كاذبة وجب أن تكون س صادقة . ولقد كانت س القضية التي شرعنا في اثباتها في المحل الأول .

لنطلق على البرهان الذي بواسطته نستنبط قضية كاذبة من افتراضنا

«لا س» .

«الاستنباط الفرعي» قد يأخذ أية صورة أيا كانت طالما كان صحيحا . يتوقف صحة أي برهان من براهين الخلف المعينة على صحة استنباطه الفرعي ، ويمكن مهاجمة أي برهان من براهين الخلف ببيان أن الاستنباط الفرعي غير صحيح . ولكن الصورة العامة (التي تتطلب أن يكون الاستنباط الفرعي صحيحا) غير معرضة للهجوم لأنها صورة صحيحة . وأكثر من ذلك تتوقف قطعية البرهان س بواسطة برهان الخلف على كذب نتيجة الاستنباط الفرعي . قد تكون نتيجة الاستنباط الفرعي أما قضية من القضايا التي نرغب ببساطة في قبولها باعتبارها كاذبة . واما أن تكون قضية متناقضة مع ذاتها بالفعل . غالبا ما تكون نتيجة الاستنباط الفرعي القضية س ذاتها . هذه حالة خاصة من حالات التناقض الذاتي فاذا استطعنا

أن نستنبط القضية س على أساس افتراض « لا س » كان لدينا كاذب من س.
« لا س » المتناقضة مع ذاتها • يمكن تصوير برهان الخلف على النحو
التالي :

١ - لنثبت س ففترض لا س •

نستنبط قضية كاذبة اما س (التي تناقض الافتراض لا س) أو
ص و « لا ص » (تناقض ذاتي) • أو قضية أخرى ولتكن « ع » التي دن
المعدوم كونها كاذبة •

نستنتج لا س كاذبة ، إذن فان س •

برهان الخلف وثيق الصلة بإنكار التالي • هذه الصلة يوضحها

البرهان التالي :

إذا كانت مقدمة الاستنباط الفرعي صادقة فحينئذ نتيجة الاستنباط

الفرعي صادقة (أي أن الاستنباط الفرعي صحيح) •

نتيجة الاستنباط الفرعي ليست صادقة • مقدمة الاستنباط الفرعي

ليست صادقة •

كثيرا ما يستخدم برهان الخلف في الرياضات حيث غالبا ما يسمى

« البرهان غير المباشر » •

وهالك مثال رياضي كلاسيكي مشهور ببساطته وطرافته •

العدد الطبيعي هو ذلك الذي يمكن التعبير عنه باعتباراه كسرا

بسيطا أي باعتباراه نسبة بين عددين متكاملين (أعداد صحيحة) ويرجع

الى الفيلسوف الرياضي اليوناني « فيثاغورس » (القرن السادس قبل

الميلاد) فضل اكتشاف أنه لا يوجد عدد طبيعي مربعه يساوي ٢ • وبعبارة

أخرى الجذر التربيعي للعدد ٢ عدد أصم • يسهل البرهنة على هذه

النتيجة باستخدام برهان الخلف • لنفترض أن هناك عددا من الأعداد

الطبيعية مربعه يساوي اثنين . لنعبر عن هذا بأقل الحدود (الألفاظ) أي
إذا كان البسط والمقام فيهما قاسم مشترك أكبر من واحد فأننا نزيله
وهكذا يكون لدينا :

$$\left(\frac{أ}{ب}\right)^2 = 2 \quad \text{أو} \quad 2أ^2 = 2ب^2 .$$

حيث أ ، ب ليس لهما قاسم مشترك أكبر من الواحد . أ عدد زوجي لأنه يساوي مثلي ب² ومن ثم أ عدد زوجي . لأن مربع أي عدد فردي هو عدد فردي . ولما كانت أ عددا زوجيا يمكن أن تكتب باعتبارها

$$2ج \quad \text{أ}^2 \text{ يساوي } 4ج^2$$

$$\text{اذن } 4ج^2 = 2ب^2 \quad \text{ب}^2 = 2ج^2 \quad \text{ب}^2 = 2ج^2 .$$

وينتج أن ب² عدد زوجي وكذلك تكون ب . لقد رأينا أن أ ، ب كلاهما عدد زوجي . هذا يناقض افتراضنا أن $\frac{أ}{ب}$ عدد طبيعي مكتوب

بأدنى الحدود ولذلك لا يوجد عدد طبيعي مربعه يساوي اثنين ثمة مصدر ممتاز لبرهان الخلف هو محاورات أفلاطون^(١) وكنموذج طبق الأصل، يسأل سقراط سؤالا ويستطرد للحض الأجوبة المعطاة ببيان أنها تؤدي الى نتائج يستحيل قبولها . ها هنا مثال موجز بسيط .

د - أحسنت قولاً يا سيفالوس . انك أجبت ، ولكن فيما يتعلق بالعدالة ، ماذا تكون أن تقول الصدق وتسدد ديونك؟ لا شيء أكثر من هذا؟ وحتى بالنسبة لهذا ألا توجد استثناءات؟ لنفرض أن صديقا عندما كان بحالته العقلية السليمة أودع أسلحة عندي وطلبها عندما لم يكن

(١) أفلاطون : الجمهورية ، الكتاب الاول من محاورات أفلاطون ، ترجمة « جويت » ، نيويورك ، شركة ماكميلان ، سنة ١٨٩٢ ، الاقسام ٦٤٣ .

بحالته العقلية السليمة . هل ينبغي علي أن أردّها اليه ؟ لا أحد يقول أنه ينبغي علي أو أنني أكون علي حق ان فعلت ذلك . لن يقولوا شيئاً أكثر من أنه ينبغي دائماً أن أقول الصدق للشخص الذي يكون في مثل حالته ، أنت محق تماما أجاب ، قلت ولكن اذن قول الصدق وتسديد الديون ليس تعريفاً صحيحاً للعدالة . ان بنية البرهان واضحة تماماً .

— لنثبت قول الصدق وتسديد الديون ليس تعريفاً صحيحاً للعدالة .

نفترض قول الصدق وتسديد الديون تعريف صحيح للعدالة .
نستنتج من العدل أن تعطى أسلحة لرجل مجنون ولكن ذلك محال .
نستنتج قول الصدق وتسديد الديون ليس تعريفاً صحيحاً للعدالة .

ولأجل مثال أخير عن برهان الخلف نمضي الي نقائض «كانط»^(١) كل نقيضة من النقائض الأربع تتضمن برهان الدعوى وبرهان النقيض ، وكل واحدة من هذه النقائض الثمانية هي بواسطة برهان الخلف (توضح) بالبرهان جزءاً من فكرة النقيضة الأولى .

الفكرة : العالم له بداية في الزمان .

البرهان : على فرض أن العالم ليست له بداية في الزمان فلا بد أن دهرا قد انقضى حتى كل لحظة معطاة من لحظات الزمان ، ومع هذا الدهر المنقضي انقضت سلسلة لا متناهية من الأوضاع أو الأحوال التالية للأشياء في العالم .

والآن فإن لا تنتهي سلسلة يكمن في حقيقة أنها لا يمكن أن تكتمل بواسطة المركب المتتالي ، وينتج أن من المستحيل أن تنقضي سلسلة لا

(١) نقد العقل الخالص ، ترجمة ج.م.د. مايكل جون ، نيويورك ،

مطبعة كولونيا ، سنة ١٩٠٠ ، ص ٢٤١ .

متناهية . وبالتالي فإن بداية العالم هي شرط ضروري لوجوده . وكان هذا هو الشيء الأول المراد اثباته أو المطلوب البرهنة عليه .

في الأمثلة التي أوردناها لم نكن نهتم على وجه الخصوص بصحة الاستنباط الفرعي وبالأحرى نود أن نرى صورة برهان الخلف . ومع ذلك فد تلاحظ أن الاستنباط الفرعي في المثال «ج» صحيح ، والاستنباط الفرعي في المثال «ف» من المؤكد غالبا أنه غير صحيح ، والاستنباط الفرعي في المثال «د» هو على أحسن الفروض ظني بعض الشيء .

٩ - الاحراج :

عادة ما نقول أن شخصا ما يواجه احراجا (موقفا حرجا) اذا كان يتعين عليه أن يختار بين بديلين غير سارين ، وعلى سبيل المثال :

١ - كان مستر براون مضطرا للمثول أمام المحكمة لأنه كان متهما بمخالفة مرور بسيطة هو منها براءه ويسأله القاضي عما اذا كان يدفع بأنه غير مذنب . هذا هو احراج مستر براون .

أما أن أدفع بأني مذنبا أو أدفع بأنني غير مذنب .

اذا دفعت بأني مذنب فحينئذ يجب أن أدفع غرامة قدرها خمسة دولارات عن ذنب لم أرتكبه .

اذا دفعت بأني غير مذنب ، فحينئذ يجب أن أقضي يوما آخر بأكمله في قاعة المحكمة ، وأما أنه يجب أن أدفع غرامة خمسة دولارات على ذنب لم أرتكبه أو يجب أن أقضي يوما آخر بأكمله في المحكمة .

هذا البرهان صحيح وله الصورة الآتية :

ب - أما س أو ص .

اذا كان س اذن ع .

إذا كان ص اذن ل •

اما ع أول ل •

البرهان الذي له الصورة «ب» يسمى برهان الاحراج سواء الالف
النتيجة غير سارة أو لم تكن •

الاحراج نسط فعال للغاية في المعارضة أو المحاوره •

تنضح صورة أكثر للاحراج بشال شهير :

ج - تعاقد مدرس مع أحد تلامذته أن يعلمه الخطابة والجدل وأن
على التلميذ أن يدفع لأستاذه تكاليف تعليه عندما يكسب أول قضية
أمام المحكمة •

ان التلميذ ليس عليه أن يدفع مقابل الدروس اذا لم يكسب قضيته
الأولى • وبعد أن تست الدروس لم يياشر الطالب أية دعاوي •

فقاضاه المدرس لكي يتقاضى أجره • فدافع التلميذ عن نفسه
بالبرهان الآتي :

اما أنني سأظفر بهذه القضية أو سأخسرهما •

اذا ظفرت بهذه القضية فلم يتعين علي أن أدفع لمدرسي بناء على
حكم المحكمة •

اذا خسرت القضية فلن يتعين علي أن أدفع لمدرسي « بناء على
الاتفاق المعقود) •

ليس علي أن أدفع •

غير أن المدرس قدم هذا البرهان :

اما انني سأكسب هذه القضية أو سأخسرهما •

إذا كسبت القضية تعين على التليذ أن يدفع لي بناء على حكم المحكمة .

إذا خسرت القضية تعين على التليذ أن يدفع بناء على الاتفاق لأنه سيكون قد كسب القضية الأولى .
يتعين على التليذ أن يدفع لي .

ليس معروفا كيف حسبت القضية . ولكن هاتين المعضلتين تبيان أن التعاقد الأصلي كان يحوي تناقضا ذاتيا خافيا (أنظر رقم ٢٥) وكلتا المعضلتين في المثال «ج» لها هذه الصورة .

د - اما س أو لا س .

إذا كان س اذن ع .

إذا كان لا س اذن ع .

من الواضح أن الصورة «و» حالة خاصة من حالات الصورة «ب» .

يمكن وضع المشكلة اللاهوتية عن الشر كمعضلة - يدور البرهان

كالآتي :

ثمة شر في العالم . هذا يعني أن الاله لا يستطيع أن يمنع الشر أو غيره . والا فانه لا يريد أن يمنع الشر اذا كان الاله لا يستطيع أن يمنع الشر فليس بقادر على كل شيء . اذا كان الاله لا يريد أن يمنع الشر فليس محسنا . وعلى ذلك اما أن الاله ليس قادرا عن كل شيء والا فانه ليس محسنا .

هذا البرهان صحيح وله الصورة «ب» . لتكن المناقشات اللاهوتية

ما تكون .

فاننا نبادر الى أن نلاحظ مرة أخرى أن صحة البرهان لا تتعلق بصحة المقدمات . يرفض بعض اللاهوتيين المقدمة القائلة بأن هناك شراً في العالم .

يعارض بعض اللاهوتيين المقدمة القائلة بأن الله ليس محسناً اذا لم يرد أن يسع الشر . الا أن صحة البرهان ليست محل تساؤل .

أشرنا في القسم السابع عن طريق المثال الى مشكلة حرية الارادة والحتمية . هذه المشكلة تثير معضلة أخرى . لقد حاول كثير من الفلاسفة البرهنة على أن الانسان لا يمكن أن تكون له ارادة حرة اذا كانت كل الأحداث بسا في ذلك الارادة والفعل محددة تماما بعقل سابقة . الا أن فلاسفة آخرين قالوا أن الارادة الحرة تكون مستحيلة تماما اذا كانت بعض الأحداث ليست محددة كلية بعقل سابقة . فالى مدى ترجع الأحداث فأيا كان مدى رجوع الأحداث الى المصادفة الا أنه لا علاقة لها بارادة الانسان . فالارادة الحرة تتعارض مع المصادفة كما أنها تتعارض مع السببية الصارمة .

اذا تمسكا بالحتمية فليس للانسان ارادة حرة .

اذا لم تتمسك بالحتمية فليست للانسان ارادة حرة .:

اما أن تتمسك بالحتمية أو لا تتمسك بها .

ليس للانسان ارادة حرة .

هنا البرهان له الصورة الخاصة «د» انه برهان صحيح ولكن ثمة قدر كبير من التناقض بصدد صدق المقدمات .

١٠ - القضايا الحتمية :

لكي نهد الطريق لمناقشة الأقيسة الحتمية في القسم التالي يجب

أولاً أن نوضح ماذا نعني بالقضية الحملية ؟

هنا أربع صور للقضايا الحملية، أية قضية لها صورة من هذه الصور هي قضية حملية • ولقد جرى العرف على أن يشار إلى كل واحدة من هذه الصور بأحد الحروف الأربعة الأولى المتحركة وهاك مثالاً لكل صورة •

A — كل الماسات جواهر E لا أحد من الماسات جواهر •

I بعض الماسات جواهر O بعض الماسات ليست جواهر •

القضايا التي في العمود الأيسر (I.A) قضايا موجبة وتلك

التي في العمود الأيمن سالبة (E.O) •

القضايا التي في الصف الأعلى (A.E) قضايا كلية •

والتي في الصف الثاني (I.O) قضايا جزئية •

صور القضايا هي كالاتي :

ب — A كل ف هو ط كلية موجبة •

I بعض ف هو ط جزئية موجبة •

E لا ف هو ط كلية سالبة •

O ليس بعض ف هو ط جزئية سالبة •

تحتوي كل قضية حملية على حدين • حد الموضوع وحد المحمول
(في الأمثلة الواردة تحت البند (أ)) •

الماسات حد الموضوع ، الجواهر حد المحمول •

في الصور الواردة تحت البند «ب» تقوم «ف» مقام حد الموضوع ،

وتقوم «ط» مقام حد المحصول . كل حد يقوم مقام فئة من الأشياء . على سبيل المثال فئة الماسات وفئة الجواهر .

تنتج القضايا الحلية المحدودة من الصور الواردة تحت البند (ب) . إذا استبدلنا الكلمات أو العبارات التي تقوم مقام فئة من الأشياء بالحرفين ف ، ط يتوقف مضمون القضية الحلية على الحدود التي ترد في القضية . فصورة القضية الحلية تعرض علاقات محدودة بين فئتين بصرف النظر عن أي الفئات يتصادف أن تكون منها هاتان الفئتان .

لما كانت اللغة الانجليزية مبهمة بعض الشيء وجب أن تتحرى الدقة بصدد معاني القضايا الحلية الصورة «أ» مزعجة جدا . القضية القائلة بأن كل الماسات جواهر تتضمن بالتأكيد أنه لا توجد ماسات ليست جواهر أي إذا كان شيء ما ماسا فهو اذن جواهر .

فهذه القضية قد تؤخذ على أنها تتضمن بالاضافة الى ذلك أنه توجد أشياء تعتبر ماسات الا أن قضايا الصورة «أ» لا تحصل دائما هذا التضمن الأخير . فالقضية « كل الهارين من الجندي ستطلق عليهم النيران » .

لا تتضمن أنه سيكون هناك آبقون (فارون من الجندي) . وفي واقع الأمر أنه يمكن تقريرها لتسنع حدوث الهروب من الجندي ومعناها التام وارد في القضية .

« إذا كان هناك هارب من الجندي فستطلق عليه النيران » .
يمكن تسمية هذه القضية بالقضية الشرطية الكلية .
فهي قضية شرطية تقرر لتصدق على أي شيء مها كان . سوف نتخذ هذا التفسير للقضية الشرطية .
كل ف هو ط ستؤخذ على أنها مكافئة في المعنى لـ

« إذا كان شيء ما هو ف اذن فهو ط » .

لا يتضمن هذا وجود أي «ف» وهكذا ستؤخذ القضية القائلة بأن « كل الماسات جواهر » على أنها تعني إذا كان شيء ما ماسا اذن فهو جوهر . على أن لا يفهم منها أنها تتضمن وجود أي ماسات حتى ولو كنا جسيما نعرف أن الماسات توجد حقيقة .

وكما قلنا . أن حدود القضايا الحولية حدود تشير الى فئات .

الفئة الواردة قد يكون لها أفراد وقد لا يكون . ومن المؤي للمعنى تماما أن نشير الى الفئات التي لا أعضاء لها . فئة الهارين من الجنديّة قد تكون بغير أفراد . فئة الكسيالات ذات الألف دولار في جييك .

من المحتمل أن تكون بغير أفراد (أعضاء) .

ومن المؤكد أن فئة الرجال الذين يزيد طولهم عن عشرين قدما بغير أعضاء .

فحد الموضوع لقضية من القضايا « A » ليس بحاجة الى أي أعضاء، وتظل تلك القضية تحتل الصدق . فلا تتضمن القضية A أن حد موضوعها يشير الى فئة ذات أعضاء .

ليس ثمة صعوبات خاصة في تفسير القضية E ، نقطة واحدة تتطلب أن نعتبرها شيئا أساسيا بخصوص القضايا O.I ، تؤخذ الكلمة « بعض » لتعني على الأقل ماسة واحدة هي جوهره بالرغم من صيغة الجمع في القضايا O.I . الا أنها لا تفسر باعتبارها تنطبق على أكثر من واحد بالنظر الى تفسيرنا للصور الأربع .

للقضايا الحولية توجد علاقة هامة وواضحة بينهما، فالقضية « A » تناقض القضية « O » التي لها نفس حدود الموضوع والمحول . القضية « E »

تناقض القضية ¹ التي لها نفس حدود الموضوع والمحمول « كل الماسات جواهر » تناقض بعد الماسات ليس جواهر • لا واحدة من الماسات جواهر تناقض بعض الماسات جواهر (انظر القسم ٢٥) • لقد قدمنا صورا أربع للقضايا الحلية ولا بد أن تتوقع وجود صور أخرى كثيرة مكافئة للصور الأربع التي حددناها – يماثل الموقف الحالي ، الموقف الذي صادفناه في مناقشتنا للقضايا الشرطية (القسم السادس) – حقا وواقعا ، لأن القضية A قضية شرطية كلية • فان الكثير من اختلافات القضايا الشرطية لها نظائر باعتبارها صورا متباينة للصورة «أ» • لكي نشير الى مدى تنوع قضايا الصورة «أ» يمكن أن نسوق المكافئات الآتية للقضية القائلة :

كل الخيول ثدييات

- كل حصان ثديي • اذا كان أي شيء حصانا فهو ثديي •
- أي حصان ثديي • أي شيء يكون حصانا هو ثديي •
- الخيول ثدييات •

- اذا كان أي شيء ليس ثدييا اذن ليس حصانا •
- كل اللانثدييات لا خيول •
- الشيء يكون حصانا فقط اذا كان ثدييا •
- لا شيء حصان اذا لم يكن ثدييا •
- فقط الثدييات خيول :
- ليس ثمة حصان لا يكون ثدييا •

والقضايا (^٤) أيضا لها عدد كبير من المكافئات • ويظهر كثير من هذه المكافئات حين نلاحظ أن القضية (E) يمكن أن تترجم السى

القضية (A) • وعلى سبيل المثال : « لا عنكب حشرات ، تكافئ كل العناكب ليست حشرات » •

هذه القضية (A) اذن تقبل كل الترجمات المختلفة لقضايا الصورة « A » • فالقضية « لا عنكب حشرات » لها المكافئات التالية من بين أخرى كثيرة •

(د) كل العناكب لا حشرات • كل الحشرات لا عنكب •

لا حشرات عنكب لا شيء مما يكون حشرة يكون عنكبوتا •

لا عنكبوت اذا لم يكن حشرة • فقط الا عنكب حشرات •

اذا كان أي شيء عنكبوتا فانه لا يكون حشرة •

اذا كان أي شيء حشرة فانه لا يكون عنكبوتا •

القضايا (O,I) ليس لها صور متباينة كثيرة سوف نعطي أمثلة

قليلة : القضية 1 القائلة « بعض النباتات صالحة للأكل » لها المكافئات التالية :

بعض الاشياء الصالحة للأكل نباتات •

هناك النباتات الصالحة للأكل •

شيء ما هو صالح للأكل •

على الأقل نبات واحد صالح للأكل •

والقضية « O » القائلة : « بعض الفلاسفة ليسوا منطقة » لها المكافئات الآتية :

هناك الفيلسوف غير المنطقي •

ليس كل الفلاسفة منطقة •

ليست القوائم السابقة للقضايا المكافئة للقضايا الحملية كاملة بأي وسيلة، ولكن لا بد أنها تمنحك احساسا بصنوف التباين التي قد تصادفها ، فيجب عليك أن تتفحص هذه القوائم بعناية وتقع نفسك بأن القضايا متكافئة كما هي مدعاة في تلك القوائم .

١٠ - الأقيسة الحملية :

الأقيسة الحملية (التي من الأوفق أن نسيها أقيسة) هي براهين مؤلفة بالكلية من قضايا حملية . لكل قياس مقدمتان ونتيجة واحدة . على الرغم من أن كل قضية حملية تتضمن حدين - حد الموضوع وحد المحمول - فإن القياس الكلي له فقط ثلاثة حدود مختلفة ، واحد من هذه الحدود يرد مرة واحدة في كل مقدمة . انه الحد المسمى « الحد الأوسط » ، كل واحد من الحدين الآخرين يرد مرة في النتيجة ومرة في المقدمة . ويسى هذان الحدان بحدي النتيجة . البرهان التالي الذي يتألف من ثلاثة قضايا حملية هو قياس :

(أ) كل الكلاب ثدييات .

كل الثدييات حيوانات .

كل الكلاب حيوانات .

« الثدييات » ترد مرة واحدة في كل مقدمة . ولذلك هي الحد الأوسط « الكلاب » ترد مرة في المقدمة ومرة في النتيجة تقوم بذاتها - كحد - نتيجة .

الحيوانات ترد مرة في النتيجة ومرة في المقدمة وهي أيضا الحد الأخير . هناك صور كثيرة للأقيسة بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح . وكأي برهان استنباطي تتوقف صحة القياس على صورته فقط .

تتوقف صورة القياس على شيئين :

الأول : من أي الأنماط اربعة من أنماط القضية الحملية تكون كل قضية فيه .

الثاني : أوضاع الحد الأوسط والحدين الأخيرين .

في قياس (أ) كل من المقدمتين قضايا « ا » أي قضايا كلية وكذا في النتيجة . حد النتيجة « كلاب » هو حد الموضوع للمقدمة الأولى وحد الموضوع للنتيجة ، حد النتيجة الآخر « حيوانات » هو حد المحمول للمقدمة الثانية وحد المحمول للنتيجة ، الحد الأوسط « ثدييات » هو حد المحمول في المقدمة الأولى ، وحد الموضوع في المقدمة الثانية . لنجعل حرف «ع» يقوم مقام الحد الآخر الذي هو حد الموضوع في النتيجة ، وحرف «ل» مقام الحد الأخير الذي هو حد المحمول في النتيجة ، وحرف «ط» مقام الحد الأوسط . يسكن أن يمثل صورة القياس «أ» بطريقة غير مبهمة على النحو الآتي :

(ب) ع ^A ط .

ط ^A ل .

ع ^A ل .

يشير الحرف (A) في كل سطر الى حقيقة أن كل قضية في البرهان هي قضية كلية موجبة . توجد ثلاثة قواعد بسيطة يسكن أن تستخدم لاختبار صحة أي قياس . غير أننا كي نعرض لهذه القواعد ينبغي أن نقدم المفهوم الاستغراق . فعلى سبيل المثال :

الحد المعطى « ثدييات » قد يرد في قضايا حبلية مختلفة . وقد يرد كحد للموضوع أو كحد للمحمول . حين يرد حد ما قد يكون مستغرقا وقد يكون غير مستغرق .

وتتوقف مسألة ما اذا كان الحد مستغرقا أم لا ، على نمط القضية التي يرد فيها ، وما اذا كان حدا للموضوع أو للمحمول في تلك القضية . يكون الحد مستغرقا في قضية حملية اذا كانت تلك القضية تقول شيئا عن كل عضو وكل فرد من أفراد الفئة التي يعينها الحد .

القضية A القائلة : « كل الجياد ثدييات » ، تقول شيئا عن كل حصان أي أنه ثديي ، ولكنها لا تقول أي شيء عن كل ثديي . ولذلك في القضية A حد الموضوع مستغرق وحد المحمول غير مستغرق . لنلاحظ أن القضية A تقول شيئا عن الفئة المشار إليها بحد محمولها « كل الجياد ثدييات » ، تقول أن فئة الثدييات تتضمن فئة الخيول ، ولكن أن نورد قضية عن فئة باعتبارها كذلك فهذا شيء ، ولكن أن نورد قضية عن كل عضو فرد في تلك الفئة فذلك شيء مختلف تماما . ان الفئة مجموعة من الأشياء (الكيانات) حين نتكلم عن أعضاء الفئة باعتبارها أفرادا فنحن نتكلم من حيث الاستغراق (الشمول) . بعض الأشياء التي تصدق على أعضاء فئة كمجموعة لا تصدق على أعضائها كأفراد . وبعض الأشياء التي تصدق على أعضاء فئة كأفراد لا تصدق على الفئة كمجموعة ، وعلى سبيل المثال : فئة الثدييات كثيرة العدد أي لها أفراد كثيرة ، الا أنه لا معنى لقولنا : أن « الحصان » « دوبرن » وهو عضو في فئة الثدييات وبالمثل لا معنى لقولنا : أن كل واحد وكل عضو في فئة الثدييات عديد .

ثمة خطأان (غلطان) يتضمنان الخلط بين القضايا في مجموعة ومستغرقة : فالغلط الناشء عن التقسيم يكس في استنتاج (استغراقيا) أن كل فرد من أفراد الفئة له خاصية معينة من المقدمة القائلة أن الفئة (أفرادا) لها تلك الخاصية وعلى سبيل المثال :

ج - ان كونجرس الولايات المتحدة الاميركية منظمة متميزة .

كل عضو من أعضاء الكونجرس رجل متميز .

والغلط الناشئ عن العكس هو الغلط الناشئ عن التركيب . انه الغلط الناشئ عن استنتاج (استغراقيا - أفرادا) أن الفئة لها خاصية لأنه (استغراقيا) كل فرد من أفراد الفئة له خاصية .

وعلى سبيل المثال :

د - كل رجل في فريق كرة القدم لاعب ممتاز .

فريق كرة القدم فريق ممتاز .

لذا كان هناك تعيب عن عمل الفريق ، فان المقدمة تصدق أيضا حتى عندما تكون تبيحتها كاذبة . كل قضية تقول شيئا عن كل فئة من الفئات التي تشير اليها حدودها (حدود هذه القضية) . ولكن هذه القضايا شمولية ، وأكثر من ذلك كل قضية حملية قد تتحدث استغراقيا عن بعض الأفراد . ولكن ليس بالضروري عن كل الأفراد في الفئة أحيانا . ولكن ليس دائما تتكلم (تتحدث) القضية الحملية استغراقيا عن كل فرد من أفراد فئة من الفئات ، وفي مثل هذه الأحوال يكون الحد المشير الى تلك الفئة مستغرقا .

لنتأمل قضيتنا ٨ مرة أخرى ، انها تتحدث شموليا عن أن فئة الثدييات تتضمن فئة الخيول ، وأن فئة الخيول متضمنة في فئة الثدييات . انها لا تصنع قضية مستغرقة عن كل فرد من أفراد فئة الثدييات .

القضية ٩ القائلة بأنه لا عنكب حشرات ، لها كلا الحدين المستغرقين . انها تقول أن كل عنكبوت ليس حشرة وأن كل حشرة ليست عنكبوتا ، شموليا انها تقول أن فئة العناكب مستبعدة كلية من فئة

القضية « 1 » القائلة بأن بعض النباتات صالح للطعام • كلا حديها مستغرقان ، أنها لا تضع ثمة قضية عن كل نبات • ولا تضع ثمة قضية عن كل شيء صالح للطعام • جمعيا (شموليا) تقول أن فئة النباتات وفئة الأشياء الصالحة للأكل أشياء يتداخل كل منها مع الآخر •

القضية « 0 » القائلة بأن بعض الفلاسفة ليسوا منطقة • لا تقول شيئا عن كل فيلسوف • ولذا نجد موضوعها غير مستغرق • ربما كان من المدهش أن تقول شيئا عن كل منطقي • ولكي نرى هذا : تأمل (فحص) القضية المكافئة «يوجد هناك على الأقل فيلسوف واحد ليس منطقيا» • لا تجربنا القضية بالضبط من يكون ذلك الفيلسوف : ولكنها تؤكد لنا أن هناك واحدا على الأقل • ولذا لتتفق للحظة على تسميته جون دو :

« جون دو فيلسوف ليس منطقيا » •

من اليسير أن نرى أن قضيتنا « 0 » تقول : « كل منطقي متميز عن جون دو • وثمة طريقة أخرى لتحديد هذه النقطة هي هذه :

قضيتنا « 0 » تقول أن كل منطقي مختلف عن هؤلاء الفلاسفة المشار إليهم في تلك القضية • ومن ثم فإن حد المحمول لقضية من القضايا « 0 » يكون مستغرقا شموليا • تقول القضية ان فئة الفلاسفة ليست متضمنة كلية في فئة المنطقة •

حقا ليس من الضروري أن نفهم مفهوم الاستغراق لنختبر صحة الأقيسة • من الضروري فقط أن نتذكر أي الحدود مستغرق وأيها غير مستغرق • يعطي هذا البيان في الموجز التالي :

هـ — A كلية موجبة تستغرق موضوعها ولا تستغرق محمولها •

- F كلية سالبة تستغرق الموضوع والمحمول .
 - I جزئية موجبة لا تستغرق الموضوع ولا المحمول .
 - O جزئية سالبة لا تستغرق الموضوع وتستغرق المحمول .
- ويمكن ايجاز هذه النتائج أكثر . فحد موضوع القضية الكلية مستغرق . وحد القضية السالبة مستغرق . وكل الحدود الأخرى غير مستغرقة .

والحروف الأربعة « USNP » (تقوم مقام موضوع كلى ومحمول سالب) .

يمكن حفظها في الذاكرة كصيغة لتحديد استغراق الحدود وقد تستخدم حيلة لتقوية الذاكرة مثل « العم سام لم يرعب أبدا » لتثبيت هذه الحروف في الذهن ويمكن الآن تقرير القواعد الثلاثة لاختبار صحة الأقيسة . ففي قياس صحيح :

- ١ - لا بد وأن يستغرق الحد الأوسط مرة واحدة تماما .
 - ٢ - لا يمكن لحد النتيجة أن يكون مستغرقا مرة واحدة فقط .
 - ٣ - عدد المقدمات السالبة لا بد وأن يساوي عدد النتائج السالبة .
- هذه القواعد يجب أن تحفظ في الذاكرة . أي قياس يستوفي كل هذه القواعد الثلاث يكون صحيحا وأي قياس يخل بواجه من هذه القواعد الثلاثة يكون غير صحيح . تقرر القاعدة الأولى أن الحد الأوسط لا بد وأن يكون مستغرقا في أحد مواضعه وألا يكون مستغرقا في موضعه الآخر .

فالقياس الذي يستغرق فيه الحد الأوسط مرتين يكون غير صحيح ، وكذا القياس الذي يكون فيه الحد الأوسط غير مستغرق على الإطلاق .

وبالنسبة للقاعدة الثانية لا يمكن أن يكون القياس صحيحا اذا تضمن حد نتيجة مستغرق في النتيجة وغير مستغرق في المقدمات ، لأن القياس لكي يكون صحيحا لا يمكن أن يكون له حد نتيجة مستغرقة في موضع وغير مستغرق في آخر . وتعطى القاعدة الثالثة حالات ثلاث :

ان قياسا من الأقيسة قد لا تكون له مقدمات سالبة . مقدمة واحدة سالبة أو مقدمتين سالبتين . ولكي يكون هذا القياس صحيحا لا ينبغي أن تكون له نتيجة سالبة . أي أن القياس ذو المقدمتين الايجابيتين لا بد وأن تكون له نتيجة ايجابية . اذا كان لقياس من الأقيسة مقدمة واحدة ايجابية فلا يمكن اذن أن يكون صحيحا اذا لم تكن النتيجة سالبة ، واذا كان لقياس من الأقيسة مقدمتان سالبتان فلا يمكن أن يكون صحيحا . لأن القياس بالتعريف له نتيجة واحدة فقط . ولذا فان عدد المقدمات السالبة لا يكون مساويا لعدد النتائج السالبة .

لنطبق القواعد الثلاث^(١) على البرهان «أ» لنفعل ذلك نعيد كتابة الصورة «ب» كالآتي مستخدمين الحرفين م أو غ لنتبين الحد المستغرق أو غير مستغرق .

(١) هذه القواعد تعكس التفسير الحديث للقياس الحملية . هذا التفسير نتيجة لقرار تفسير القضايا A باعتبارها قضايا شرطية كلية (القسم ١٠٠) ، من اليسير أن تراجع القواعد لتلائم التفسير التقليدي الارسطي كالآتي :

- ١ - يجب ان يكون الحد الأوسط مستغرقا مرة واحدة غلى الاقل :
- ٢ - لا يستغرق حد مني النتيجة ما لم يكن مستغرقا في المقدمات .
- ٣ - لا تعتبر كلتا المجموعتين من القواعد مأخوذتان بتصريف عن القواعد التي اوردها « جيمس كالبرتسون » ، في كتاب الرياضيات والمنطق ، فيما يتعلق بالجيل الرقمية برنثون ن . ج . د . شركة فان نوسترااند المتحدة ، سنة ١٩٥٨ ، ص ٩٩ .

- و - ع م ^A ط غ •
- ط م ^A ل غ •
- ع م ^A ل غ •

كل قضية هي قضية A ، ولذا فان حد الموضوع مستغرق وحد المحمول غير مستغرق والمطابقة مع (هـ) •

القاعدة الأولى : مستوفاة : الحد الأوسط مستغرق في المقدمة الثانية وليس مستغرقا في الأولى •

القاعدة الثانية : مستوفاة : حد النتيجة «ع» مستغرق في كلا الموضوعين وحد النتيجة «ل» غير مستغرق في أي من موضعيه •

القاعدة الثالثة : مستوفاة : ليس ثمة مقدمات سالبة ولا نتائج سالبة. قد رأينا أن A قياس صحيح • وهالك المزيد من الأقيسة مع صورها:

- ز - كل المناطقة رياضيون $ل غ$ ^A ط م
- بعض الفلاسفة ليسوا رياضيين • ع م ^O ط غ
- بعض الفلاسفة ليسوا مناطقة • ع م ^O ل غ

لما كانت القضية « A » قضية كلية كان موضوعها مستغرقا ولما كانت موجبة كان محمولها غير مستغرق •

ولما كانت القضية « O » جزئية كان موضوعها غير مستغرق ولما كانت سالبة كان محمولها مستغرقا •

القاعدة الأولى : مستوفاة : الحد الأوسط مستغرق في المقدمة الثانية وليس مستغرقا في المقدمة الأولى •

القاعدة الثانية : مستوفاة : ل مستغرقة في كلا موضعها • بينما ع
مستغرقة في كلا موضعها •

القاعدة الثالثة : مستوفاة : القياس «ز» له مقدمة واحدة سالبة
ونتيجة واحدة سالبة •

ولما كان القياس «ز» مستوفيا القواعد الثلاث كان صحيحا •

ح - كل الكويكرز دعاة سلام ط م ^A ل غ

لا جنرالات كويكرز ع م ط م

لا جنرالات دعاة سلام ع م ^F ل م

أولا : يجب عليك (أيها القارئ) أن تتحقق لترى أن استغراق
الحدود قد حدد تحديدا صحيحا فعندئذ يسكن تطبيق القواعد •

القاعدة الأولى : مختلة : فالحد الأوسط مستغرق مرتين وهذا يثبت
أن القياس «هـ» غير صحيح • ليس ضروريا
أن نمضي في تطبيق القاعدتين الأخيرتين ،
الا أنه لمزيد من الايضاح سوف نطبق
القاعدتين الأخيرتين بأية حال •

القاعدة الثانية : مختلة : (ل) مستغرقة في النتيجة وغير مستغرقة
في المقدمات •

القاعدة الثالثة : مستوفاة : توجد مقدمة واحدة سالبة ونتيجة
واحدة سالبة •

ط - كل النباتات الخضراء تحتوي على الكلوروفيل • ع م ^A ط غ •
بعض الأشياء التي تحتوي على الكلوروفيل صالحة للطعام ط ع ^A ل غ •

• بعض الأشياء الخضراء صالحة للطعام •
عغ¹ ل غ •
القاعدة الأولى : مختلة : فالحد الأوسط ليس مستغرقا في كلا
موضعيه •

هذا يثبت أن القياس «ط» غير صحيح غير أننا مرة أخرى نطبق
القاعدتين الأخيرتين •

القاعدة الثانية : مختلة : ع مستغرقة في المقدمات وليست مستغرقة
في النتيجة •

القاعدة الثالثة : مستوفاة : لا توجد مقدمات سالبة ولا نتائج سالبة •
ي - بعض العصايين ليسوا حسني التوافق مع البيئة • ع غ⁰ ط م •

بعض الناس حسني التوافق ليسوا طموحين • ط غ⁰ ل م •

بعض العصايين ليسوا طموحين • ع غ⁰ ل م •

القاعدة الأولى : مستوفاة : الحد الأوسط مستغرق في المقدمة الأولى
وليس مستغرقا في المقدمة الثانية •

القاعدة الثانية : مستوفاة : ع غير مستوفاة في كلا موضعيهما ، ل
مستوفاة في كلا موضعيهما •

القاعدة الثالثة : مختلة : توجد مقدمتان سالبتان ونتيجة واحدة
سالبة فقط •

من هنا فإن القياس «ي» غير صحيح • مع المران ستري في لمحة أن
حين تكون القاعدة الثالثة مختلة لا يتعين عليك أن تفحص القاعدتين
الأخيرتين في مثل هذه الحالات •

ان الأمثلة التي استخدمناها الى هذا الحد لايضاح تطبيق قواعد

أوردناها في صورة منطقية معيارية • لا حاجة بنا الى القولى أن البراهين التي توجد في السياقات المعتادة يندر أن تكون لها نفس هذه الصورة • المقدمات قد تكون مفتقدة (ناقصة) • وترتيب القضايا قد يكون مختلطا (مشوشا) كما رأينا في تناولنا لأنواع أخرى من البراهين • وبالإضافة الى ذلك كما لنا أن نتوقع ، سوف نصادف صوراً متباينة للقضايا الحملية كذلك التي ناقشناها في القسم السابق • واذن فمن المعتاد أن الخطوة الأولى في تناولنا للبراهين القياسية ستكون بترجمتها الى أقيسة تامة ذات صورة معيارية • يتضمن هذا التحول خطوات ثلاث :

١ - تعيين المقدمات والنتيجة •

٢ - ترجمة المقدمات والنتيجة الى قضايا حملية •

٣ - ايراد المقدمات الناقصة (اذا كانت اياها مطلوبة « ضرورة ») •

وبعد أن تتم هذه الخطوات يمكن أن تطبق القواعد لاختيار صحة القياس • وهاك صنف القياس الذي قد نجده :

ك - ليست كل الماسات جواهر - الماسات الصناعية غير مناسبة لأغراض الزينة •

ان سياق الصورة أو نبرة الصوت تبين أن المقدمة الأولى هي النتيجة وما يأتي بعد الشرطة يقدم لتأييد النتيجة • يمكن أن تترجم النتيجة الى القضية ^U القائلة بعض الماسات ليست جواهر - يمكن أيضا تقديم المقدمة باعتبارها القضية « ^O » القائلة بعض الماسات (أي الماسات الصناعية) ليست ملائمة لأغراض الزينة •

لتكملة القياس نحتاج الى المقدمة : « كل الجواهر ملائمة لأغراض

الزينة » •

ل - كل الجواهر ملائمة لأغراض الزينة • ل م A ط غ •

بعض الماسات ليست ملائمة لأغراض الزينة • ع غ A ط م •

بعض الماسات ليست جواهر • ع غ A ل م •

المثال «ل» له نفس صورة المثال «ز» التي وجدنا لتونا أنها صحيحة •

م - لا يمكن أن تكون العناكب حشرات لأن لها ثمانية أرجل •

ان النتيجة هي القضية «^E» القائلة « لا عناكب » المقدمة الواردة

هي القضية A القائلة « كل العناكب ذات ثمانية أرجل » حين نورد

المقدمة المقتدة يكون لدينا •

ن - كل العناكب ذوات أرجل ثمان • ع م A ط ع •

لا حشرات ذوات أرجل ثمان • ل م E ط م •

لا عناكب حشرات • ع م E ل م •

القضية الأولى : مستوفاة : الحد الأوسط مستغرق في المقدمة

الثانية وليس مستغرقا في الأولى •

القاعدة الثانية : مستوفاة : ان كلا من ع ، ل مستغرق في كلا

موضعيه •

القاعدة الثالثة : مستوفاة : ثمة مقدمة سالبة واحدة ونتيجة سالبة

واحدة •

ولذا فالقياس «ن» صحيح •

س - يظن كثير من الناس أن الرسم المجرد لا قيمة له لأنه لا يظهر

مماثلة مع أي شيء مألوف ، وهم يعتقدون أن التقدير الجمالي يتناسب

مع درجة الواقعية • هذا المبدأ باطل تماما • لا بد أن ندرك أن التقدير الفني لا يعتمد على التمثيل الواقعي • وأكثر من ذلك انها مسألة أبنية وصور فقط • الدراسات البحتة في الصورة لها قيمة فنية حقيقية • هذا هو المبدأ الأساسي • يترتب على هذا المبدأ أن اللوحة الزيتية ليست لها القيمة الفنية الحقيقية اذا لم تكن مجردة ، لأن الشيء الذي لا يكون دراسة بحتة في الصورة يكون مجردا • من هذه الفقرة نلتقط البرهان التالي :

ع - فقط الدراسات البحتة في الصورة لها قيمة فنية حقيقية •

الشيء الذي يكون دراسة بحتة في الصورة يكون مجردا •

ليس للوحة الزيتية قيمة فنية حقيقية الا اذا كانت مجردة •

وترجمته الى قضايا حلية نحصل على القياس الثاني •

ف - كل اللوحات الزيتية التي لها قيمة فنية حقيقية هي دراسات بحتة في الصورة •

كل الدراسات المجردة دراسات بحتة في الصورة •

كل اللوحات الزيتية التي لها قيمة فنية حقيقية مجردة •

ع م أ ط غ •

ل م أ ط غ •

ع م أ ل غ •

وفي لمحة نرى أن هذا القياس غير صحيح لأنه يخل بالقاعدتين ١ ، ٢ •

ص - يتناول جون ستيوارث مل (١٨٠٦-١٨٧٣) في مقاله الشهير عن « الحرية » طبيعة وحدود القوة التي يمكن بمشروعية أن يمارسها المجتمع على الفرد • انه يحاول أن يقيم المبدأ العام • أن الغاية الوحيدة

التي من أجلها يؤذن لبني البشر - فرديا أو جماعيا - بالتدخل في حرية الفعل لأي عدد من أولئك البشر (هو حماية الذات) • الجزء الوحيد من سلوك أي فرد ، والذي من أجله يخضع للمجتمع هو ذلك الجزء الذي يتعلق بالآخرين وفي الجزء الذي يتعلق بنفسه فقط • (استقلاله بالحق المطلق) • ثم يشرح مل المنهج الذي بواسطته يعتزم تأسيس هذا المبدأ • من الموافق أن أقرر أنني أدع جانبا أو أتخطى عن أية ميزة يمكن استخلاصها لبرهاني من فكرة الحق المجرد باعتباره شيئا مستقلا عن النفع الذاتي ، فأنا أنظر الى المنفعة باعتبار أن لها الحكم النهائي على المسائل الأخلاقية •

ولكن يجب أن تكون المنفعة بأوسع معانيها قائمة على أساس الاهتمامات الدائمة للانسان ككائن تقدمي • فأنا أعارض أن تكون هذه الاهتمامات رخصة لاختضاع التلقائية الفردية للسيطرة الخارجية • فقط فيما يتعلق بأفعال كل منها التي تهتم بمصلحة الآخرين • وقد فسرت ودافعت عن مبدأ المنفعة في مقال آخر بعنوان « مذهب المنفعة » • وفقا لمبدأ المنفعة تكون الأفعال صوابا بقدر ما تضيف الى الصالح العام • أي أن تلك الأفعال التي ترتقي بالصالح العام تكون وحدها صوابا •

إذا فهمنا السلوك الموجه نحو الذات على أنه سلوك لا يؤثر على اهتمامات (مصالح) أي شخص آخر سوى فاعله ، فعندئذ يزرع لنا القياس التالي :

ف - كل الأفعال الصائبة هي الأفعال التي

ترتقي بالصالح العام • ل م A ط غ

لا فعل من أفعال التدخل في السلوك

الموجه نحو الذات يكون فعلا يرتقي

بالصالح العام ع م E ط م

لا فعل من أفعال التدخل في السلوك

الموجه نحو الذات يكون صحيحا . ع م ط ل م .

يجب أن نتحقق من أن هذا القياس يستوفي القواعد الثلاثة وأنه لذلك صحيح . لنلاحظ أن القياس غير الصحيح قد يكون ناتجا من أخذنا « كل الأفعال التي ترتقي بالصالح العام صحيحة » كمقدمة أخرى . المتبقي من مقال مل عن الحرية مخصص لإثبات صدق المقدمة الثانية . قبل ختام هذا القسم عن الأقيسة ثمة نمط إضافي لبرهان جدير بالفحص .

سوف نسميه « شبه قياس » . فعلى الرغم من أن شبه القياس إذا ما تكلمنا بدقة ليس قياسا إلا أنه مشابه جدا للقياس ، وغالبا ما يتناول على أنه « قياس » . سوف نتخذ مسلكا مختلفا بشكل مباشر .

لنتناول المثال الكلاسيكي :

ر - كل الناس قانونون .

• سقراط انسان

• سقراط فان

هذا البرهان صحيح بالتأكيد ولكنه بحاله هذا قياسا ، لأنه لا المقدمة الثانية ولا النتيجة بقضية حملية ، والحد « سقراط » ليس حد فئة . انه اسم شخص وليس اسما لأي فئة من الموجودات ، انه لا معنى لقولنا « كل السقراطيين قانونون » أو « بعض السقراطيين قانونون » . المقدمة الثانية والنتيجة من الممكن ترجمتها الى قضية حملية عن طريق الدور في الكلام ، ولكننا لم نفعل ذلك . بدلا من ذلك نلاحظ أن المقدمة الأولى

قضية من القضايا A و باعتبارها مكافئة للقضية الكلية الشرطية القائلة :
إذا كان أي شيء انسانا اذن فهو فان « ماثت » •

وأيا ما يصدق على كل الأشياء يصدق على سقراط • نستنتج من
المقدمة الأولى إذا كان سقراط انسانا اذن سقراط فان ، هذه القضية مع
المقدمة الثانية للبرهان (ز) تعطينا البرهان التالي : « إذا كان سقراط انسانا
اذن سقراط فان » •

سقراط انسان

سقراط فان

هذا البرهان مثال لاثبات المقدم (القسم السابع) لتتناول مثالا
آخر •

ت - جون دو لا بد أنه شيوعي لأنه يجذب حل لجنة مجلس الأنشطة
غير الأمريكية •

في هذا البرهان مقدمة ناقصة (مفتقدة) • لعلة يستحيل الى شبه
قياس كالاتي :

ث - كل هؤلاء الذين يجذبون حل لجنة الأنشطة غير الأمريكية
شيوعيين •

جون دو يجذب حل لجنة مجلس الأنشطة غير الأمريكية •
جون دو شيوعي •

هذا البرهان يسكن أن يتبين أنه صحيح بواسطة المنهج الذي
استخدمناه في البرهان «ر» ، والصعوبة هي أن المقدمة التي أوردناها
كاذبة بالتأكيد • غير أننا إذا أوردنا مقدمة أكثر موافقة لكان البرهان غير
صحيح •

خـ كل الشيوعيين يجبدون حل لجنة مجلس الأنشطة غير الأمريكية

جون دو يجبد حل لجنة مجلس الأنشطة غير الأمريكية

• جون دو شيوعي

بمعالجة هذا البرهان بالطريقة التي اتخذناها نحصل على مثال للغلط
الناشئ عن اثبات التالي (القسم ٧) •

ظ - إذا كان جون دو شيوعي ، إذن جون دو يجبد حل لجنة مجلس
الأنشطة غير الأمريكية •

جون دو يجبد حل لجنة مجلس الأنشطة غير الأمريكية

• جون دو شيوعي

المثال «ظ» هو بالضبط كالمثال أ في القسم السابع ، ومن الممكن
أن تناوله بنفس الطريقة بإيراد مقدمة شرطية مباشرة بدلا من التقديم
أولا بمقدمة حلية • الا أن هناك بعض الاستحقاق في معالجة البراهين
من هذا النوع باعتبارها شبه أقيسة • وعلى العموم فإن الأساس الوحيد
الذي لدينا لتقرير قضية شرطية مثل :

« إذا كان جون دو يجبد حل مجلس الأنشطة غير الأمريكية فهو

شيوعي » •

هو أن نستخلص هذه القضية من القضية الشرطية الكلية المناظرة لها،
ولهذا السبب من الواقعي أن تترجم البرهان «ت» الى شبه قياس •

١٢ - الغلط الناشئ عن كل بمعنى واحد وكل بمعنى جميع

سواء آكانت القضية في المثال (أ) الأسفل صادقة أم لا فهي تعني
شيئا ما مختلفا تماما عما تعنيه القضية في المثال «ب» وثمة قول قديم :

(أ) كل رجل لم ثمن •

(ب) كل الرجال لهم ثمن •

القضية «أ» تعني أن كل رجل معين له ثمنه المخصص له سواء أكان هذا الثمن قارورة من الروم أو مليون دولار أو أي شيء ما آخر. انها بالتأكيد لا تتضمن أن الثمن هو نفسه بالنسبة لكل الرجال • القضية ب على وجه الدقة تتضمن ثمنا عاما لكل الرجال على اختلافهم • ينشأ الغلط موضع اهتمامنا في هذا القسم من اختلاف هذين الصنفين في المعنى. إذا كنا نستدل بصدد أشياء متعينة فهذا الاختلاط ليس خليقا أن ينشأ •

فاذا قدمنا القضية القائلة بأن كل عضو من أعضاء النادي الاقليمي يقود سيارة رياضية ، فلسنا على استعداد لأن نستنتج أنهم جميعا يقودون نفس السيارة •

لنقرر صراحة هذا البرهان الغلط :

ج - لكل عضو من أعضاء النادي سيارة رياضية يقودها بنفسه •
توجد سيارة رياضية يقودها كل أعضاء النادي •

تقرر المقدمة أن علاقة معينة ألا وهي علاقة القيادة تقوم بين أفراد فئتين ألا وهما فئة الناس الذين ينتمون الى نادي الاقليم وفئة السيارات الرياضية • أنها تقول أن كل عضو من الفئة الأولى له علاقة بعضو ما أو بآخر من الفئة الثانية • تقرر النتيجة أن نفس العلاقة تقوم بين أعضاء نفس الفئتين • انها تقول أن كل أعضاء الفئة الأولى لهم العلاقة بعضو ما مفرد من الفئة الثانية ويمكن اعطاء صورة البرهان كالآتي :

د - لكل ف توجد ط التي لها بها العلاقة ع •

هناك ط التي لها بكل ف العلاقة ع .

وتتضح هذه الصورة بيانياً في الشكل «ا» :

ف	ط	ف	ط
س	ص	س	ص
س	ص	س	ص
س	ص	س	ص
س	ص	س	ص
س	ص	س	ص
س	ص	س	ص

المقدمة الشكل «ا» النتيجة

السينات هي الأفراد الأعضاء في الفئة «ف» ، والصادات هي الافراد الأعضاء في الفئة «ط» . والخط الذي يربط احدي السينات بأحدى الصادات يمثل العلاقة «ع» القائمة بين ذلك العضو من أعضاء الفئة «ف» وذلك العضو من أعضاء الفئة «ط» . لنلاحظ أن المقدمة لا تتطلب أن تقوم علاقة بين كل عضو من أعضاء الفئة «ط» وعضو من أعضاء الفئة «ف» ، ولا تستبعد امكانية أن تقوم علاقة بين العضو المعطى من أعضاء الفئة «ط» وأكثر من عضو من أعضاء الفئة «ف» ، من الواضح أن الصورة «د» غير صحيحة . فالرسم البياني الخاص بالمقدمة يمكن أن يقوم دون الرسم البياني الخاص بالنتيجة . ولنتأمل البرهان الثالث الذي أورده القديس « توما الأكويني »^(١) لاثبات وجود الله .

(١) القديس توما الاكويني ، الالهيات العليا ، الجزء الاول ، ترجمة الآباء الدومنيكان الانجليز ، الطبعة الثانية ، لندن « برنز أوتس » ، ردمتون ليمند ، نيويورك ، الاخوة بنزيجر ، سنة ١٩٢٠ ، ص ٢٥ وما بعدها .

و - الطريق الثالث مأخوذ من الامكان والوجوب ويدور هكذا .
نحن نجد في الطبيعة أشياء يمكن أن توجد وأن لا توجد . ولما كانت
موجودة لتولد وتفسد فمن ثم أمكن أن تكون وألا تكون . ولكن من
المستحيل لهذه الأشياء أن توجد دائما لأن من كان ممكنا أن لا يوجد
في بعض الأحيان ليس موجودا دائما . ولذلك اذا كان كل شيء ممكنا
أن لا يكون فانه في وقت من الأوقات لن يكون ثمة شيء موجود .

والآن اذا كان هذا صادقا فحتى الآن لن يكون ثمة شيء في الوجود .
لأن الذي لم يوجد يبدأ فقط في أن يوجد بواسطة شيء ما من الأشياء،
موجود حاليا ، ولذلك اذا لم يكن شيء من الأشياء في وقت من الأوقات
موجودا كان مستحيلا لأي شيء أن يكون قد بدأ في الوجود . وهكذا
لن يكون حتى الآن شيء موجود . وهذا خلف . ولذلك ليست كل
الموجودات ممكنة فقط بل لا بد من وجود شيء ما وجوده ضروري .

هنا مثال ممتاز لبرهان الخلف . ولكننا لا نهتم على وجه الخصوص
بالبرهان ككل . فنحن مهتمون بالجزء الذي تحته خط مائل من الاستنباط
الفرعي ، ويمكن كتابته كما يلي :

و - لكل شيء وقت لا يوجد فيه .

هناك وقت لا يوجد فيه كل شيء .

من الواضح أن البرهان «و» له الصورة «د» فالفتنيتين المتضمنتان
فيه هما فئة الأشياء وفئة الأزمنة والعلاقة هي الشيء غير الموجود في
وقت من الأوقات .

يحدث نفس الغلط أحيانا في البراهين الفلسفية المصممة لاثبات
وجود جوهر كامن يؤخذ انجوهر أحيانا على أنه الشيء الذي يمتد بذاته
أثناء التغيير .

ز - التغيير فكرة نسبية انها تتطلب أنه أثناء كل تغير لا بد أن يبقى شيء ما دائم ، والا فلن يكون هناك ما يبرر كلامنا عن شيء واحد يتغير ، لأنه ببساطة سيكون هناك شيان متمايزان تماما ، وعلى سبيل المثال . الشخص يتغير بطرق مختلفة كما في نسوه من الضفولة الى النضج ، ولكن لا بد وأن هناك شيئا ما يكون دائما وغير متغير ، لأنه خلاف ذلك لن يكون ثمة أساس لاعتبار الطفل والرجل الناضج هما نفس الشخص . الحياة زاخرة بالتغير في كل الأوقات . ولما كان كل تغير يتطلب شيئا ما دائما وغير متغير فلا بد وأن يكون هناك شيء ما دائم خلال التغير . هذا الشيء هو الجوهر . ان بداية هذه النقطة هي تبرير مقدمة للبرهان الاستنباطي ، الا أن مقدمتنا تكون غاية في السوء اذا أعطت

ح - في كل تغير شيء ما يبقى دائما أثناء ذلك التغير .

هناك شيء ما (جوهر) يبقى دائما أثناء كل التغيرات .

مرة أخرى هذا البرهان له الصورة «د» ، في هذه الحالة الفئتان

هنا التغيرات والأشياء والعلاقة هي البقاء الدائم أثناء التغيرات .

١٢ - المنطق الاستنباطي :

لقد أصبحنا الآن على علم بالقليل من الصور الأساسية الكثيرة للبرهان الاستنباطي ، الا أن مقدمتنا تكون غاية في السوء اذا أعطت انطباعا بأن المنطق الاستنباطي يجمع فقط صور البراهين . ويصنف كل واحدة منها باعتبارها صحيحة أو غير صحيحة .

فالمنطق الاستنباطي مبحث على درجة عالية من النمو . وكغيره من المباحث لا يقنع بمجرد جمع وتصنيف العينات . لقد قصرنا مناقشتنا للبراهين على الجزء الأكبر منها الذي أمكن تحديد صحته بفحص المقدمات والنتيجة فقط . وفي هذا الصدد كانت معالجتنا مبسطة للغاية والبراهين

أكثر تعقيدا تضيي بخطوات بدلا من المضي مباشرة من المقدمات الى النتيجة . فعلى سبيل المثال : في الهندسة الأولية لا نفحص فقط البديهيات والمسلمات (المقدمات) والبرهنة الجزئية (النتيجة) لئلا نرى ما اذا كانت تبدأ تلك البرهنة تنتج عنها . يقوم برهان ما يتألف من مجموعة من الخطوات التي تبدأ بالبديهيات والمسلمات وتنتهي بالبرهنة لاثبات برهنة مسا تستخدم أحيانا برهنة سبق اثباتها (البرهنة عليها) وهذا ما يمكن عمله لأننا قد رأينا أن البرهنة التي نستخدمها تنتج من البديهيات والمسلمات . كل خطوة في البرهان تنتج من خطوات سابقة ببرهان بسيط ، ولكن البرهان الكلي يكون أحيانا معقدا تماما ، فبدلا من تقديم عدد كبير جدا من صور البرهان المعقد للغاية لتحديد ما اذا كانت البرهانات تنتج على وجه الصحيح من البديهيات والمسلمات يمكن أن تقدم بعدد صغير من صور البرهان البسيط ، لئلا نرى أن كل خطوة في البرهان هي نتيجة صحيحة من خطوات سابقة ، ان كل ما يتضمنه هذا الاجراء من الناحية المنطقية هو التحقق من أن نتيجة أحد البراهين يمكن أن تستخدم كمقدمة في برهان آخر .

ولنفحص مثلا من الأمثلة غير الرياضية .

(١) ١ - لن يكون الانتخاب أمينا (شريفا) اذا لم يكن عضو

اللجنة مستقلا .

٢ - لا أحد من المقيدون في اتحاد القمار مستقل .

٣ - عضو اللجنة يمتلك ناديا للقمار .

٤ - اذا لم يكن الانتخاب أمينا فان المدعي العام سوف يتدخل

أو سيستتر التطعيم (التزوير) .

٥ - سوف يستتر التطعيم فقط اذا كان العمدة المنتخب من

• الجهاز السياسي

٦ - أصحاب النوادي الليلية ليسوا في حل من الاندراج في

• اتحاد المقامرين

٧ - سوف لا يتدخل المدعي العام اذا لم يكن العمدة المنتخب من

• الجهاز السياسي

٨ - ثمة سياسي من الجهاز السياسي سيختب لمنصب العمدة •

لعلنا نورد هذا البرهان لبيان صورته ونحاول أن نرى ما اذا كانت

صحيحة ولكن هناك أسبابا ثلاثة لعدم قيامنا بهذا :

أولا : الصورة معقدة لدرجة كافية مسا يجعل من الصعوبة محاولة

• رؤية صحتها

ثانيا : على الرغم من أن الصورة أنه ليست هناك ميزة كبيرة في

اضافتها الى ما لدينا من مجموعة الصور الصحيحة لأنه ليس من المحتمل

• أن نصادف برهانا آخر بنفس الصورة

ثالثا : ثمة طريقة أفضل لتناوله • من الممكن أن نقسه الى سلسلة

من الخطوات الصحيحة ، وكالعادة يتطلب الأمر إعادة كتابة قدر معين

• من المقدمات لنقدم براهينا في صورة منطقية معيارية

ولكي نشرع في هذا السبيل يسكن اتخاذ المقدمتين ٢ ، ٦ كمقدمتين

لقياس حلي ، يسكن أن تبين صحته بواسطة المناهج التي اتبعت نسي

• القسم الثاني

(ب) لا أحد من المستقلين ضمن اتحاد المقامرين •

كل أصحاب النوادي الليلية منضون في اتحاد المقامرين •

لا أحد من المستقلين من أصحاب النوادي الليلية •

ان نتيجة البرهان «ب» والمقدمة ٣ يمكن أن نستخدمها كمقدمات
لشبه القياس الذي يمكن تناوله بمناهج القسم الثاني • وهذا يتضمن
خطوتين • لما كانت القضية E مكافئة لقضية شرطية كلية ولما كان ما يصدق
على كل واحد يصدق على عضو اللجنة • فان البرهان التالي صحيح •
(ج) - لا أحد من المستقلين من أصحاب الأندية الليلية •

• اذا كان عضو اللجنة مستقلا اذن فليس بصاحب نادي ليلي •
• نتيجة البرهان «ج» مع المقدمة «٣» تعطينا مثالا لانكار التالي •
(د) - اذا كان عضو اللجنة مستقلا اذن فليس بصاحب نادي ليلي •
• عضو اللجنة صاحب نادي ليلي •

• عضو اللجنة ليس مستقلا •

نتيجة البرهان «د» والمقدمة «١» ينتج عنهما مثال من أمثلة اثبات
المقدم •

• هـ - اذا لم يكن عضو اللجنة مستقلا فاذن لن يكون الانتخاب شريفا •
• لم يكن عضو اللجنة مستقلا •
• لم يكن الانتخاب شريفا •

نتيجة البرهان «هـ» والمقدمة «٤» تعطينا حالة أخرى من حالات
اثبات المقدم •

• و - اذا لم يكن الانتخاب شريفا اذن اما أن يتدخل المدعي العام أو
يستمر التطعيم •

• لم يكن الانتخاب شريفا •

• اما أن المدعي سوف يتدخل أو يستمر التطعيم -

حينما تكون نتيجة البرهان «و» مرتبطة مع المقدمتين ٥ ، ٧ ينتج قياس احراج نتيجة هذا القياس (الاحراج) هي نفس النتيجة فسي البرهان «أ» .

ز - اما أن المدعي العام سوف يتدخل أو يستمر التظميم .

إذا استمر التظميم فسيكون العمدة المنتخب من الجهاز السياسي .

سيكون العمدة المنتخب سياسيا من الجهاز السياسي .

لقد بينا أن البرهان «أ» برهان صحيح عن طريق ترتيب هذا البرهان

في سلسلة من البراهين البسيطة التي نوقشت صحتها قبلا .

البرهان (أ) مثال بسيط ولكن تحليلنا له كان الى حد ما ثقيلًا ،

والمنطق الحديث يتناوله (يعالجه) بكفاية أكثر ، وذلك بتقديم نسق رمزي

يشبه الى حد كبير النسق الرمزي في الرياضيات . والمنطق الاستنباطي

الحديث غالبا ما يسمى بالمنطق الرمزي أو المنطق الرياضي .

كل من درس الجبر في المدارس الثانوية يمكنه أن يقرر قيسة

التقنية الرمزية . ففي المقام الأول تمدنا الرموز بالاختصارات المناسبة

التي توفر الكتابة وتوضح بجلاء الأبنية الأساسية موضع التأمل . وفي

المقام الثاني الرموز المحددة بدقة أكثر من كلمات اللغة المعتادة .

وفي المقام الثالث - وهذه أكثر المميزات أهمية . ان الرموز يمكن

معالجتها بقواعد بسيطة باستخدام - التقنية الرمزية للمنطق الحديث .

يمكن بسهولة أن نختبر صحة براهين استنباطية أكثر تعقيدا من البرهان أ .

ان عددا بسيطًا من صور البرهان الصحيحة تجعل من الممكن معالجة

براهين استنباطية متنوعة بعضها شديد التعقيد وبالغ الدقة .

البراهين الاستقرائية خلافا للبراهين الاستنباطية تزودنا بنتائج يزيد

محتواها عن محتوى مقدماتها . هذه الخاصية بالتحديد هي التي تجعل

البراهين الاستقرائية لاغنى عنها لتأكيد قطاعات واسعة من معارفنا ، وفي نفس الوقت تثير مشكلات فلسفية صعبة للغاية في تحليل مفهوم التأييد الاستقرائي . وعلى الرغم من هذه المشكلات يمكن أن نشرع في فحص بعض الصور الهامة للبرهان الاستقرائي وبعض الأعاليط الاستقرائية العامة .

١٤ - الصحة الاستقرائية :

ان العرض الأساسي للبراهين الاستقرائية أو الاستنباطية هو الوصول الى نتائج صحيحة بناء على مقدمات صحيحة . وبعبارة أخرى نحن نريد لبراهيننا نتائج صحيحة اذا كانت مقدماتها صحيحة ، وكما رأينا البراهين الاستنباطية الصحيحة لها هذه الخاصية بالضرورة . الا أن البراهين الاستقرائية لها غرض آخر فضلا عن ذلك ، انها مصممة لانشاء نتائج يتجاوز محتواها محتوى المقدمات . ولكي تفعل هذا لا بد للبراهين الاستقرائية من أن تضحى بعنصر الضرورة المتمثل في البراهين الاستنباطية . وخلافا للبرهان الاستنباطي الصحيح قد تكون للبرهان الاستقرائي الصحيح منطقيا مقدمات صادقة ونتيجة كاذبة . ومع ذلك اذا لم نستطيع أن نضمن صدق نتيجة البرهان الاستقرائي اذا كانت المقدمات صادقة فانه يبقى أن مقدمات البرهان الاستقرائي الصحيح منطقيا تؤيد أن تضي على النتيجة وزنا . وبالمثل اذا كانت مقدمات البرهان الاستنباطي الصحيح منطقيا صادقة لزم أن تكون النتيجة صادقة .

وإذا كانت مقدمات البرهان الاستقرائي الصحيح صادقة فأحسن ما يمكن قوله هو أن النتيجة من المحتمل أن تكون صادقة . الفكرة الاساسية في ذلك أنه في الاستقراء خلافا للاستنباط ليس مسكنا التأكد من أن النتيجة ستظل صادقة دوما اذا كانت المقدمات صادقة . ولكن من الممكن أن نبذل الجهد لجعلها في أغلب الأحوال كلما كان ذلك مسكنا .

ولبلوغ هذه الغاية نحاول أن نصف البراهين الاستقرائية السلي انماط
متعددة . فالبرهان الاستقرائي صحيح اذا اتسب الى نمط ، حيث البراهين
ذات المقدمات الصادقة لها نتائج صادقة .

وكما أسرنا في القسم الرابع البراهين الاستنباطية اما أنها صحيحة
تماما أو غير صحيحة بالمرّة . ليست هناك درجات للصحة الجزئية .
نحتفظ بالحد « صحيح » للتطبيق على البراهين الاستنباطية
ونستخدم هذا الحد لتقسيم البراهين الاستقرائية .

هناك أخطاء معينة يمكن أن تجعل البراهين الاستقرائية اما عديمة
القيمة اطلاقا أو من الناحية العملية فحسب . ونشير الى هذه الأخطاء
« كأغاليط استقرائية » . فمن ناحية حين يكون البرهان الاستقرائي
مغلوطا لا تؤيد مقدماته نتائجه ، ومن ناحية أخرى توجد درجات من القوة
أو التأييد بين البراهين الاستقرائية الصحيحة . مقدمات البرهان الاستقرائي
الصحيح قد تجعل النتائج محتملة للغاية ، متوسطة الاحتمال أو محتسلة
الى حد ما . وبالتالي فإن مقدمات البرهان الاستقرائي الصحيح اذا كانت
صادقة أنشأت أسبابا على درجة ما من القوة لقبول النتيجة باعتبارها صادقة .

هناك فارق آخر بين البراهين الاستقرائية والاستنباطية الوثيقة الصلة
بتلك التي ذكرناها لتونا . فاذا ما كان لدينا برهان استنباطي صحيح فقد
نضيف من عندنا مقدمات كثيرة بقدر ما نرغب دون أن نقضي على صحة
البرهان . هذه الحقيقة واضحة . البرهان الأصلي هو هكذا : اذا كانت
المقدمات صادقة لزم أن تكون النتيجة صادقة . هذه الخاصية تبقى بصرف
النظر عن كم المقدمات التي أضيفت طالما المقدمات الأصلية لم تستبعد .
وعلى النقيض من ذلك قد تزيد أو تنقص درجة التأييد للنتيجة بواسطة
مقدمات البرهان الاستقرائي عن طريق تقديم بينات اضافية في صورة
مقدمات اضافية . ولما كانت نتيجة البرهان الاستقرائي يمكن أن تكذب

في حالة كون المقدمات صادقة ، فان بينة اضافية مناسبة قد تساعدنا على تحديد صدق أو كذب النتيجة بدرجة أكبر . ان هذه خاصية عامة للبراهين الاستقرائية تفتقر اليها البراهين الاستنباطية تماما . ان بينة اضافية واحدة قد تكون مناسبة لاعتبار النتيجة مؤيدة . ان للبينة الاضافية أهمية قصوى حيث يدور البحث عن البراهين الاستقرائية .

في الأقسام التالية من هذا الفصل نناقش أنماطا صحيحة كثيرة وأغاليط عديدة للبرهان الاستقرائي . وقبل الشروع في هذه المناقشة من الهام أن نذكر المشكلة الأساسية الخاصة بالصحة الاستقرائية . أشار الفيلسوف دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) في كتابه « رسالة في الطبيعة البشرية » (١٧٣٩ - ١٧٤٠) و كتابه « بحث في الفهم البشري » (١٧٤٨) الى الصعوبات الجادة التي تنشأ لدى محاولة اثبات صحة البراهين الاستقرائية . فحتى الآن ما زال هناك خلاف جدير بالاعتبار حول هذه المشكلة المسماة عادة بمشكلة تبرير الاستقرار . ان شقة الخلاف واسعة بين الخبراء حول طبيعة الصحة الاستقرائية وحول ما اذا كانت مشكلة هيوم مشكلة أصلية . وكذلك حول المناهج الخاصة ببيان أن نمطا من أنماط البرهان الاستقرائي نمط صحيح . فعلى الرغم من هذا الخلاف يوجد قدر معقول من الاتفاق فيما يتعلق بأي أنماط البرهان الاستقرائي هي الصحيحة . لن ندخل في مشكلة تبرير الاستقراء وانسا بالأحرى سنحاول أن نسي بعض أنماط البرهان الاستقرائي التي يوجد بصدها اتفاق تام بوجه عام .

١٥ - الاستقراء التعدادي :

ان أكثر أنماط البرهان الاستقرائي بساطة هو نمط الاستقرائي التعدادي . ففي البرهان من هذا النمط تستخلص نتيجة عن كل أفراد العينة من المقدمات التي تشير الى الأفراد من تلك الفئة موضع الملاحظة .

أ - لنفرض أن لدينا برميلا مليئا بحبات البن • بعد تقليبها ومزجها معا تعزل عينة من حبات البن آخدين أجزاء العينة من مختلف أجزاء البرميل • ولدى فحصنا وجدنا أن حبات البن في العينة من الدرجة الأولى • ومن ثم نستنتج أن كل حبات البن في البرميل من الدرجة الأولى •

يمكن كتابة هذا البرهان على النحو التالي :

ب - كل حبات البن في العينة موضع الملاحظة من الدرجة الأولى •
كل حبات البن في البرميل من الدرجة الأولى •

تقدم المقدمة معلومات عن أفراد فئة حبات البن في البرميل ، والنتيجة قضية عامة عن كل أفراد الفئة • انه تعميم مبني على ملاحظة العينة ليس ضروريا لنتيجة استقراء تعدادي أن تكون لها الصورة « كل ف هو ط » فكثيرا ما تقرر النتيجة أن نسبة معينة من ف هي ط وعلى سبيل المثال :

ج - لنفرض أن لدينا برميلا آخر من حبات البن وأخذنا عينة منه كما في المثال (أ) ولدى فحصها وجدنا أن ٧٥ في المائة من حبات البن في العينة من الدرجة الأولى ، فاننا نستنتج أن ٧٥ في المائة من كل حبات البن في البرميل من الدرجة الأولى •
هذا البرهان شبيه بالمثال (ب) •

د - ٧٥ في المائة من حبات البن في العينة موضع الملاحظة من الدرجة الأولى •

٧٥ في المائة من حبات البن في البرميل من الدرجة الأولى •
ان كل من ب و د يشاركان في نفس الصورة • فلما كانت كل تعني مائة في المائة كانت صورة كل من البرهانيين على النحو التالي :

هـ ن في المائة من أعضاء الفئة ف موضع الملاحظة هو ط •

ن في المائة من ف هو ط •

هذه هي الصورة العامة للاستقراء التعدادي • فإذا كانت النتيجة مائة في المائة من ف هو ط أي كل ف هو ط أو صفر في المائة من ف هو ط أي لا ف هو ط كانت تعسفاً كلياً • إذا كانت ن نسبة مئوية غير الصفر أو المائة كانت النتيجة تعسفاً احصائياً • وهالك بعض الأمثلة للاستقراء التعدادي •

و - في استفتاء للرأي العام بولايات المتحدة الأمريكية يطلب من خمسة آلاف شخص أن يحددوا آراءهم بالنسبة لقبول الصين الشيوعية عضواً في الأمم المتحدة • من هؤلاء الأشخاص عارض ٧٢ في المائة استصواب قبول الصين • استنتج القائسون على أمر الاستفتاء أن ٧٢ في المائة تقريباً من سكان الولايات المتحدة يعارضون قبول الصين الشيوعية عضواً في الأمم المتحدة •

ز - في مصنع معين توجد آلة تنتج فتاحات العلب ، وثمة مفتش يفحص نسبة العشر من الفتاحات التي أنتجتها تلك الآلة • يجد المفتش أن حوالي ٢ في المائة من الفتاحات في العينة التي أخذ يفحصها معيبة ، بناء على هذه المعلومة تستخلص الإدارة رأياً يقول : بأن حوالي ٣ في المائة من الفتاحات المنتجة معيبة •

ح - أن قدراً كبيراً من التعلم الخبري (عن طريق الخبرة) يكمن في إقامة الاستقراءات التعدادية • كل النيران موضع الملاحظة كانت حارة • نستنتج أن كل النيران حارة • كل حالة من حالات شرب الماء حين الظمأ تسفر عن اطفاء الظمأ • مستقبلاً شرب الماء حين الظمأ يسفر عن اطفاء الظمأ • كل ليمونة موضع مذاق كانت حمضية ،

مستقبلا يكون مذاق الليمون حضييا • من الواضح أن الاستقراء التعدادي يمكن أن يؤدي يسر الى نتائج كاذبة من مقدمات صادقة. هذا الأمر متوقع لأنه خاصية كل البراهين الاستقرائية • كل ما نستطيع عمله هو أن نحاول تأسيس النتائج عن مقدمات صادقة بطريقة معينة ، بحيث نقلل من فرص استنتاج نتائج كاذبة من مقدمات صادقة ، وخاصة أن هناك طريقتين محددتين لتقليل فرص الخطأ مرتبطين بالاستقراء التعدادي • أي أن هناك نوعين من الأغاليط الاستقرائية ينبغي تلافيهما تتناولهما في القسمين التاليين :

١٦ - الاحصاءات الناقصة :

أغلوطة الاحصاءات الناقصة هي أغلوطة التعميم الاستقرائي قبل أن تتوافر لدينا البيانات الكافية المسوغة للتعميم • قد تسمى هذه الأغلوطة أيضا بأغلوطة « القفز الى النتيجة » •

أ - في الأمثلة أ ، ج من القسم السابق لنفرض أن العينات موضع الملاحظة تحتوي كل منها على أربع حبات بن فقط •

بالتأكيد لن تكون هذه المعطيات كافية لاقامة تعميم موثوق به • هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن عينة من عدة آلاف من حبات البن ستكون من الكبر بدرجة تكفي لتعميم أكبر ولدرجة من الثقة أكبر •

ب - القائم باستفتاء ويقابل عشرة أفراد فقط ، من الصعب أن يقال ان لديه بيئة تكفي لاجازة أي نتيجة عن الجو العام للرأي السائد في الأمة •

ج - الشخص الذي يرفض شراء سيارة من ماركة معينة لأنه يعرف

شخصاً ما يمتلك سيارة معينة من المحتمل أن يصدر تعميماً على أساس البيئة الجزئية عن تكرار ينتج معه الصانع من وضع التساؤل سيارات معينة .

د - الناس الميالون الى التعميل ضد الأقليات العنصرية الدينية القومية ينادون الى تعميمات شاملة لكل الأفراد في المجموعة المعطاة بناء على ملاحظة حالتين أو ثلاث فقط ، من أيسير أن نرى أن الأمثلة السابقة هي الأغلاط النمطية التي يقع فيها يوماً كل الناس من كل نوع . أن الغلط الناشيء عن نقص الاحصاءات غلط شائع حقاً . فد يكون مريحا أن تقدم عدداً محدوداً من المعطيات ونقول ان لدينا دائماً معطيات كافية اذا فحصنا حالات تزيد عن هذا العدد . لسوء الحظ لا يسكن أن تفعل هذا لأن عدد الحالات التي تؤسس احصاءات كافية يختلف من حالة الى أخرى ومن مجال بحث لآخر . في بعض الأحيان تكفي حالتان أو ثلاث وأحياناً نطلب مليون حالة . ومسألة كم عدد الحالات التي تكفي تتعلمها فقط من الخبرة في مجال معين من مجالات البحث . هناك عامل آخر يؤثر في مشكلة كم الحالات المطلوبة ، كم حالة تؤسس بيئة ما ؟ والسؤال موضع البحث ، هل لدينا بيئة تكفي لاستخلاص نتيجة ؟ يتوقف هذا على درجة التأكيد التي نرغب فيها اذا لم يكن ثمة خطورة واذا لم يكن مهماً ، ما اذا كنا مخطئين فإتانا نرغب في أن نعمم على أساس معطيات قليلة نسبياً . واذا كان القليل جداً يمثل خطورة فإتانا نطلب بيئة أكثر قوة .

١٧ - الاحصاءات المتحيزة :

ليس من المهم أن يكون لدينا فحسب عدد كاف من الحالات موضع البحث . بل أن نتحاشى انتقائها بطريقة تجعل النتيجة « متحيزة » .

إذا أردنا للتعميمات الاستقرائية أن تكون موضع ثقة • فلا بد وأن تعتمد على عينات ممثلة • ولسوء الحظ لن يكون بسقدورنا التأكد من أن عيناتنا ممثلة حق التمثيل • ولكن بسقدورنا أن نبذل جهدنا في تحاشي العينات غير الممثلة • ان الغلط الناشئ عن الاحصاءات المتحيزة يقوم في اجراء تعميم استقرائي على عينة معلوم أنها غير ممثلة • أو على عينة من المعتقد أنها قد تكون عينة غير ممثلة •

أ - في المثال أ من القسم ١٥ • من الهام ان نخلط حبات البن في البرميل قبل انتقاء العينة • والا كان ثمة خطر من حصولنا على عينة غير ممثلة • من المحتمل تماما أن يكون شخصا ما ملأ البرميل في أغلبه بحبات أقل جودة واضعا طبقة رقيقة من حبات البن العالية الجودة بأعلامها وبمزج البرميل تماما تغلب على خطر أخذ عينة غير ممثلة لسبب من هذا النوع •

ب - ان أناسا كثيرين يستخفون بمقدرة التنبيين بالأحوال الجوية على التوصل الى تنبؤات دقيقة • ربما كانت لرجل الأرصاد شكوى مشروعة حين يقول « عندما أصيب لا أحد يذكر وعندما أخطيء لا أحد ينسى » •

ج - ان التعصب العنصري والديني والقومي غالبا ما يكون مدعما باحصاءات متحيزة ، فتنسب سة كراهية لجماعة أقلية وتسجل بعناية ، وتذكر كل الحالات التي تبدو فيها هذه السة في فرد من أفراد الجماعة بينما تتجاهل تماما الحالات التي لا تبدو فيها هذه السة في فرد من أفراد الجماعة •

د - يورد فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) مثالا مثيرا للاحصاءات المتحيزة في الفقرة التالية « ان الذهن البشري حين يقرر رأيا (اما باعتباره رأيا مسلما به أو اعتباره رأيا مقبولا لذاته) يجر معه كل

الأشياء الأخرى لتؤيد هذا الرأي أو لتنتق معه . وعلى الرغم من أن هنالك عددا أكبر وقدرا له وزنه من الحالات التي توجد على الجانب الآخر . إلا أن هذه الحالات إما أن تهمل أو يستهان بها ، أو بقليل من التمييز تركز جانبا وتنبذ حتى تظل سلطة النتائج السابقة مضمونة لا تمس . بهذه الحثية السابقة الشديدة والمدمرة . ولذلك كانت اجابة طيبة تلك التي قدمها ذلك الشخص الذي عندما عرضوا عليه صورة معلقة في معبد لأولئك الذين وفوا بندورهم لنجاتهم من السفينة الغارقة ، وأرادوه أن يقول « نعم » ما اذا كان الآن يعرف قوة الآلهة . وعاد يسأل : ولكن أين يرسم أولئك الذين غرقوا بعد أن وفوا بندورهم . وهكذا يكون الطريق الى الخرافات والأساطير سواء أكانت في علم التنجيم أو الأحلام أو في التفاؤل والتشاؤم والأحكام الالهية وما أشبه . حيث البشر الذين تسرهم مثل تلك الأباطيل يتذكرون الحوادث حين تكون محققة لرغباتهم، ويهملونها^(١) ويطرحونها وراء ظهورهم حين تخفق في تحقيق رغباتهم ، ولو أن هذا يحدث كثيرا وفي أغلب الأحيان .

هـ - قامت مجلة دايجست الأدبية سنة ١٩٣٦ باجراء استفتاء للتنبؤ بما تسفر عنه حملة روزفلت - لاندون الانتخابية . فأصدرت حوالي عشرة ملايين تذكرة اقتراع أعيد منها حوالي مليونين وربع المليون تذكرة . لم تقع المجلة في الغلط الناشيء عن عدم كفاية الاحصاءات، لان عدد التذاكر المعادة يمثل عينة كبيرة للغاية . ومع ذلك كانت نتيجة الاستفتاء سيئة للغاية .

فقد تنبأ الاقتراع السري بفوز لاندون وتكهن بنسبة ٨٠ ٪ فقط

(١) فرنسيس بيكون ، الارجانون الجديد ، الفصل ١٠٦ .

من الأصوات التي حصل عليها روزفلت فعلا . وبعد ذلك بوقت قصير
أغلقت المجلة التي تكلف استفتاءها حوالي نصف مليون دولار أبوابها .
لقد كان ثمة مصدران للتحيز :

١ - ان أسماء الناس الذين جرى استفتاءهم قد أخذت أساسا من
قوائم المشتركين في التليفونات وقوائم سجلات أصحاب السيارات ، وقد
أظهرت دراسات أخرى أن حوالي ٥٩٪ من مشركي التليفونات و ٥٦٪
من مالكي السيارات فضلوا لاندون . بينما حوالي ١٨٪ فقط من هؤلاء
الذين يعيشون على الاعانة يفضلونه .

٢ - هناك تحيز في مجموعة الناس الذين يعيون بسحض اختيارهم
الاستشارات المرسله اليهم بالبريد . هذا التحيز الذي من المحتمل أن يعكس
اختلافا في الطبقات الاقتصادية كان له أثره في الحالة الاولى . وحتى
في تلك الحالات التي استخدمت فيها مجلة دايجست الأدبية قوائم الناخبين
المقيدين أظهرت الردود تحيزا قويا للاندون (١) . ان أكثر الصور وضوحا
لأغلوطه الاحصاءات المتحيزة تكون عندما يتفاعل المرء ببساطة عن أنواع
معينة من البيانات ، عادة ما تكون غير متفقه مع اعتقاد يعتقد ، والمثالان
ب ، ج يصوران الأغلوطه في هذه الصورة الفجة . وفي حالات أخرى
وخاصة المثال ه تتضمن هذه الصور نتائج خادعة . ومهما يكن الأمر
فهناك اجراء واحد مصمم بوجه عام لتقليل فرص الحصول على عينة غير
مشكلة .

فالشواهد المختبرة يجب أن تختلف اختلافا شديدا قدر الامكان
طالما كانت هذه الشواهد مناسبة . اذا كنا مهتمين بتأسيس نتيجة
للصورة :

(١) انظر ميلدرد بارتن في مسوح واقتراعات وعينات ، نيويورك
هاربر / رو ، سنة ١٩٥٠ ، ص ٢٤ وما بعدها ، ص ٣٩ وما بعدها

« ن في المائة من ف هو ط » وجب لشواهدنا كي تكون مناسبة أن تصبح أعضاء في الفئة ف . ان ثمة طريقة واحدة لمحاولة تحاشي العيئة المنحيزة هي أن تفحص عددا من أفراد العينة « ف » بقدر ما يمكن من التنوع والتباين . وبالإضافة الى ذلك اذا أمكن أن نعرف النسبة المئوية المتباينة النوع من أفراد الفئة ف ، أمكن أن نرى في ضوءها أن عينتنا تعكس تكوين الفئة بأكملها . هذا ما تحاول أن تفعله كثيرا استفتاءات الرأي العام .

و - للتنبؤ بنتيجة انتخاب ما يقوم المستفتي للرأي العام بمقابلة عدد محدود من ناخبي أهل الحضر وعددا محدودا من ناخبي أهل الريف، وكذلك عددا محدودا من الطبقة العليا والوسطى والدنيا . عدد محدود من الناخبين من مختلف قطاعات الأمة . وبهذه الطريقة تتجمع لدينا شواهد متباينة ، فضلا عن ذلك يعكس هذا التنوع في العينة النسبة المئوية في تكوين الناخبين . لقد ناقشنا أغاليط الاحصاءات الناقصة والمنحيزة كأخطاء يجب أن نتحاشاها فيما يتعلق بالاستقراء التعدادي . أساسا يسكن أن يحدث هذا النوع من الغلط مع أي أنواع البرهان الاستقرائي . من المحتمل دوما أن نقبل نتيجة الاستقراء على أساس بيئة واحدة . ومن الممكن دوما للبيئة الاستقرائية أن تكون متحيزة ولذلك ينبغي أن ننتبه لهذه الأغاليط في كل أنواع البراهين الاستقرائية .

١٨ - القياس الاحصائي :

انه غالبا ما يحدث أن نتيجة من النتائج المؤسسة بواسطة برهان من البراهين تستخدم كمقدمة في برهان آخر .
أ - في المثال ١ من القسم ١٥ استنتجها بواسطة الاستقراء التعدادي .

أن كل حبات البن في برميل معين من الدرجة الأولى . وباستخدام تلك النتيجة كمقدمة في شبه قياس (القسم الثاني) أمكن أن نستنتج أن حبة البن التالية والمستخرجة من البرميل ستكون من الدرجة الأولى .

كل حبات البن في البرميل حبات من الدرجة الأولى .
حبة البن التالية المستخرجة من البرميل هي حبة من الحبات التي في البرميل .

حبة البن التالية المستخرجة من البرميل حبة من الدرجة الأولى .
في هذا المثال نتيجة الاستقراء التعدادي السابق هي تعميم كلي غير أنه إذا كانت نتيجة الاستقراء السابق تعميما احصائيا كان واضحا أننا لا نستطيع انشاء نموذج كهذا من البرهان الاستنباطي .
وفي هذه الحالة نستطيع انشاء برهان استقرائي من النمط المسمى قياسا احصائيا نظرا لمشابهته للقياس الحلمي .

ب - في المثال (ج من القسم ١٥) باستخدام الاستقراء التعدادي استنتجنا أن ٧٥٪ من حبات البن في برميل معين هي حبات من الدرجة الأولى .

من الممكن أن نستخدم هذه النتيجة مقدمة ونشئ البرهان التالي :
٧٥٪ من حبات البن في البرميل هي حبات من الدرجة الأولى .
الحبة التالية المستخرجة من البرميل حبة من حبات البرميل .
الحبة التالية المستخرجة من البرميل حبة من الدرجة الأولى .

من الواضح أن نتيجة البرهان (ب) يمكن أن تكون كاذبة حتى وان كانت المقدمات صادقة ، ومع ذلك اذا كانت المقدمة الأولى صادقة وكنا

نستخدم نفس النمط من البرهان لكل حبة من حبات البن في البرميل ،
 أمكن أن نحصل على نتيجة صادقة في ٧٥ ٪ من هذه البراهين ونتيجة
 كاذبة في ٢٥ ٪ فقط منها . ومن ناحية أخرى إذا كنا نستنتج من هذه
 المقدمات ، ان الحبة التالية المستخرجة من البرميل لن تكون حبة من
 الدرجة الأولى ، أمكن أن نحصل على نتيجة كاذبة في ٧٥ ٪ من مثل هذه
 البراهين ، ونتيجة صادقة في ٢٥ ٪ منها . واضح أن استنتاج كون الحبة
 التالية حبة من الدرجة الأولى أفضل من استنتاج أنها لن تكون حبة من
 الدرجة الأولى .

يمكن وضع صورة القياس الاحصائي على النحو التالي :

ج - ن في المائة من ف هو ط .

م هي ط .

اذن الوحدة من م هي ط .

تتوقف صحة القياس الاحصائي على قيمة (ن) اذا كانت (ن) قريبة
 جدا من المئة ، كان لدينا برهان قوي جدا ، أي أن المقدمات تؤيد النتيجة
 بقوة . اذا كانت (ن) تساوي ٥ ٪ كانت المقدمات لا تؤيد النتيجة لأن
 نفس المقدمات تؤيد على السواء النتيجة القائلة بأن (م) ليست (ط) .
 اذا كانت (ن) أقل من ٥ ٪ فلن تؤيد المقدمات النتيجة . وبالأحرى تؤيد
 النتيجة القائلة بأن (م) ليست (ط) اذا كانت (ن) قريبة من الصفر . قدمت
 المقدمات تأييدا قويا للنتيجة القائلة بأن (م) ليست (ط) .

يمكن أن توضع المقدمات الأولى لقياس احصائي في حدود قيمة
 عديدة مضبوطة ل (ن) ، ولكنها في حالات كثيرة قضية أقل ضبطا .
 والانواع التالية من القضايا مقبولة كمقدمات أولى في أقيسة احصائية .
 د - تقريبا كل ف هو ط .

الغالبية العظمى من ف هي ط •

معظم ف هو ط •

نسبة مئوية عالية من ف هي ط •

هناك احتمال قوي بأن ف هي ط •

قد تشعر بالقلق ازاء البراهين من مثال «ب» حيث ترد النتيجة بدون توصيف ، ربما تشعر أن النتيجة ينبغي أن تقرأ الحجة التالية المستخرجة من البرميل من المحتمل أنها حجة من الدرجة الأولى ، ولكي تتناول هذه المشكلة نعيد فحص البرهان الذي يمكن تقديمه بصورة أقرب الى الصحة •

هـ - لما كانت الحجات في البرميل حجات من الدرجة الأولى كانت الحجة التالية المستخرجة من البرميل حجة من الدرجة الأولى • من الواضح أنه ليس هناك ضرورة في أن تكون الحجة التالية حجة من الدرجة الأولى • وكما لاحظنا قبلا أن صورة من صور الفعل مثل « يجب أن يكون » تستخدم لبيان أن قضية ما هي نتيجة لبرهان استنباطي • أن الضرورة التي تشير اليها هي هذه •

إذا كانت المقدمات صادقة وجب أن تكون النتيجة صادقة • ان نتيجة البرهان الاستنباطي هي «الحجة التالية المستخرجة من البرميل حجة من الدرجة الأولى» ليست الحجة التالية المستخرجة من البرميل لا بد وأن تكون من الدرجة الأولى ، صورة الفعل « لا بد أن تكون » تدل على أن هناك علاقة معينة بين المقدمات والنتيجة • أنها ليست جزءا من النتيجة بذاتها • وبالمثل البرهان الوارد في المثال (ب) من المسكن تقريره بصورة أقرب الى الصحة •

و - لما كانت نسبة ٧٥٪ من الحجات في البرميل حجات من الدرجة الأولى كانت الحجة التالية المستخرجة من البرميل من المحتمل أن

تكون حبة من الدرجة الأولى • في هذه الحالة يشير اللفظ « من المحتمل » الى ايراد نتيجة استقرائية • فكما يعني اللفظ « لا بد أن يكون » أن هناك علاقة استنباطية بين المقدمات والنتيجة في البرهان الوارد في المثال (هـ) • وكذلك اللفظ « من المحتمل » يعني أن هناك علاقة استقرائية بين المقدمات والنتيجة في البرهان الوارد في المثال (و) • وكما أن اللفظة « لا بد أن يكون » ليست جزءا من النتيجة بذاتها ، فكذلك لفظة « من المحتمل » ليست جزءا من النتيجة بذاتها •

يمكن اعادة التأكيد على هذه النقطة أكثر • لنفحص القياس الاحصائي التالي :

ز - ان الغالبية العظمى من الرجال الأمريكيين البالغين خمسة وثلاثين عاما سيعيشون لمدة ثلاثة أعوام أخرى • هنري سميث رجل أمريكي يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاما •

• هنري سميث سيعيش لمدة ثلاثة أعوام أخرى •

غير أننا فرضنا أن لدى هنري سميث حالة سرطان رئوي متقدمة ، فحين اذن يمكننا أن نقدم القياس الاحصائي التالي :

ح - الغالبية العظمى من الناس أصحاب الحالات المتقدمة من السرطان الرئوي لن يعيشوا لمدة أعوام ثلاثة أخرى •

• هنري سميث مصاب بحالة سرطان رئوي متقدمة •

• هنري سميث لن يعيش لمدة أعوام ثلاثة أخرى •

ان مقدمات القياسين الواردين في المثالين (ز ، ح) يمكن أن تكون جميعها صادقة ، انها ليست متعارضة مع بعضها البعض • في حين أن

نتيجة (زءح) تناقض احدها الأخرى . ينشأ هذا الوضع في البراهين الاستقرائية وحدها . اذا كان لبرهانين استنباطيين صحيحين مقدمات موافقة استحال أن تكون نتائجهما متنافرة . من الملاحظ أن الموقف لا يتحسن بإضافة لفظة « من المحتمل » كسور في نتائج القياسين (زءح) إذ يظل من التناقض أن نقول أن هنري سميث من المحتمل ومن غير المحتمل أن يعيش لمدة أعوام ثلاثة أخرى . اذا كان لدينا البرهانان (زءح) فأيهما ينبغي أن نقبل؟ بمعنى ما ينبغي أن نقبل البرهانين . لكل من البرهانين صورة استقرائية صحيحة ومقدمات صادقة ومع ذلك لا نستطيع أن نقبل كلا من النتيجةين . فلماذا نفعل هذا لا بد وأن نقبل تناقضا ذاتيا . ان الصعوبة تكمن في أنه لا (ز) ولا (ح) يتضمن كل ما يتعلق ببقاء هنري سميث من بيئة موافقة (مناسبة) تقرر مقدمات القياس ز . جزء فقط من البيئة وتقرر مقدمات القياس (ح) الجزء الآخر . ومع ذلك لا يكفي أن تضم مقدمات (ز) لمقدمات (ح) حتى نقيم برهانا جديدا .

ط — ان الغالبية العظمى من الرجال الأمريكيين البالغين من العمر خمسة وثلاثين عاما سيعيشون لمدة أعوام ثلاثة أخرى .

ان الغالبية العظمى من الناس أصحاب الحالات المتقدمة من السرطان الرئوي لن يعيشوا لمدة أعوام ثلاثة أخرى .

هنري سميث رجل أمريكي في الخامسة والثلاثين مصاب بحالة سرطان رئوي متقدمة اذن ؟

من مقدمات البرهان (ط) لا نستطيع أن نستخلص أية نتيجة — ولو بطريقة استقرائية — تتعلق ببقاء هنري سميث . لأن كل ما نستطيع أن نستخلصه من المتقدمتين الأولتين للبرهان (ط) سواء بطريقة استنباطية أو

استقرائية هو أن الرجال الأمريكيين البالغين من العمر خمسة وثلاثين عاما قد يكونون فئة استثنائية من الناس بالنسبة لسرطان الرئة . ان الغالبية العظمى منهم قد تعيش بسرطان الرئة أو أن معدل البقاء قد يكون حوالي ٥٠ في المائة . لا يمكن استخلاص أية نتيجة . غير أن لدينا بينة أقوى تأييدا نعرف أن الرجال الأمريكيين البالغين من العمر خمسة وثلاثين عاما ليسوا استثناءا . فالغالبية العظمى من الأمريكيين البالغين خمسة وثلاثين عاما ولديهم حالات متقدمة من سرطان الرئة لا يعيشون لمدة أعوام ثلاثة أخرى .

ومن ثم نستطيع أن نقيم القياس الاحصائي التالي :

ي – الغالبية العظمى من الأمريكيين البالغين من العمر خمسة وثلاثين عاما والمصابين بحالات متقدمة من سرطان الرئة لن يعيشوا لمدة أعوام ثلاثة أخرى .

هنري سميث رجل أمريكي يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاما ومصاب بحالة متقدمة من سرطان الرئة .

هنري سميث لن يعيش لمدة أعوام ثلاثة أخرى .

فاذا افترضنا أن مقدمات القياس «ي» تجسد البينة التي لدينا والتي هي موافقة للغرض . في هذه الحالة قد نقبل نتيجة القياس «ي» والآن يمكننا أن نرى القوة الكاملة للملاحظة التي أوردناها في القسم ١٤ والتي مضونها أن الدليل الاضافي موافق للبراهين الاستقرائية بطريقة بحيث لا يكون موافقا للبراهين الاستنباطية .

تكون نتيجة البرهان الاستنباطي مقبولة اذا .

١ – كانت المقدمات صادقة .

٢ – كان للبرهان صورة صحيحة .

هذان الشرطان كافيان لجعل نتيجة أي برهان استقرائي مقبولة
ويجب أن يضاف شرط آخر هو أن نتيجة أي برهان استقرائي تكون
مقبولة اذا :

١ - كانت المقدمات صادقة .

٢ - كان للبرهان صورة صحيحة .

٣ - كانت مقدمات البرهان تجد كل البيانات الموافقة للفرض وفي
متناول أيدينا .

هذا المطلب الأخير هو المسمى « مطلب البينة الكلية »^(١) .

١٩ - برهان الإسناد :

ثمة منهج مألوف في محاولة تأييد النتيجة هو أن نستشهد بشخص
ما أو نظام ما أو مؤلف ما لاثبات تلك النتيجة . ولهذا النمط من البرهان
الصورة .

أ - م تثبت س

أذن س

من الواضح أن هذه الصورة بحالتها الراهنة أغلوطة . ومع ذلك
فهناك للسند استخدامات صحيحة وأيضاً استخدامات غير صحيحة . أنها
لغلطة كبرى أن نفترض أن كل رجوع الى السند غير مشروع ، لأن
الاستخدام الصحيح للسند يلعب دوراً لاغنى عنه في تراكم وتطبيق المعرفة .

(١) مع ان المطلب معروف منذ امد طويل الا ان الاستاذ رودلف
كارناب هو الذي اعطاه اسمه . انظر : الاسس المنطقية للاحتمال ، شيكاغو ،
مطبعة جامعة شيكاغو ، سنة ١٩٥٠ ، ص ٢١١ وما بعدها .

فإذا كان لنا أن نطرح الرجوع الى السند لتعين علينا أن نؤكد على سبيل المثال أنه لا مبرر لأحد في قبول حكم خبير طبي بصدد مرض ما . وبدلا من ذلك يكون على المرء أن يصبح هو نفسه خبيرا طبيا وعليه أو يواجه القيام بمثل هذه المهمة المستحيلة دون الاعتداد على نتائج أية أبحاث أخرى .
فبدلا من نبد الرجوع الى السند كلية يجب أن نحاول تمييز الرجوع الى الصحيح من غير الصحيح .

وكواقع كثيرا ما نقوم باستخدام مشروعة للسند ، فنحن نرجع الى المتون والموسوعات والخبراء في مختلف المجالات . وفي هذه الحالات يبرر الرجوع ، بحقيقة أن مصدر الثقة معروف بأمانته واحاطته بالموضوع قيد البحث .

وغالبا ما تكون لدينا دواعي طيبة للاعتقاد بأن السند عادة صحيح .
وأخيرا - وهذه نقطة شائكة - من المعروف أن الخبير يعتقد في اصدار حكمه على الحجة الموضوعية التي يسكن فحصها وتحقيقها بواسطة الشخص الكفء اذا لزم الأمر . وفي ظل هذه الظروف نقول أن السند موثوق به . وأن الرجوع الى سند موثوق به أمر مشروع لأن شهادة الغير عن السند الموثوق به بينة للنتيجة . والصورة الآتية للبرهان صورة صحيحة .

ب - م سند موثوق به فيما يتعلق ب - س .

م يثبت س .

اذن س .

هذه الصورة ليست صحيحة من الناحية الاستنباطية . لأن المقدمة من الممكن أن تكون صادقة والنتيجة كاذبة . وأحيانا ما تصنع الأسانيد الموثوق بها أخطاء ، ومع ذلك فهي صحيحة من الناحية الاستنباطية لأنها

حالة خاصة من حالات القياس الاحصائي • ومن الممكن أن تعاد كتابتها على النحو الآتي :

- ج - أن الغالبية العظمى من القضايا الصادرة عن م بشأن ع صادقة •
س قضية صادرة عن م بشأن ع •
س قضية صادقة •

يمكن أن يساء استخدام برهان الاسناد بطرق عدة •

١ - قد يساء تفسير الاسناد أو الاستشهاد به وليست هذه أغلوطة منطقية ولكنها حالة برهان ذي مقدمة كاذبة ، وعلى الأخص المقدمة الثانية في البرهان الوارد في المثال «ب» مقدمة كاذبة •

د - أحيانا ما يتطلب الأمر الرجوع الى اينشتين لتأييد الرأي القائل بأنه لا شيء يعتبر صوابا أو خطأ الا بقدر ما يكون اضافة الى ثقافة معينة •

ثمة ادعاء بأن اينشتين أثبت أن كل شيء نسبي • والواقع أن اينشتين كان قد قدم نظرية فيزيقية هامة في النسبية • ولكن نظريته لا تقول شيئا أيا كان عن الثقافات أو المعايير الأخلاقية • هذا الاستخدام لأينشتين كسند ، من الواضح أنه حالة من حالات فساد تفسير قضايا السند • حين يستشهد كاتب بحجة يكون الاجراء المقبول توثيق المصدر كي يستطيع القارئ أن يختبر دقة النقل اذا أراد •

٢ - قد يكون للسند فقط بريق أو مكانة أو شعبية ولكن ليست له كفاءة خاصة في أي مجال من مجالات العلم والمعرفة •

هـ - شهادات نجوم السينما وأبطال الرياضة تستخدم للاعلان عن حبوب للافطار ان الهدف من مثل هذا الاعلان هو نقل بريق ومكانة هؤلاء

الناس الى المنتج المعلن عنه . هذا الاعلان لا يتضمن رجوعا الى
بينة من أي نوع . فهذا احتكام افعالي مباشر . ومن الضروري
بالطبع تمييز الاحتكامات لانفعالية من البراهين المنطقية . فاذا ما
ادعى بطل رياضي قيمة غذائية فائقة لطعام الافطار ، فلا يمكن ان
ينتظر منا أن نعتبره خيرا بجدية . فبقدر ما يكون هناك برهان
متضمن في هذه الدعوى بقدر ما يكون أغلوطة ، لأن لهذا البرهان
الصورة الواردة في المثال (أ) أخرى من الصورة الواردة في المثال
(ب) . بالمثل حين الرجوع الى السند لتأييد نتيجة (أخرى من الاعلان
عن منتج) يمكن أن يكون هذا الرجوع مجرد محاولة لنقل المكانة
من السند الى النتيجة .

و - كما قال رئيس الغرف المتحدة في احدي خطبه الحديثة : أن التعديل
الخامس الدستوري أبعد من ان يكون ضمانا للحرية . انه تهديد
للمؤسسات السياسية الشرعية التي تضمن لنا حرياتنا . ان زعيما من
زعماء الصناعة مثل رئيس الغرف المتحدة شخص ذو مكانة عالية ،
ولكن لا ينتظر منه - بالنسبة لوضعه - أن يكون خيرا في التشريع
والنظرية السياسية .

نقل المكانة الشخصية الى النتيجة ليس نفس الشيء كتقديم بينة
صادقة . ومن الواضح أن سوء الاستخدام هذا لبرهان الاسناد انما
هو احتكام الى انفعال .

٣ - قد يصدر خبير حكما على شيء خارج عن المجال الخاص
لكفاءته . سوء الاستخدام هذا شديد الشبه بالنوع السابق . فالمقدمة
الأولى المطلوبة في المثال «ب» هي (م) سند موثوق به فيما يتعلق بـ س ،
وبدلا من ذلك تقدم مقدمة مخالفة هي « م سند موثوق به فيما يتعلق
بشيء ما » قد لا تكون له علاقة بـ (س) .

(ز) اينشتين سند ممتاز في فروع معينة من الفيزيكا ولكنه ليس سندا جيدا في مجالات أخرى ، وقد أطلق تصريحات كثيرة في مجال الأخلاق الاجتماعية ، ولكن سلطته كفيزيقي لا تنتقل الى الأخلاق . مرة أخرى أن نقلا للمكانة الشخصية متضمن في هذا الاجراء . فترتبط مكانة أينشتين كفيزيقي بقضاياها التي أصدرها في العديد من الموضوعات المختلفة .

٤ - قد تعتبر الاسنادات عن آراء تتعلق بأمور موضع اهتمام الدين لا يملكون ازاءها حجة . فكما بينا قبلا ان أحد الشروط اللازمة للسند الموثوق به أن يكون حكمه مبنيا على حجة موضوعية ، فاذا كانت (س) قضية ليس لدى (ع) بينة عليها . فلا يمكن أن يكون (س) سندا موثوقا به فيما يتعلق بـ (ع) . هذه النقطة هامة بوجه خاص فيما يتعلق بالتصريحات المفترضة في الدين والأخلاق .

(ح) غالبا ما تكون الاسنادات الاستشهادات دينية وأخلاقية أن ممارسات معينة كاللواط معارضة للارادة الالهية . من المعقول أن نسأل كيف لهؤلاء الأشخاص أو غيرهم أن تكون لديهم البينة عما يريد الاله ؟ لا يكفي أن نجيب بأن هذا التصريح مبنى على اسناد آخر ككتاب مقدس أو أب من آباء الكنيسة أو وثيقة قانونية . فالسؤال نفسه ينشأ مناسبا بصدد هذه الاسنادات الأخرى . وفي هذه الحالة هناك خطر عظيم من أن الرجوع الى السند انسا هو احتكام انفعالي أكثر من كونه احتكاما الى أي نوع من أنواع البينات . قد تختلف الاسنادات في درجة الكفاءة بأقصى درجة من الاختلاف . وفي هذه الحالات ليس ثمة ما يدعو لأن نضع كل الثقة في سند دون آخر . فالتناس معرضون لاختيار الاسناد الذي يقدم الجواب الذي يودون سماعه . وتجاهل حكم الاسنادات الأخرى المخالفة هو حالة من حالات البينات المنحازة ، حين تختلف الاسنادات يحين الوقت لاعادة

فحص الحجة الموضوعية التي على أساسها من المفترض أن الاسنادات أقامت أحكامها ، وثمة صورة خاصة من صور برهان الاسناد معروفة بكونها « برهان الاجماع » تستحق خاص الذكر . ففي البراهين من هذا النمط تؤخذ مجموعة كبيرة من الناس كاسناد بدلا من فرد واحد ، وأحيانا الانسانية كلها وأحيانا مجموعة أكثر تحديدا . وفي أي من الحالتين تؤخذ الحقيقة القائلة بأن المجموعة الكبيرة من الناس تتفق مع نتيجة معينة تؤخذ كحجة صادقة وتنطبق على براهين الاجماع نفس الاعتبارات المطبقة على براهين الاسناد .

ط - لا يمكن أن تكون هناك آلة دائمة الحركة . والفيزيقيون الأكفاء على اتفاق تام في هذه النقطة . يمكن تقديم هذا البرهان على النحو التالي :

ي - مجتمع الفيزيائيين الأكفاء سند موثوق به عن امكانية آلات متحركة حركة دائمة .

مجتمع الفيزيائيين الأكفاء يوافق على أن الآلة المتحركة دائمة مستحيلا .
الآلة المتحركة حركة دائمة مستحيلة .

من النادر أن يكون برهان الاجماع معقولا بنفس القدر الذي في البرهان الوارد في المثال (ي) وغالبا ما يكون اسنادا انفعاليا خالصا .

ك - كل أمريكي صحيح التفكير يعرف أن السيادة القومية تجب حمايتها ضد اعتداء المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة .
وقوة البرهان اذا كان يستحق الاسم ، هي في أن الشخص الذي يؤيد الأمم المتحدة ليس أمريكيا يفكر تفكيراً صحيحاً . فهناك احتكام انفعالي قوي .

لأن يكون الشخص عضوا في جماعة الأمريكيين الذين يفكرون تفكيراً سليماً . ان المثال الكلاسيكي لبرهان الاتفاق هو وجود الله .

ل - في كل الأزمنة والامكنة وفي كل ثقافة وحضارة اعتقد الناس في وجود نوع ما من الألوهية ، ولذلك فإن كانا فابقا للطبيعة لا بد وان يوجد . وهنا تثار مسألتان : الأولى هل هناك داع لاعتبار الانسانية كلها سندا لاهوتيا حتى اذا كان الاتفاق المدعي موجودا . والثانية تأسيسا على اية حجة تادي للنوع الانساني الى النتيجة القائلة بأن الله موجود . فكما رأينا لا بد للسند المتوقع به من أن يعتد في اصدار أحكامه على الحجة الموضوعية . وبالنظر الى هذه الحقيقة لا يسكن ان يكون برهان الاجماع الاساس اوحيد للاعتقاد بوجود الله ، لأنه اذا كان كذلك كان البرهان غير صحيح منطقيا . ونوجز فنقول : أن البراهين التي لها الصورة «ب» صحيحة استقرائيا في حين أن البراهين التي لها صورة «ا» خاطئة . الاحتكامات الخاطئة للسند عادة ما تكون احتكامات لانفعال أكثر منها احتكامات لحجة أو دليل .

٢٠ - برهان الخصم :

برهان الخصم^(١) نسط من أنساط البرهان يستنتج أن قضية ما كاذبة لأنها صدرت عن شخص معين من الأشخاص . وهذا البرهان مرتبط أوثق الارتباط ببرهان الاسناد ولكنه سلبي أكثر منه ايجابي . ففي برهان الاسناد تؤخذ الحقيقة القائلة بأن شخصا معينا يثبت (س) كحجة على أن (س) صادقة . وفي برهان الخصم تؤخذ الحقيقة القائلة بأن شخصا معينا يثبت (س) كحجة على أن (س) كاذبة .

(١) برهان الخصم وثيق الصلة ولكنه ليس متطابقا مع البرهان التقليدي المسمى الحجة الشخصية . هذا الانطلاق من البرهان التقليدي حركة التجانس بين برهان الاسناد وبرهان الخصم . وحقيقة أن برهان الخصم يرد الى قياس احصائي .

رأينا في تحليلنا لبرهان الاسناد أنه يمكن أن يوضع في صورة مسجحة استقرائيا كحالة خاصة من حالات القياس الاحصائي . ولكي نفعل هذا من الضروري أن نضنه مقدمة من الصورة «م» سند موثوق به فيما يتعلق بـ «س» . لقد ناقشنا سمات الأسانيد الموثوق بها . ويمكن بالمثل تناول برهان الخصم . ولكي ننجز هذه المهمة نحتاج الى مقدمة مماثلة تتضمن مفهوم السند المضاد الموثوق به . والسند المضاد الموثوق به عن موضوع من الموضوعات المعطاة ، هو شخص يقوم دائما بإطلاق قضايا كاذبة عن ذلك الموضوع . ولدينا الصورة التالية للبرهان الصحيح استقرائيا .

م سند مضاد موثوق به فيما يتعلق بـ س .

أ - م يثبت س .

لاس . (أي بسعنى س كاذبة) .

ومثل برهان الاسناد أن هذا البرهان حالة خاصة من حالات القياس الاحصائي ويسكن أن نعيد كتابته على النحو الآتي :

ب - العالبيية انعظمى من القضايا الصادرة عن م بشأن الموضوع «ع» كاذبة .

س قضية صادرة عن م بشأن الموضوع «ع» .

س قضية كاذبة .

يجب التأكيد على أن السند المضاد الموثوق به ليس مجرد شخص يخفق في أن يكون سندا موثوقا به . فالشخص الذي ليس سندا موثوق به لا يسكن الاعتقاد على كونه صائبا معظم الوقت . فهذا مختلف جد الاختلاف عن كونه خاطئا باستمرار . فالسند غير الموثوق به شخص لا

يمكن الاعتماد عليه اطلاقا .

فالحقيقة القائلة بأنه يصدر قضية من القضايا بينة لا على صدقها
ولا على كذبها (القضية) .

ان الشكل الوارد في المثال أ صحيح استقرايا كما قلنا . ولكن
مسألة ماذا كانت له أية فائدة ، تتوقف على ماذا كانت هناك أسانيد مضادة
موثوق بها . سيكون بغير فائدة اذا لم نستطيع أبدا أن نستوفي المقدمة
الأولى . فعلى الرغم من أنه لا توجد حالات كثيرة نستطيع فيها أن نقول
بالتأكيد أن شخصا ما هو سند مضاد موثوق به . فهذه الحالات يبدو على
الأقل أنها نوع واحد من السند المضاد الموثوق به . أعني « أدعياء
العلم »^(١) . ويمكن تمييز هؤلاء الأدعياء بسات عديدة .

١ - عادة ما يرفضون في هيئة من يبيع بالجملة كل العلوم القائمة
أو فرعا من فروعها .

٢ - عادة ما يجهلون العلوم التي يرفضونها .

٣ - ان قنوات الاتصال العلمي المقبولة عادة ما تكون مغلقة دونهم ،
فنادرا ما تنشر نظرياتهم في الصحف العلمية أو تقدم الى مجتمعات علمية .

٤ - انهم يعتبرون معارضة العلاء لنظرياتهم (آرائهم) كنتيجة
للتحيز والتعصب للترمت العلمي .

٥ - عادة ما تقوم معارضاتهم للعلم القائم على صراع حقيقي أو
متخيل بين العلم وبين مذهب من مذاهب ما وراء العلم دينية أو سياسية
أو أخلاقية .

(١) للمناقشة المشوقة لكثير من ادعياء العلم انظر : مارتن جاردن ،
احاجي واغاليط باسم العلم ، نيويورك ، دار دوفر للنشر ، سنة ١٩٠٧ م .

ان نظرية من النظريات العلمية يعرضها شخص له الصفات السابقة من المحتمل أن تكون كاذبة . ان كبار العلماء والمخترعين يعرضون نظرياتهم التي هي على درجة عالية من عدم التعصب (التزمت) ، ويقابلون معارضة شديدة من غالبية العلماء في عصرهم . وعلى الرغم من ذلك ليس أدياء علم وفقا لمعايرنا . وأكثر من ذلك يتعين علينا أن نلاحظ أننا لم ندع الصحة الاستنباطية للشكل الوارد في المثال «أ» ، فالحقيقة القائلة أن قضية من القضايا صادرة عن سند مضاد موثوق به لا تثبت أنها باطلة (كاذبة) حتما .

فعلى الرغم من أن برهان الخصم له الصورة الصحيحة استقرائيا والواردة في المثال (أ) الا أنه كثيرا ما يساء استخدامه . وعادة ما تكون هذه الضروب من سوء الاستخدام استبدالات للدليل المنطقي بالاحتكام الانفعالي . فبدلا من الابانة عن أن الشخص الذي يصدر قضية ما هو سند مضاد موثوق به يسبه مسيء الاستخدام بالتهجم على شخصيته ، طباعه ، خلفيته . وتستبدل المقدمة الأولى الواردة في المثال (أ) بمحاولة لاثارة المشاعر السلبية وعلى سبيل المثال :

ج - في سنة ١٩٣٠م رفض الحزب الشيوعي في روسيا النظريات الوراثية « لجورج مندل » الراهب النمساوي ، باعتبارها من المثالية البرجوازية . واذا كان لخطيب الحزب أن يقول أن نظرية مندل يجب اعتبارها نتاج عقل راهب برجوازي ، فانه يكون مذنبا بالاستخدام الخاطيء لبرهان الخصم . من الواضح أن الخلفية القومية والاجتماعية والعقائدية لمنشئ النظرية لا علاقة لها بصدق النظرية أو كذبها . فكون مندل راهبا نمساويا لا يجعله سندا مضادا موثوقا به في مجال علم الوراثة . فالحكم على نظرية مندل اعتمادا على هذه الأسس هو حالة جلية من حالات اثاره الانفعالات السلبية أكثر منها ايرادا

• للدليل السلبي • أنها أيضا غلط ناشيء عن التكوين (القسم ٣) •
ويمكن ايضاح صورة خاضعة للغلط نفسه على النحو التالي :

د - قد يدعى شخص ما أن هناك دليلا (بينه) نفسيا تحليليا قويا في
كتابة أفلاطون الفلسفة على أنه كان يعاني من صراع أوديبي لم يحل .
وأن نظرياته يمكن أن تفسر بلغه هذا العنصر العصابي في شخصيته •
ومن المقترح اذن أن نظريات أفلاطون الفلسفية ليست بحاجة لأن
تؤخذ بجدية التفسير على هذا النحو • فحتى اذا افترضنا أن لدى
أفلاطون عقدة أوديب ، فإن السؤال يظل قائما عما اذا كانت مذهب
الفلسفية صادقة • فهذه النظريات لا تفسر بعيدا عن هذه الأسس
السيكولوجية • فكون الشخص مصابا بعقدة أوديب لا يجعل منه
سندا مضادا موثوقا به •

وكما أن برهان الموافقة له صورة خاصة من صور البرهان الاسناد ،
فبالمثل هناك برهان موافقة سلبي هو صورة خاصة من صور البرهان ضد
الخصم • ووفقا لهذه الصورة من صور البرهان ترفض نتيجة ما اذا قبلتها
جماعة لها مكانة سلبية • وعلى سبيل المثال •

هـ - يعتقد الشيوعيون أن المدارس يجب أن تكون غير معزولة •
المدارس يجب أن لا تكون غير معزولة •

من الواضح أن هذا البرهان محاولة لاثارة اتجاهات سلبية نحو
سياسة عدم العزل •

وهناك مبدأ جوهرى واحد ينطبق على كل من برهان الاسناد والخصم •
فاذا كان هناك موضوعا علاقة احتمالية قوية بين صدق أو كذب
قضية ونوع الشخص الذي يصدرها ، فحينئذ يمكن أن تستخدم تلك
العلاقة في برهان استقرائي صحيح • تصبح تلك العلاقة المقدمة الأولى

في قياس احصائي • وأي برهان يمضي من سمات الشخص الذي يصدر القضية الى صدق أو كذب القضية في غياب مثل هذه العلاقة الاحتمالية يكون برهانا غير صحيح دائما • غالبا ما تكون هذه البراهين المغلوطة أمثلة للغلط الناشئ عن التكوين (القسم الثالث) المثال (ج) من القسم الثالث ، وأيضا المثال (ج) من هذا القسم يوضح هذه النقطة •

٢١ - المماثلة (التمثيل) :

صورة من صور البرهان الاستقرائي التي تستخدم على نطاق واسع وهي تقوم على المقارنة بين (أشياء) موضوعات من نمطين مختلفين ، وعلى النحو التالي تجري المماثلة :

أ - من المعروف أن الأشياء (الموضوعات) التي هي من نوع واحد مماثلة لأشياء من نوع آخر في نقاط معينة • فأشياء النوع الثاني من المعروف أن لها خصائص (سمات) معينة وليس معروفا ما اذا كانت أشياء النوع الآخر لها نفس الخاصية أم لا ؟

وبالمماثلة نستنتج أنه لما كانت أشياء النوعين متشابهة في بعض النقاط فانها تكون متشابهة في نقاط أخرى أيضا • ولذلك فان أشياء النوع الثاني تكون لها أيضا الخاصية الاضافية (الزائدة) التي من المعروف أن تلك الأشياء من النوع الأول تمتلكها بالفعل • وعلى سبيل المثال •

ب - أجرى باحث في الطب تجارب على الفئران لتحديد آثار عقار جديد على بني الانسان • ويجد الباحث أن الفئران التي أجري عليها تجارب العقار الجديد ظهرت عليها آثار جانبية غير مرغوب فيها • وبالمماثلة قد يستنتج الباحث أنه لما كانت الفئران وبني الانسان متماثلين من الناحية الفسيولوجية ، فان من المحتمل أن العقار الجديد سيحدث آثارا جانبية غير مرغوب فيها اذا استخدمه الانسان •

هذا النوع من البرهان قد يصور على النحو التالي :

ج - الأشياء من النمط ك لها الخصائص س ، ر . . . الخ .

الأشياء من النمط «ق» لها الخصائص س ، ر . . . الخ .

الأشياء من النمط ك لها الخاصية ت .

الأشياء من النمط ق لها الخاصية ت .

في البرهان الوارد في المثال ب . الفئران هي أشياء النمط ك ، وبنو الانسان أشياء من النمط ق ، س ، . . . الخ هي الخصائص الفسيولوجية التي تشترك فيها الفئران مع الانسان . ت هي خاصية ظهور آثار جانبية غير مرغوب فيها نتيجة استخدام العقار الجديد .

وكغيرها من أنواع البراهين الاستقرائية الأخرى قد تكون المماثلات قوية أو ضعيفة . وتتوقف قوة أي تماثل أساسا على المشابهات بين نمطين من الأشياء موضع المقارنة . فأى نوعين من الأشياء يكونان متماثلين في نقاط كثيرة وغير متماثلين في نقاط أخرى كثيرة . والسؤال الحاسم بالنسبة لبرهان المماثلة هو هذا : هل الأشياء موضع المقارنة متماثلة بطرق تتفق مع البرهان ؟ والى أي مدى توجد تشابهات موافقة تقوي المماثلة ، والى أي مدى توجد مغايرات تضعف المماثلة . فالفئران والانسان يختلفان في نقاط كثيرة . ولكن السؤال موضع البحث في المثال «ب» هو سؤال فسيولوجي ، حتى ان التشابهات الفسيولوجية والتغايرات غير الفسيولوجية ليست بذات أهمية لذلك البرهان الخاص . وهالك بعض الأمثلة الاضافية :

د - لسنوات كثيرة تضمنت البراهين عن عجز الاتفاق الحكومي مماثلة بين اقتصاديات الحكومة والموارد المالية للأسرة ، وقد ثبت للناس أنه من الواضح أن تدبير موارد الأسرة بالفرق في الديون أكثر

فأكثر ما يمكن أن يؤدي الا الى خراب مالي . وبالمثل يستتجون أن سياسة العجز المستمرة في الانفاق الحكومي يمكن أن تؤدي الى كارثة اقتصادية وقومية . فهناك بين الحالتين مغايرات كثيرة على درجة عالية من الاتصال بالموضوع ، ولكي نذكر القليل منها تصدر الحكومة وتنظم النقد السائل وتجبى الضرائب وتمارس السيطرة على قيسة الفائدة ، وهذه قوى محروم منها رب الأسرة .

هـ - حاول بعض دعاة السلام في السطور التالية أن يبرهنوا على أن الحرب لا يمكن أبدا أن تكون وسيلة لتحقيق السلام أو العدالة أو الأخوة : فاذا ما زرعت قمحا حصدت قمحا واذا زرعت حنطة حصدت حنطة واذا زرعت شوكا فلا تتوقع أن تقطف فراولة . وبالمثل اذا زرعت كراهية وقتلا فلا يمكن أن تتوقع أن تجني سلاما وعدالة وأخوة . ان المغايرات بين أنواع النباتات في هذا المثال تضع تماثلا ضعيفا جدا . وأن البرهان الغائي والذي من المحتمل أنه أوسع البراهين استخداما في التدليل على وجود الله غالبا ما يرد صراحة في صورة مماثلة .

و - سأشرح بايجاز « كليمانتس » كيف أدرك هذه المسألة . أنظر حول العالم تأمل الكل وكل جزء منه ، ستجد أنه لا شيء سوى آلة واحدة عظيمة مقسمة الى عدد لا نهاية له من الآلات الأصغر ، التي تسمح مرة أخرى بالتقسيمات الفرعية الى درجة تتجاوز ما تستطيع حواس الانسان وقدراته أن تعيه وتفسره ، كل هذه الآلات المتباينة وحتى أجزاءها الدقيقة غاية الدقة . موفقة لبعضها في احكام ينال اعجاب كل البشر الذين تأملوها وعلى الدوام . هذا التطابق من الوسائل للغايات في كل أنحاء الطبيعة يماثل بالضبط ولو أنه يفوق كثيرا منتجات الاختراع البشري والتصميم البشري والفكر البشري وحكمة

البشر وفطنتهم (ذكاؤهم) ، ولذلك لما كانت الآثار يماثل كم منها الآخر ، كان لنا أن تتأدى الى أن نستدل بكل قواعد المماثلة على أن العلل أيضا متماثلة ، وأن مبدع الطبيعة مماثل نوعا ما لعقل الانسان وان كان حائزا على ملكات أكبر كثيرا تتناسب مع جلال العمل الذي أنجزه . بهذا البرهان وحده هل لنا أن نثبت في آن واحد وجود إله مماثل لعقل الانسان وذكائه^(١) ؟ تقيم هذه المماثلة مسألة معقدة لن نضطلع بالقيام بها . وتقدم لنا محاورات هيوم تحليلا مشرقا لهذا البرهان . يعطي هيوم بعض الأمثلة الاضافية كلما انطلقت على الأقل من التماثل القائم بين الحالات . فأنت تنتقص من الدليل بقدر متناسب مع هذا الانطلاق ، وقد تتأدى في نهاية الأمر الى مماثلة ضعيفة جدا من المسلم أنها عرضة للخطأ والشك . فبعد أن خبرنا دورة الدم في المخلوقات البشرية ليس ثمة شك لدينا في أنها تحدث في تيتوس وميفيوس .

ولكن عن الدم في الضفادع والأسماك ليس ثمة الا افتراض ظني ولكنه ظن قوي بالمماثلة . ان دورة الدم تحدث في الرجال والحيوانات الأخرى . وان الاستدلال بالمماثلة يكون أكثر ضعفا حينما نستدل على دورة العصارة في الخضروات من خبرتنا التي تقيد ، أن الدم يدور في الحيوانات . وأولئك الذين تسرعوا واتبعوا تلك المماثلة الناقصة وجدوا بالتجارب الأكثر دقة أنهم كانوا مخطئين^(٢) .

وتتوفر البراهين بالمماثلة في التراث الفلسفي . ونختتم هذا القسم بذكر مثالين اضافيين على جانب كبير من الأهمية :

(١) دافيد هيوم : محاورات في الدين الطبيعي ، الجزء الثاني .

(٢) نفس المصدر .

ح - تشتمل محاورات أفلاطون على قدر كبير من براهين المسائلة .
المسائلة احدى الصور المفضلة لدى سقراط . وعلى سبيل المثال في
محاورة الجمهورية لأفلاطون الكثير من البراهين الفرعية الواردة
في المحاورة على هيئة مسائلات .

وبالإضافة الى ذلك أن البرهان الرئيسي في المحاورة نوع من المسائلة .
فطبيعة العدالة في الفرد هي مدار الاهتمام الرئيسي في الكتاب . ومن
أجل استقصاء هذه المشكلة تفحص العدالة في الدولة على الاتساع . لأن
هذه هي العدالة في سفرها الكبير ، وعلى أساس المسائلة بين الدولة والفرد
تستخلص نتائج تتعلق بالعدالة في الفرد .

ط - غالبا ما يستخدم التماثل لمعالجة المشكلة الفلسفية الخاصة بالعقول
الأخرى فهذه هي المشكلة . الشخص منا يعي مباشرة حالات شعوره
كالاحساس بالألم ، ولكنه لا يستطيع أن يخبر عن الحالة الذهنية
لشخص آخر . اذا اعتقدنا كما نعمل جميعا أن الناس الآخرين لديهم
خبرات مسائلة بشتى الطرق لخبرتنا ، فلا بد وأن يكون ذلك على
أساس الاستدلال . فالبرهان المستخدم لتبرير اعتقادنا في عقول
أخرى ينظر اليه اعتباره تماثلا . فالناس الآخرين يتصرفون كما لو
كانوا يخبرون عن الفكر ، الشك ، الفرح ، الألم ، والحالات الأخرى
للعقل . سلوكهم مسائل لتجلبنا لمثل هذه الحالات العقلية . نحن
نستنتج عن طريق المسائلة أن هذه التجليات ترجع في الآخرين كما
في أنفسنا الى حالات الشعور . وبهذه الطريقة نسعى لاقامة
وجود لعقول أخرى بجانب عقولنا .

ويوضح برهان التماثل مرة أخرى أهمية ما تحمله البراهين الاستقرائية
من معلومات بالإضافة الى تلك (المعلومات) المعطاة في المقدمات . ولتقييم
قوة المسائلة من الضروري أن نحدد موافقة النقاط التي تماثل فيها

الموضوعات من مختلف الأنواع للغرض الذي من أجله تجري المماثلة .
هذه الموافقة للغرض لا يمكن أن يحددها المنطق وحده . فنوع الموافقة التي
هي موضع البحث في براهين المماثلة تشتمل على معلومات واقعية . فالمعرفة
البيولوجية لا بد من إيرادها لتحديد أي المماثلات والاختلافات موافقة
للمسألة البيولوجية ، كما هو الحال في المثال (ب) . والمعلومات الاقتصادية
مطلوبة لتحديد المماثلات والاختلافات الموافقة للغرض بخصوص المسألة
الاقتصادية ، كما هو الحال في المثال «د» . هذه البراهين شأنها في ذلك
شأن معظم البراهين الاستقرائية تجري في حضور خلفية كبرى من
المعلومات العامة . وهذه المعرفة العامة لا بد من إيرادها ووضعها في
الحسبان لتقييم قوة التماثل (المماثلة) .

٢٢ - البراهين العلية والأغاليط العلية :

إن خلفيتنا العامة من المعرفة العلية والحس المشترك تتضمن معرفة
الكثير جدا من العلاقات العلية وتستخدم مثل هذه المعرفة كأساس
لاستدلالاتنا . مما نلاحظه مباشرة من الحوادث والأشياء التي ليست في
متناول ملاحظتنا المباشرة . أنها تدخل في تفسيرات عليية وهي ملحق
ضروري للفعل العقلي . وعلى سبيل المثال :

أ - تنتشل جثة من النهر ويشرّح الطيب الجثة لتحديد أسباب الوفاة ،
ويفحص محتويات الرئتين والمعدة وتحليل الدم ومعاينة الأعضاء ،
يجد أن الموت لا يعود إلى الفرق بل إلى التسمم . تعتمد تبيجه على
معرفة واسعة بالآثار الجسمانية لمختلف الأفعال . هذه حالة من حالات
استنتاج الأسباب حين تلاحظ الآثار (المعلومات) وعلى العكس من
ذلك توجد حالات نستدل فيها على المعلومات من ملاحظة العلة :

ب - يلاحظ حارس الغابة برقاً يصعق غابة يابسة . وعلى أساس معرفته

العلية يستدل أن حريقا في الغابة سوف ينتج عنه .
وأحيانا ما يكون في مقدورنا أن نأتي بعلة من العلل سوف تنتج
بدورها (أثرا) معلولا مرغوبا فيه .

ج - تنتشر السحب ببلورات صغيرة من يوديد الفضة لكي تساعد على
تكوين قطرات الماء التي تتساقط على صورة المطر .

في المثال «ج» كما في المثال «ب» هناك استدلال من العلة السببية
المعلول على أساس معرفة العلاقات العلية . وأكثر من ذلك لدينا تفسير
للمعلول في كل الأمثلة السالفة . مات الضحية لأنه تجرع السم . واشتعلت
النيران في الغابة لأن البرق صعقها . وتساقط المطر لأن السحب انتشرت
فيها الحبيبات البلورية . وبغض النظر عن الغرض من مثل هذه الاستدلالات،
تتوقف الثقة في النتائج على وجود علاقات عليية معينة . وعندما نحول
هذه الاستدلالات لغرض التحليل المنطقي الى براهين يتعين علينا أن نضمنها
مقدمات تقرر أن العلاقات العلية المناسبة قائمة . لنفحص البرهان التالي :

د - كانت مسز سميث فزعة من الخفافيش أثناء حملها .
وليد مسز سميث سيكون موشوما .

هذا البرهان بحالته الراهنة لا هو صحيح استنباطيا ، ولا هو صحيح
استقرائيا ، لأنه يحتاج الى مقدمة تقرر أن هناك علاقة عليية بين فزع الأم
وكون الطفل موشوما .

هـ - اذا كانت امرأة حامل فزعة فيسبب ذلك لوليدها أن يكون موشوما .
كانت مسز سميث فزعة من الخفافيش أثناء حملها .
وليد مسز سميث سيكون موشوما .

والآن البرهان صحيح منطقيا ، في واقع الأمر صحيح استنباطيا .
المقدمة الأولى باطلة ولكن المنطق ليس معنيا بهذا .

انه عندما نحول انتباهنا الى البراهين المستخدمة لتبرير قضايا عن العلاقات العلية تنشأ اعتبارات منظرية هامة . وفي هذا المجال (النطاق) نجد أخطاء منظرية أساسية نطلق عليها الأغاليط المنظرية . فكثير من الخرافات كتلك التي تعبر المقدمة الأولى من الرهان الوارد في المثال «هـ» هي تصورات خاطئة عن العلاقات العلية ويسكن أن يعود الكثير من هذه الأخطاء الى استدلال خاطيء . ان الانتشار الواسع للخرافات يشهد بأهمية الأغاليط العلية ولكن هذه الأغلاط المنظرية ليست محدودة بحالات الخرافة ، ان الحذر لازم . وان مفهوم العلاقة العلية من المفاهيم الصعبة حقا . فهناك حوار فلسفي دائر بصدد التحليل الصحيح وبخصوص انشاء معرفة عن العلاقات العلية . ولحسن الحظ فان الأغاليط العلية التي سنناقشها أساسية لدرجة أن تحديدها لا يتوقف على الدقة التامة لتحليل العلاقات العلية . وأول الأغاليط العلية كان يطلق عليه تقليديا « بعقبه اذن بسببه » التي يمكن أن تترجم الى بعده اذن بسببه ، وسنطلق عليها « الغلط الناشئ عن استنتاج علاقة العلية من مجرد علاقة التبعية . وهذه الأغلوطة تتضمن أن «ب» كان معلولا له المجرد أن ب تبع أ .

وخطب المعسكر السياسي مليئة بشواهد لهذه الأغلوطة .

و - في ظل حكم ولسون دخلنا الحرب العالمية الأولى . وأثناء حكم روزفلت أصبحنا منغمسين في الحرب العالمية الثانية ، ومع ترومان أتت الحرب الكورية . من المتوقع أن يستخلص المستمع نتيجة مؤداها أن الحكومات الديمقراطية هي سبب دخولنا الحرب .

ان الأفكار الطيبة الشائعة غالبا ما تقوم على أساس هذه الأغلوطة

« بعقبه اذن بسببه » .

ز - أصيب العم هاري بيرد أخذ في الاستمرار . لذلك تعاطى جرعات

كثير من فيتامين «ج» أزال البر سريعا . في هذه الحالة يفترض أن كثير من فيتامين «ج» هو السبب في الشفاء . ولكن كل ملاحظناه هو أن البرد زال بعد تناول فيتامين «ج» . فالحقيقة القائلة بأن البرد عسوما يستمر فقط لبضعة أيام بصرف النظر عن العلاج ، نجعل من اليسير أن ننسب (نعزو) قوى شافية الى كل أصناف الأشياء التي لاقية لها بالفعل .

ان أغلوطه « بعقبه اذن بسببه » غالبا ما ترتبط بأغلوطه الاحصاءات غير الكافية كما في المثال «ز» ، غير أنه لا حاجة به لأن يكون كذلك .

ح - يروي أن الصينيين القدماء اعتقدوا أن خسوف القمر عبارة عن تين التهم القمر ، فيطلقون النار لافزاع التين فيذهب بعيدا تاركا القمر خلفه . كانت محاولاتهم ناجحة دائما لأن القمر دوما كان يعود الى الظهور ، فاستنتجوا أن هناك علاقة عليية بين اطلاق الألعاب النارية وعودة القمر . هذا المثال يتضمن شواهد كثيرة . ولذلك ليس حالة من حالات الاحصاءات غير الكافية . الا أنه يوضح أغلوطه « بعقبه اذن بسببه » . ان أغلوطه « بعقبه اذن بسببه » هي أغلوطه استنتاج أنه توجد علاقة عليية اعتمادا على أدلة غير كافية . انها تؤدي الى خطأ أخذ علاقة المطابقة على أنها علاقة عليية .

والتوعان الباقيان من الأغاليط العلية يتألفان من خطأ أخذ العلاقة العلية لأحدهما على أنها للآخر . فكل منها يأخذ صورة استنتاج أن أ علة ب من حقيقة أن أ ، ب مرتبطان عليا .

ان الأغلوطه العلية الثانية هي أغلوطه الخلط بين العلة والمعلول . فحتى عندما تكون هناك بحق علاقة عليية بين حادثتين . فمن الممكن اعتبار العلة معلولا والمعلول علة .

ط - لاحظ أحد المصلحين الانجليز في القرن التاسع عشر أن كل فلاح

راشد وكادح يمتلك على الأقل بقرة أو بقرتين • وأولئك الذين يمتلكون كانوا في العادة كسالى ومخمورين • أوصى باعطاء بقرة لأي فلاح لا يمتلك واحدة ، لكي يجعل منه فلاحا راشدا وكادحا •

ان الاغلوطة العلية الثالثة هي اغلوطة العلة المشتركة : فقد ترتبط حادثتان عليا حتى وان لم تكن احدهما علة الأخرى • وبدلا من ذلك قد تكون الحادثتان معلولتين لحادثة ثالثة هي العلة لكل حادثة من الحوادث ، وعلى سبيل المثال :

ي - ان حالات العاصفة قد تجعل البارومتر ينخفض ومياه النهر ترتفع • انخفاض البارومتر ليس سببا لارتفاع مياه النهر • وارتفاع ماء النهر ليس سببا لانخفاض الضغط البارومتري • ان الخطأ الذي يمكن أن يحدث هو أن نفترض أن واحدة من المعلومات للعلة العامة هي لمعلول آخر ، طالما كنا نتجاهل الحادثة الثالثة التي هي العلة المشتركة لكليهما • ليس من المحتمل لأي فرد أن يرتكب مثل هذا الخطأ في حالة البارومتر والنهر ولكن الخطأ يحدث في حالات أخرى •

ك - يقول الناس أن التلفزيون يهدم الأخلاق المعاصرة ، وبالفعل من المحتمل أن هناك تأثيرات ثقافية شاملة تنتج البرامج التلفزيوني الساري والذي يعتبر افسادا أخلاقيا • من الواضح تماما أن مراجعة شاملة لبرامج التلفزيون من الصعب أن تقضي الى تجديد أخلاقي •

ل - جون طالب مستجد في الكلية ينته في الكلام وخجول جدا مع الفتيات ، يقترح عليه زميله أن يأخذ دروسا في الكلام لكي يشفى من التهمة ، وكنتيجة لذلك لن يشعر بعناء كثير ن الفتيات • يعتقد زميله أن التهمة هي علة خجله مع الفتيات وكواقع فان كلا من التهمة والخجل أعراض لمشكلة سيكولوجية (كامنة) •

وهاك مثالا آخر لأغلوطة عليه .

م - تحكى القصة أن امرأة شابة متزوجة كانت تعمل لنيل درجة الماجستير، ولدى قراءتها لدراسة عن السلوك الجنسي تعلمت ان المتقدمين يفضلون عموما أن تكون الأنوار مضاءة أثناء اللقاء الجنسي ، بينما غير المتقدمين ذهنيا يفضلون عموما أن تكون الأنوار مطفأة . ولما كانت امتحانات الماجستير على وشك أن تؤدي قررت أن يترك زوجها الأنوار مضاءة على أمل أن ذلك يحسن فرص اجتياز الامتحانات تعيين الأغلوطة العلية في هذا المثال متروك للقارىء .

٢٧ - الفروض :

لا يستطيع أحد في وقتنا الحاضر أن لا يتأثر بلمدى الذي بلغه العلم الحديث في تسكيننا من الفهم والتنبؤ والتحكم في الطبيعة ، وقد امتدحت هذه المنجزات كثيرا ولا حاجة بنا هنا لأن نضيف الى الثناء ، ولكن من الأوفق لنا أن نلفت النظر الى دور البراهين الاستقرائية في العلم ، لأننا نستطيع أن نقدر تمام التقدير قوة وأهمية الاستقراء حين نفحص نوع الاستدلال المستخدم في العلم .

من الذائع والمشهور أن قوة العلم تكسن في قدرته على اقامة فروض بعيدة المدى عن الطبيعة مبنية على أساس البيئة موضع الملاحظة . وسيكون واجبنا في هذا القسم فحص أنواع البرهان الاستقرائي التي ترد حين تستخدم البيئة موضع الملاحظة في تأييد أو تنفيذ الفروض العلمية . وهذه البراهين غالبا معقدة وخادعة في تفصيلاتها . ولكنها تعرض في بناء منطقي شامل هو من البساطة بحيث يكفي لفحصها فحصا مجددا في معالجة قصيرة نسبيا .

في نفس الوقت من الهام أن ندرك أننا سنرتاد منطقة نزاع ، لأن

التحليل التام للبراهين من هذا النوع واحد من أكثر مشكلات المنطق الاستقرائي المعاصر ازعاجا . ومنذ البداية يجب أن يكون واضحا لدينا معنى كلمة « فرض » . أحيانا ما تقام تمييزات شتى بين الفروض والنظريات والقوانين . وسيكون مأمونا لأغراضنا أن تتجاهل هذه التمييزات (الفروض) ونستخدم الحد « فرض » استخداما واسعا بدرجة كافية لأن تشملها جميعا .

واذن ففي استخدامنا للفظ « فرض تعين قوانين كبلر » عن حركة الأفلاك ونظرية اينشتين عن النسبة كفروض . وكما نستخدم الحد تعمل القضية كفرض اذا أخذت كمقدمة لكي يسكن فحص نتائجها المنطقية ومقارنتها بالوقائع التي يمكن تأكيدها بالملاحظة ، حين تكون المقارنة موثوقة ، أي حين يتبين صدق نتيجة فرض تكون شاهدا مؤيدا للفرض ، وحين يتبين كذب نتيجة فرض ، فانها تكون شاهدا مضادا للفرض . ويكون الفرض مؤيدا اذا أيده الدليل الاستقرائي تأييدا كافيا . وهناك درجات للتأييد . قد يكون الفرض مؤيدا تأييدا قويا أو متوسطا أو طفيفا . وبالمثل فان هناك درجات عندها يكون الفرض مؤيدا بشاهد . فالشاهد المؤيد الوارد (المعطى) قد يضفي على الفرض تأييدا معتبرا أو تأييدا طفيفا فقط . حقا انه في حالات خاصة معينة قد يؤيد الشاهد المؤيد بالفعل الفرض على الاطلاق . هذه مسائل سنتناولها بالبحث .

قد ترد قائلنا من أنماط كثيرة مختلفة كفروض على سبيل المثال ، بعض الفروض تعميمات كلية وبعضها تعميمات احصائية .

أ - وفقا لقانون « هوك » ان القوة المطلوبة لانتاج (لاحتاد) تشويه في شيء مطاط (وذلك كالزبرك من الصلب) تتناسب مباشرة مع مقدار التشويه . وقد لوحظ أن الزبرك يستطيل بمقدار بوصة واحدة حين تستخدم قوة مقدارها خمسة أرطال . والآن تستخدم

قوة مقدارها عشرة أرتال • يترتب على ذلك أن الزبرك يستطيع
بمقدار بوصتين • اذا استطل الزبرك حقا بمقدارها بوصتين ، فان
هذا يؤسس شاهدا مؤيدا لقانون هوك •

ب - اذا رميت قطعة جيدة من النقود مرارا فان وجوها ومقلوباتها
تقع عشوائيا وبالتساوي غالبا على المدى الطويل ، ويمكن بيان أن
هناك احتمالا بنسبة ٩٥٪ أن المائة رمية لمثل هذه العملة سوف
تحتوي على ما بين ٤٠ ، ٦٠ رمية على الوجه • لنفحص الفرض القائل
بأن عملة معينة جيدة أن تجارب عديدة قد عملت مع هذه العملة •
(كل تجربة تشمل على مائة رمية) في كل حالة يكون عدد الرميات على
الوجه ما بين ٤٠ ، ٦٠ • وفي ظل ظروف ملائمة تؤيد هذه النتائج
الفرض القائل بأن العملة جيدة •

هذه الأمثلة تتماثل في بعض النقاط ، ولكن هناك اختلافات هامة •
ان الفرض في المثال أ تعميم كلي انه يسمح لنا أن نستنبط أن الزبرك
سيطول بمقدار بوصتين • الفرض في المثال «ب» تعميم احصائي ، في
هذه الحالة ستكون النتيجة التي نحصل عليها والقائلة بأن الرميات على
الوجه ما بين ٤٠ ، ٦٠ رمية ستكون استقرارا • أن الاستنباط في المثال
(أ) يمكن أن يوضع في صورة اثبات المقدم (القسم السابع) • ان
الاستقرار في المثال «ب» يسكن تمثيله باعتباره قياسا احصائيا (القسم
١٨) • بعد أن افترضنا أن هناك تماثلات هامة بين تأييد الفروض الاحصائية
والكلية تتوقف عن مناقشة تأييد الفروض الاحصائية ، تزودنا الاحصاءات
الرياضية بمناهج سديدة في تناول المشكلات من هذا النوع • ومن الآن
فصاعد نحصر اهتمامنا في تأييد الفروض من حيث لواحقها الاستنباطية •
هذا النوع من البرهان غالبا ما يسمى « المنهج الفرضي الاستنباطي » •

ويتضح هذا المنهج بالمثال «أ» وكما حددت خصائصه مرارا • يتألف
المنهج الفرضي الاستنباطي أن :

١ - إقامة فرض •

٢ - استنباط نتائج من هذا الفرض •

٣ - الفحص بالملاحظة لنرى ما اذا كانت هذه النتائج صادقة •

وبتسمية النتائج المستنبطة « التنبؤات على الملاحظة » يكون لدينا
الشكل التالي :

ج - الفرض •

التنبؤ القائم على الملاحظة •

الانتقال من الفرض الى التنبؤ القائم على الملاحظة يفترض أن يكون
استنباطيا •

والانتقال من صدق التنبؤات القائمة على الملاحظة الى صدق الفروض
من المفترض أن يكون استقرائيا • أول شيء نلاحظه هو أن الفرض في
المثال أ - قانون هوك - هو قضية عامة عن سلوك الأجسام الماطة
تحت تأثير قوة من القوى المؤثرة في تغيير الشكل ، والفرض على هذا
النحو لا يستوجب بذاته وقوع أية أحداث معينة • فالفرض ليس المقدمة
الوحيدة في الاستنباط • انه لا ينتج من الفروض وحدها ، أن الزنبرك
سيطول بمقدار بوصتين • أضف الى ذلك أن المقدمات المطلوبة هي تلك
التي تخبرنا عن قوة الشد للزنبرك وكم من القوة تستخدم في شده •
هذه هي الظروف التي في ظلها يختبر قانون هوك •

والمقدمات التي تقرر هذه الوقائع تسمى « قضايا الشروط الأولية »
في كل حالة ، وليس بالضبط المثال «أ» استنباط التنبؤات القائمة على

الملاحظة لتأييد الفروض يتطلب مقدمات تشكل شروطاً أولية . فالشكل «ج» شكل ناقص ، اذا كان للاستنباط أن يكون صحيحاً فلا بد له من أن يأخذ الصورة التالية :

د - الفرض (قانون هوك) .

قضايا الشروط الأولية (قوة مقدارها خمسة أرتال تطيل الزنبرك

بوصة واحدة) .

وقوة مقدارها عشرة أرتال تستخدم في الشد .

التنبؤ القائم على الملاحظة : الزنبرك سيطول بمقدار بوصتين .

في المثال البسيط «أ» ليس ثمة صعوبة في تأكيد الشروط الأولية، وليس ثمة صعوبة في اكتشاف ما اذا كان التنبؤ القائم على الملاحظة صادقا . في الأمثلة الأكثر تعقيدا تمثل هذه المسائل صعوبة أكبر .

هـ - باستخدام نظرية أينشتين في النسبية العامة كفرض ، استنبط أينشتين أن الأشعة الضوئية المارة بالقرب من الشمس تنعطف في أثناء كسوف الشمس . سنة ١٩١٩م جرت الملاحظات التي أثبت أنها في اتفاق تام مع الانحراف الذي تنبأ به أينشتين ، وقد تأكدت نظرية أينشتين بطريقة درامية بما أسفرت هذه الملاحظات . المثال «هـ» كالمثال «أ» له الصورة «د» الا أنه في هذه الحالة تحقيق قضايا الشروط الأولية وتحقيق التنبؤ القائم على الملاحظة ، والمستنبط يكون أكثر تعقيدا . وعلى سبيل المثال يتوقف مقدار الانحراف على كتلة الشمس . وهكذا فان قضايا الشروط الأولية ينبغي أن تتضمن قضية عن كتلة الشمس . هذا لا يمكن التأكد منه بواسطة الملاحظة المباشرة . انه ينبغي حسابه (تقديره) باستخدام مناهج نظرية معدة اعدادا حسنا . وبالمثل فان انحراف أشعة الضوء لا يمكن

أن يلاحظ مباشرة . ولا بد من استنتاجه من المواضع النسبية
لنقط (بقع) على الألواح الفوتوغرافية بواسطة مناهج مؤسسة
تأسيسا جيدا .

تتضمن الاستدلالات المستخدمة في المثال «هـ» لاقامة قضايا
الشروط الأولية فروضا مساعدة ، ويتضمن الاستدلال المستخدم لتعيين
صدق التنبؤ القائم على الملاحظة فروضا أخرى مساعدة . وفي هذا الصدد
المثال «هـ» مثال نمطي تماما . هذه الفروض المشاهدة هي فروض تأيدت
سابقا وتؤكد استقلالها بالبحث العلمي . من بين الفروض
المساعدة المستخدمة لتأسيس صدق التنبؤ القائم على الملاحظة فروض تتعلق
بالتأثيرات الكيميائية للضوء على المستحلبات الفوتوغرافية ، والفروض
البصرية المتعلقة بسلوك الضوء المار خلال المناظير الفلكية . يمكن أن
تستخدم الفروض المساعدة لأنها تأكدت الى درجة عالية ، ولكن هذا
لا يؤكد اطلاقا أنها لا يمكن أبدا أن تكون غير مؤيدة بما تفسر عنه
النتائج العلمية المستقبلية .

وحيث أننا نفحص البناء المنطقي للمنهج الفرضي الاستنباطي .
نفحص الشكل «د» في ظل بعض الافتراضات البسيطة . ولكي نبدأ بهذا
نفترض أن أية فروض مساعدة مستخدمة في اقامة قضايا الشروط الأولية،
أو لتأسيس صدق أو كذب التنبؤ القائم على الملاحظة - صادقة - .
في واقع الأمر لنفترض أكثر أن قضايا الشروط الأولية صادقة مع اننا
قد حددنا تحديدا صحيحا صدق أو كذب التنبؤ القائم على الملاحظة .
في ظل هذه الافتراضات لدينا برهان استنباطي صحيح ذو مقدمة واحدة
فقط صدقها موضع تساؤل . لنفترض من الآن أن البرهان له نتيجة
كاذبة ، فماذا نستطيع أن نقول عن المقدمة موضع التساؤل ؟ الاجابة عن

هذا السؤال سهلة • فالبرهان الاستنباطي الصحيح ذو النتيجة الكاذبة لا بد وأن تكون له على الأقل مقدمة كاذبة ، ولما كان الفرض وفقا لافتراضاتنا هو المقدمة الوحيدة التي من المحتمل أن تكون كاذبة ، فيجب أن نستنتج أن الفرض كاذب • وفي هذه الحالة يكون الفرض قطعاً غير مؤيد • لدينا شاهد على انكار التالي (القسم السابع) •

و — اذا كان الفرض صادقا • كان التنبؤ عندئذ صادقا (حيث أننا افترضنا أن قضايا الشروط الأولية صادقة) •

التنبؤ ليس صادقا اذن الفرض ليس صادقا •

ان قطعية عدم الاثبات ترتكز بالطبع على افتراضاتنا البسيطة • ان الطريق الوحيد لامكان أن يكون فرض ما صحيحا هو أن يكون مؤيدا (مدعما) في وجه شاهد من شواهد عدم التأيد ، اما برفض قضية الشروط الأولية ، أو بتقرير أن التنبؤ القائم على الملاحظة صادق على الرغم من ذلك • ونحن بافتراضاتنا البسيطة استبعدنا كلا من هذين الاحتمالين • الا أنه في التطبيق توجد حالات فيها نستبقي الفرض ونعدل أحكامنا عن الشروط الأولية أو عن كذب التنبؤ القائم على الملاحظة • وهناك أمثلة مشهورة في تاريخ العلم تصور التطبيق الناتج لهذا المسلك (الاجراء) •

ز — قبيل اكتشاف الكوكب نبتون وجد أن أورانيوس يتحرك في مدار مختلف عن مدار المنتبأ به ، على أساس نظرية نيوتن ، والشروط الأولية التي تتضمن الأجرام المعروفة في النظم الشمسي • فبدلا من رفض نظرية نيوتن — قام آدمز وليفييري بالتسليم بوجود الكوكب نيوتن لتعليل اضطراب حركة الكوكب أورانيوس • وقد اكتشف نيوتن فيما بعد بالملاحظة بالتلسكوب (المنظار الفلكي) وبمراجعة الشروط الأولية المتعلقة بوقائع من الكوكب « نبتون » أصبح من الممكن استنباط المدار الصحيح للكوكب أورانيوس • وقد أدى

اجراء آخر مسائل الى اكتشاف الكوكب « بلوتو » وهذا الاجراء
ليس ناجحا دائما .

ح - حاول ليفيريه أن يفسر الاضطرابات المعروفة في مدار الكوكب
عطارد بالتسليم بأن الكوكب « فولكان » له مدار أصغر من مدار
عطارد . وقد فشلت كل محاولة لتحديد موضع الكوكب فولكان
انه فقط عندما حلت نظرية أينشتين في النسبية العامة محل نظرية
نيوتن فسر مدار الكوكب عطارد تفسيراً مرضياً والوقائع الملاحظة
المتعلقة بحركة عطارد أضحت غير مؤيدة لنظرية نيوتن .

وأحد المعاني الهامة المستخلصة من الأمثلة السابقة هو هذا :

ان عدم التأيد الواضح لفرض من الفروض لا يعالج معالجة مرضية
حتى تكون لدينا الأسس الصالحة للقيام بتنبؤ صحيح . اذا طرح الفرض
لا بد أن يحل محله فرض من الفروض التي تقوم على صحتها بيئة أخرى .
وعلى سبيل المثال : النسبية العامة لم تتأيد لمجرد قدرتها على تفسير
مدار الكوكب عطارد . وقدرتها على التنبؤ بنتائج الملاحظات أثناء
الكسوف الشمسي (المثال هـ) هي بيئة مستقلة . اذا عدلت قضايا
الشروط الأولية فلا بد وأن تكون هناك بيئة مستقلة على أن القضايا التي
روجعت صحيحة . وعلى سبيل المثال : كان لا بد من تحديد موقع
الكوكب نبتون « تلسكوبيا » . اذا كانت الفروض المساعدة لا بد وأن
تراجع فلا بد وأن تكون هناك بيئة مستقلة لصحة الفروض موضع
المراجعة . يرينا المثال « ز » عرضاً أن الفروض ليست بحاجة لأن تكون
قضايا كلية . حين حاول آدمز وليفيريه تفسير اضطرابات الكوكب
أورانوس (أقاما فرضاً مؤداه أنه يوجد كوكب لم يكتشف سابقاً) .
هذا الفرض في ارتباطه بنظرية نيوتن والشروط الأولية الأخرى ، سمح
باستنباط المواقع الملاحظة للكوكب « أورانوس » « افتراضاً صدق نظرية

نيوتن وأخذت الوقائع الملاحظة لتأييد الفرض القائل بوجود نبتون » •
وبعد ملاحظة أن القضايا المفردة يسكن معالجتها كفروض نستمر في تركيز
الانتباه على تأييد الفروض الكلية •

والمسألة الثانية التي يجب أن نأخذها في الاعتبار هي أكثر وأشد
صعوبة ، فإذا قدمنا برهاناً استنباطياً صحيحاً ذا مقدمة واحدة أو فرض
موضع تساؤل ، ولنفترض أن هذا البرهان له نتيجة صادقة ، فماذا نستطيع
أن نستنتج بصدد المقدمة موضع التساؤل ؟ استنباطياً لا نستطيع أن
نستخلص نتيجة أيأ كانت • البرهان التالي مثال للغلط الناشئ عن اثبات
التالي (القسم السابع) :

ط - إذا كان الفرض صادقاً فالنتبؤ اذن صادق
النتبؤ صادق اذن الفرض صادق

ومع ذلك من المعري أن نفترض أن البرهان الوارد في المثال (ط)
برهان استقرائي صحيح • لا نريد أن نقول أن البراهين مثل «ط» تثبت
حنماً أن الفروض صادقة • ولكن يبدو أن هناك سبباً معقولاً للاعتقاد
بأنها تؤيد الفرض وتضفي عليه وزناً أو تؤيده الى حد ما • ويبدو أنه
كثيراً ما يستخدم العلماء البراهين من مثال البرهان «ط» ، وأنه من غير
المعقول أن ننكر صحة البراهين الاستقرائية التي يرتكز عليها العلم •
ولسوء الحظ المظاهر خادعة ، فالبراهين من مثال «ط» ضعيفة للغاية •
حقاً ان لم تكن صحيحة بالكلية ، حتى عندما ننظر اليها كبراهين استقرائية •
المشكلة هنا هي أن البرهان «ط» مثال للتبسيط المفرط في حالة البرهان
الاستقرائي الصحيح المستخدم في تأييد الفروض العلمية • ويحذف
البرهان «ط» بوجه خاص وجهين أساسيين من أوجه البرهان • وبالنظر
الى هذه الحقيقة نلاحظ أن عرض المثالين (البرهانين) آ ب كان عرضاً

ناقصا . ان الوجه الاضافي الاول من أوجه تأييد البرهان الاستقرائي والذي يجب أن نفحصه ، هو تأثير الفروض البديلة على الحالة موضع البحث . السؤال هو : ما الفرص المتاحة لأن يكون التنبؤ المستنبط صادقا ؟ اذا كان الفرض الذي نختبره كاذبا والفرض الآخر صادقا قد تعاد صياغة السؤال نفسه .

هل ثمة فروض أخرى تتأيد بقوة بنفس النتيجة الحاضرة ؟ لنفحص مثال آخر :

ي - غالبا ما يحكى لصغار الصبية أن البثور يمكن أن تزول بحكها بالبصل . (تؤتي مثل هذه العلاجات ثمارها غالبا) . الفرض هو أن الحك بالبصل يشفي البثور . الشروط الأولية هي أن جوني مصاب ببثور ويحك البثور بالبصل . التنبؤ القائم على الملاحظة هو أن بثور جوني ستزول وتختفي . بالفعل بثور جوني تختفي . وهذا يؤسس بيئة مؤيدة للفرض . هل يكون الفرض قد تأيد بهذه الملاحظة ؟ من المهم ادراك أن هناك تفسيراً بديلاً للعلاج تؤيده على الأقل وبنفس القدر النتائج ذاتها . لقد اقترح الفرض أن البثور أعراض سيكوسوماتية يمكن علاجها بالايحاء . فآية طريقة من طرق العلاج يعتقد المريض مخلصا في فاعليتها تكون ذات أثر بالفعل - ان الاعتقاد في العلاج أولى من العلاج الذي يحدث الشفاء - اذا كان هذا الفرض البديل صحيحا كان الحك بالعنب فعالا بنفس الدرجة . وكذلك الأنشودة اليومية « ماري عندها حمل صغير » ، بشرط أن يعتقد المريض في هذه العلاجات . فالحقيقة القائلة بأن النتيجة موضع الملاحظة شاهد مؤيد لفرض آخر تقلل من تأييد الفرض القائل بأن البصل يشفي البثور . المثال «ط» يصور المشكلة التي ربما كانت أكثر خطورة في منطق

تأييد الفروض . أن الشكل «د» يحدد مفهوم الشاهد المؤيد لفرض من الفروض . فإن شاهد للبرهان «د» حيث النتيجة صادقة هو شاهد مؤيد للفرض الذي يقوم باعتباره مقدمته الأولى . إذا كتبنا الشكل الذي يحتوي فقط على القضايا التي من المحتمل تأييدها ظنيا ، كان لدينا الاستنباط التالي الناقص والذي يتطلب مقدمة إضافية كي يكون صحيحا .

ك - قضايا الشروط الأولية . التنبؤ القائم على الملاحظة .

يسكن القول بوجه عام أنه من الممكن إضافة مجموعة متباينة من القضايا الى الاستنباط الناقص لجعله صحيحا . ولذلك يمكن أن تؤخذ أية قضية كهذه على أنها فرض ، ويسكن أن يكون لها شاهد مؤيد في الحقيقة القائلة بأن التنبؤ القائم على الملاحظة صحيح . فضلا عن ذلك هناك قضايا أخرى من قضايا الشروط الأولية صادقة تماما مثل تلك القضايا المستخدمة فعلا والتي يمكن أن تظهر في المثال «ك» . وحين تستبدل قضايا الشروط الأولية في المثال «ك» بالقضايا البديلة للشروط الأولية ، فإن فروضا إضافية بديلة تصبح قابلة لأن تسمح بالاستنباط الصحيح لنفس التنبؤ القائم على الملاحظة . ولذلك فإن الحقيقة القائلة بأن التنبؤ القائم على الملاحظة صادق ، هي شاهد مؤيد لهذه الفروض البديلة أيضا . وهناك في واقع الأمر عدد لا نهاية له من الفروض تشمل الواقعة الملاحظة شاهدا مؤيدا لها . والمشكلة هي أن نختار الفروض من بين تلك الفروض التي يمكن أن تستخدم لاستنباط التنبؤ القائم على الملاحظة ، والذي من المحتمل أن يكون صادقا .

يصدق الموقف نفسه على أي عدد محدود من الشواهد المؤيدة . لننظر قانون هوك مرة أخرى . ولنفترض أنه اختبر عددا من المرات . ان النتائج بالنسبة لأحد الأشياء المطاطة كالزبرك الصلب في المثال «أ»

تعرض بالرسم البياني في الشكل رقم ٢ . الحقيقة القائلة بأن قانون هوك يصدق على كل الأشياء المطاطة في كل الأزمنة والامكنة وليس على زنبرك صلب واحد فحسب تقوى هذه النقطة .

بيانيا يقول هوك ان رسم التشويه في مقابل قوة الاتشاء انسا هو خط مستقيم ، ولذلك كان الخط الجسم في الشكل الثاني مثلا لقانون هوك ، والنقط المحيطة به ممثلة لنتائج الاختبار ، والخط المتكسر مثلا لفرض بديل . وتستخدم هذه النتائج كشواهد مؤيدة له .

ويمكن رسم عدد غير محدود من المنحنيات عبر النقط التي بين الحلقات . بالضع نستطيع دائما أن نجري اختبارات اضافية كي لا تؤيد الفرض المتشل في الخط المتكسر في الرسم البياني ، ولكن بالنسبة لأي عدد محدود من الاختبارات الاضافية يكون هناك دائما عدد غير محدود من الفروض الاضافية . والمشكلة هي على أي الأسس يمكن أن يقبل قانون هوك ، وترفض الفروض البديله في ضوء الحقيقة القائلة بأن البدائل لا يمكن أن تكون كلها غير مؤيدة ، بأي قدر محدود من الاختبارات تؤدي هذه المشكلة الى فحص الوجه الثاني من أوجه التأيد ، التي يجب أن تضاف الى البراهين . من الصورة الواردة في المثال «ط» ، ولكسي نحدد المدى الذي يصل اليه تأييد شاهد مؤيد لفرض من الفروض ، من الضروري تقدير الاحتمالية الأولية لذلك الفرض . والاحتمالية الأولية من الفروض دون نظر للشواهد المؤيدة هي احتمالية كونه صادقا . الاحتمالية الأولية مستقلة منطقيا عن اختبار الفروض من حيث النتائج المستبطة .

ليس للفظه « أولى » في هذه السياق مدلول زماني . وقد تقدر الاحتمالية الأولية قبل أو بعد أن نختبر الشواهد المؤيدة ، والمسألة أن ذلك الاختبار للشواهد المؤيدة لا يؤثر على تقدير الاحتمالية الأولية .

لقد دخلنا الآن أشد مناطق الخلاف والنزاع في ذلك القطاع المشير

للجدل من هذا القسم ، لأن هناك شيئا من عدم الاتفاق بين الخبراء فيما يختص بالطبيعة الدقيقة للاحتسالات الأولية .

ومع ذلك من الواضح أن العلماء يأخذونها في الاعتبار حين يفحصون تأييد الفروض العلمية . غالبا ما يتكلم العلماء عن معقولة أو مقبولة الفروض . ومثل هذه الأحكام تؤسس تقديرات للاحتسالات الأولية ، وليست الاحتسالات الأولية مجرد معيير لرد الفعل الذاتي لشخص من الأشخاص وفرض من الفروض ، لأن لبعض الفروض سمات موضوعية تجعلها أكثر احتسالا لأن تكون أكثر صدقا من فروض أخرى . وبدلا من محاولة التحليل العام للاحتسالات الأولية تفحص القليل من الأمثلة عن السمات التي لها بعض التأثير على الاحتسالات الأولية لشتى الفروض .

ل - ان البساطة سمة هامة لقانون هوك . وهذه السمة لا تعتمد بأية حال على الشواهد المؤيدة . وفي هذا الصدد قانون هوك أكثر معقولة من البديل الذي يمثله الخط المتكسر في الشكل (رقم ٢) . ولكي نتأكد لن نستمر في قبول قانون هوك اذا لم يؤيده الاختبار التجريبي ، حيث نتائج الاختبار شواهد مؤيدة له من بين تلك الفروض الممكنة . اذ لقانون هوك احتسالية أولية عالية .

البساطة في العلوم الطبيعية سمة الفروض الناجحة .

م - ان عالما باحثا في الطب يعرف عن البصل والبثور بوجه عام ما يكفي لاعتباره غير معقول تماما - أن يحتوي البصل على أية مادة تكون لها قوة شافية لدى معاملة البثور به مباشرة - انه يعرف هذا سواء تقدم لفحص الشواهد المؤيدة للفرض الوارد في المثال أم لا . لهذا الفرض احتمالية أولية منخفضة .

ن - ان الفروض غير المتفقة مع الفروض العلمية المؤسسة تأسيسا جيدا لها احتسالات أولية منخفضة . لقد كان من الثابت في بعض الأحيان

أن التخاطر العقلي يحدث في صورة فكر آني ينتقل من عقل لآخر
هذا الفرض الخاص بالتخاطر له احتمالية أولية منخفضة لأنه لا
يتفق ومتطلبات نظرية النسبية ، من أنه ليس ثمة سرعة تفوق سرعة
الضوء .

س - ان برهان الاسناد وبرهان الخصم في صورتيهما الصحيحتين (في
الأقسام ١٩ ، ٢٠) يسكن أن يستخدم لتقدير الاحتمالات الأولية،
وبوجه خاص أن ان فرضا علميا يقدمه أحد أدعياء العلم عادة ما
تكون له احتمالية أولية منخفضة تأسيسا على هذا وعلى غيره . ان
الاحتمالية الأولية قد تكون منخفضة لدرجة أن العلماء المشهورين
لا يرغبون حقا في اتفاق الوقت في محاولة اخضاع مثل هذه
الفروض للاختبار .

ع - بالرجوع الى المثال «ك» من القسم السابق نلاحظ أن الفرض
القاتل بأن التليفزيون يهدم الأخلاق المعاصرة ، له احتمالية أولية
منخفضة ، لأنه بسيط واضح لظاهرة معقدة . فبينما تنجح الفروض
البسيطة في العلوم الطبيعية يبدو أن الظواهر الاجتماعية تحتاج
حقا الى تفسيرات معقدة .

وأية محاولة لايراد فرض يفسر الجو الأخلاقي لا بد وأن يأخذ في
الاعتبار تأثيرات كثيرة مختلفة . ان تقدير الاحتمالات الأولية غالبا ما
تكون مسألة صعبة ومضللة ، ولحسن الحظ يكفي في حالات كثيرة
تقدير أولي جدا . وفي واقع الأمر يكفي أن نعرف أن الاحتمالات الأولية
للفرض ليست منخفضة لدرجة الاهمال . وليس فرضنا مقبول وغير
مقبول على الاطلاق . اذا كانت الاحتمالات الأولية لفرض من الفروض
صفرا حقيقة ، كان الشاهد المؤيد حينئذ غير مؤيد للفرض حقا . والا فان
الشاهد المؤيد قد يزود الفرض بقدر من الوزن له اعتباره . وكنتيجة

للمناقشة السابقة تبين أن الشكل «ط» لا يتسم بالتأييد للفروض العلمية بالدرجة الكافية . وعلى الرغم من أن الشكل «ط» يمثل جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في البرهان ، إلا أنه لا بد من توسيعه بإضافة مقدمات أخرى . ولكي يكون صحيحا من الناحية الاستقرائية ، لا بد للمنهج الفرضي الاستنباطي من أن يفترض الصورة التالية :

ف - ليس للفرض احتمالية أولية لا يمكن اغفالها .

إذا كان الفرض صادقا كان التنبؤ القائم على الملاحظة عندئذ صادقا .

التنبؤ القائم على الملاحظة صادق .

بصدق هذا التنبؤ القائم على الملاحظة لا بتأييد فرض آخر .
(أي أن الفروض الأخرى التي تؤيد التنبؤ القائم على الملاحظة شاهد مؤيد لها ذات احتمالات أولية منخفضة) .

اذن الفرض صادق .

هذه صورة صحيحة من الناحية الاستقرائية وتتسم على وجه الصحة بالكثير من البراهين العلمية الهامة . ومع أن أية مجموعة من المعطيات التجريبية تؤسس شواهد مؤيدة لأي عدد محدود من الفروض البديلة الممكنة . إلا أنه لا ينتج أن الفروض البديلة باحتمالاتها الأولية التي لا يمكن اغفالها من الممكن أن توجد دائما . فالعكس هو الصحيح تماما . ان اقامة فرض مقبول لتغطية مجموعة معينة من الوقائع المشاهد ، لهو الجزء الأكثر صعوبة في العمل العلمي الخلاق ، وغالبا ما يتطلب عبقرية .

هذه مشكلة الاكتشاف وليس للمنطق طرق ممكنة لحل مثل هذه المشكلات . والنتيجة أنه نادرا ما يكون هناك عدد كبير من الفروض المتنافسة ، لأن الفروض البديلة باحتمالاتها التي لا يمكن اغفالها ليست واقعا في المنافسة . فهناك الفروض غير المقبولة والبعيدة عن الصواب .

وهكذا حين يوجد فرض احتماليته الأولية مقبولة يمكن أن تؤيده بدرجة عالية شواهده المؤيدة . ويتخذ عدم التأيد أهمية معتبرة في الحالات النادرة التي توجد فيها فروض متنافسة باحتمالات أولية مقبولة .

لنفرض أن لدينا الفرض «ف» بشواهد المؤيدة . ان هناك عددا غير محدود من الفروض البديلة التي تكون الوقائع نفسها شواهد مؤيدة لها . ولذلك لا يجدي أن نحاول أن لا نؤيد كل الفروض البديلة الممكنة تاركين الفرض «ف» باعتباره الفرض الوحيد المؤيد . نحن نفحص الاحتمالات الأولية . لنفرض أن «ف» له الاحتمالية الأولية الممكنة تقديرها . ولنفكر في فرض بديل هو «ف» له احتمالية أولية مسكن تقديرها . اذا كان ف و ف¹ مختلفين حقيقة وليسا مجرد طرق مختلفة - لقول نفس الشيء - فسيكون هناك بعض المواقف التي ينتجان فيها تنبؤات مختلفة قائمة على الملاحظة .

ان اختبارا حاسما يسكن أن يؤدي بفحص مثل هذا الموقف . كي نحدد أي الفرضين (ف و ف¹) ينتج التنبؤ الصحيح . ولما كان الفرضان (ف، ف¹) يؤديان الى تنبؤات مخالفة قائمة على الملاحظة ، كان التنبؤ القائم على الملاحظة والمستتبط من أحدهما لا بد وأن يكون كاذبا . اكتشاف أن (ف) يؤدي الى التنبؤ مخالف لا يؤيده . اذا كان (ف) يؤدي الى تنبؤ قائم على الملاحظة وصادق توفر لدينا سبب معقول لقبول (ف) باعتباره الفرض الوحيد الذي أيده بوضوح بينة مشاهدة . (ف¹) كان فرضا غير مؤيد . وكل الفروض الأخرى البديلة أخفقت في أن تتأيد على الدوام بشواهد المؤيدة بسبب احتمالاتها الأولية البسيطة .

ص - يمكن تفسير المثال «هـ» باعتباره اختبارا حاسما لهذا النوع . وفقا للطبيعات الكلاسيكية لا يجب أن يكون ثمة انحراف للضوء عند مروره بالقرب من الشمس أثناء الكسوف . لا تؤيد النتائج الملاحظة

النظريات الكلاسيكية • تتأيد بقوة نظرية النسبية العامة لاينشتين باعتبارها الفرض الآخر الوحيد الذي ينافسها بشدة ، لأنها تتنبأ تنبؤا صحيحا بحدوث وبمقدار الانحراف •

ان فروضا أخرى لا حصر لعدددها ممكنة ولكن لا احد فكّر في فرض آخر ذي احتمالية اوليه معتبرة • ينبغي اعادة تأكيد ان سلك تأييد الفروض هو برمنته مسلك استقرائي ، ويعني هذا أنه لا فرض علمي يحقق تحقيقا تاما باعتباره صادقا على وجه الاطلاق • ولا يهم كيف نختبر فرضا من الفروض على نطاق واسع • هناك دائما احتمال طرح الفرض فيما بعد بسبب بينة جيدة غير مؤيده له • في البراهين الاستقرائية لا يهم كم من البيانات تقدم المقدمات • من المحتمل دائما ان تكون المقدمات صادقة والنتيجة كاذبة • هناك مصادر متنوعة للصعوبة في تأييد الفروض العلمية • قد تقع في أخطاء عند تقرير الاحتمالات الأولية بافتراض أن الفرض له احتمالية أولية بسيطة ، في حين تكون الاحتمالية الأولية عالية تماما في واقع الأمر • قد يكون هناك فرض احتمال الأولية عالية لم يرد على ذهن شخص من الاشخاص • قد يتبين أن فرضا من الفروض ذي الاحتمالية الأولية المنخفضة صادق ، فلفظة غير « محتمل » لا تعني مستحيل • ان الأخطاء الناجمة عن الملاحظة والتجربة محتملة • والفروض المساعدة الكاذبة قد تقبل وتستخدم في تأييد الفروض العلمية كما في أنواع أخرى من البراهين الاستقرائية • خير ضمان ضد الخطأ هو اتخاذ خطوات لتجنب قبول النتائج على أساس البينة المتحيزة أو غير الكافية (أنظر الأقسام ١٦ ، ١٧) • يعني هذا أن الفروض لا بد وأن تختبر مرات كثيرة وفي ظل ظروف متباينة الى أوسع الحدود ، اذا كان لها أن تصبح مؤيدة الى درجة عالية •

تركزت مناقشاتنا الى حد بعيد على السمات المنطقية للمنهج الفرضي

الاستنباطي وعلى الشكل البرهاني «ف» ، كما لو كنا معينين بتطبيق وحيد وشاهد مؤيد واحد . ولكي نصف المنهج العلمي من الضروري أن تؤكد التطبيق المعاد لهذا المنهج لاقامة بناء متجانس من الأدلة المؤيدة ، ولايجاد بينة غير مؤيدة اذا كان هناك أي منها . ان مثالا كلاسيكيا شهيرا يوضح هذه النقطة :

ن — ان نظرية نيوتن فرض شامل فيما يتعلق بالقوى الجاذبية بين الكتل . انه قد تأيد بواسطة عدد كبير من الملاحظات عن الأجسام الساقطة . هناك عدد كبير من الملاحظات لحركات المد والجزر تؤسس هذه الملاحظات شواهد اضافية مؤيدة . أجريت مرارا تجارب الميزان الالتوائي التي تقيس الجاذبية بين جسمين في المختبر ، وتعطي هذه التجارب المزيد من التأيد . فمع التنوع في الشواهد المؤيدة السى أن تستنفذ البينة المؤيدة لا تعتبر نظرية نيوتن صحيحة بالمعنى الحرفي . كانت البينة المعارضة قائمة كما في المثال «هـ» ومع ذلك تستخدم نظرية نيوتن كتطبيق متميز في نطاقات محدودة . وبهذا الاعتبار تأيدت بدرجة عالية .

تكس أهمية النظرية النيوتونية في شمولها . انها تفسر التباين الواسع المدى للظواهر المتباينة بوضوح . أقام كبلر قبل نيوتن قوانين حركة الأفلاك وأقام جاليليو قانون الأجسام الساقطة . لقد بدت قوانين كبلر وجاليليو متميز حتى شملتها نظرية نيوتن التي فسرت وقائع أخرى كثيرة . ان توحيد الفروض المحدودة بواسطة الفروض الأكثر شمولاً يؤدي الى امكانية الفروض التي تؤيدها الكثير من البيانات المتنوعة . وتكون مثل هذه الفروض مشرة في قوتها التفسيرية التنبؤية .

انا كي نفحص السمات المنطقية لتأييد الفروض نتناول أمثلة علمية أساسا ثمة أمور مماثلة . متضمنة في الحياة اليومية كما في العلم ، لأننا

نقوم باستخدام للفروض على نطاق واسع في ممارسة الشؤون العملية .
لا يهم كثيرا ما اذا كنا نطلق عليها اسم الفروض العلمية لأنه ليس ثمة
خط فاصل بين العلم والحس المشترك . ونحن جميعا نستخدم قدرا معينا
من المعرفة العلمية في توجيه قراراتنا وأفعالنا . وفي الفصل السابق ناقشنا
البراهين العلية وأهميتها في المواقف العملية (القضايا العلية فروض) .
وبقدر ما نقبل ونستخدم الفروض العلية الى ذلك المدى على الأقل يكون
لدينا الداعي للاهتمام بمنطق تأييد الفروض . غالبا ما تلعب مثل هذه
الفروض دورا حاسما في القرارات الخاصة بالمسائل المتميزة بالنسبة لنا :
صلتنا الشخصية ، اتجاهاتنا الأخلاقية ، علاقتنا بالآخرين . شؤون الحكومة
والعلاقات الدولية . بالتأكيد هناك وعي شديد بالاصرار على الدقة
المنطقية في المسائل ذات الأهمية العلمية بقدر ما هناك من متابعة مجردة
للحقيقة العلمية .

المنطق واللغة :

اننا كي نعالج البراهين معالجة وافية لا بد وأن نولي اهتماما زائدا
لطبيعة اللغة ، لأن البراهين تتألف من قضايا هي بذاتها كيانات لغوية . ولما
كانت اللغة أداة معقدة تماما كانت هناك احتمالات لخطأ ينشأ عن استخدام
اللغة . ويخصص هذا القسم لبعض المشكلات اللغوية الهامة ذات التأثير
المباشر على الصحة أو عدم الصحة المنطقية للبراهين .

٢٤ - التعريفات :

ان اللفظة من الألفاظ فئة من الأشياء الفيزيقية أو الحادثات كعلامات
الحبر وعلامات الجرافيت والموجات الصوتية . ان اللفظة المعينة تستخدم،
مرات عديدة ولها حدوث كثير . فلفظة لغة مثلا واردة أربع مرات في
الفقرة السابقة . انها نفس اللفظة في كل من هذا الحدوث . وكل حدوث

من حدوداتها شيء فيريقي . ان اللفظة منطوقة أو مكتوبة فنة لكل هذا الحدوث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، ومع ذلك ليست الألفاظ مجرد محصلات للأشياء الفيزيقية أو الحادئات ، لأن للألفاظ معاني . فالألفاظ رموز ان معنى أية لفظة من الألفاظ ليس خاصية طبيعية لها يكتشفها الانسان . فمعنى اللفظة معطى من قبل الذين يوافقون على أن يدعوا لها ذلك المعنى . وعلى سبيل المثال : ليست هناك خاصية أساسية للفظه « قطة » تجعلها تشير الى الحيوانات الغادرة . انها تشير الى ذلك فقط لأن الناطقين بالانجليزية اتفقوا على ذلك الاستخدام وليس القصد من ذلك افتراض أن البشر جلسوا ذات مرة الى مائدة اجتماع وقرروا رسميا معاني الكلمات . فالغالب على هذه المواصفات شأنها في ذلك شأن مواصفات أخرى . أنها قد تطورت بالتدرج وبطريقة غير رسمية عبر حقبة طويلة من الزمان . فكما تواصل اللغة نموها وتقدمها تظل هذه المواصفات عرضة للتغيير . والحقيقة أن المواصفات الاخرى تم استخدامها دون نظر الى كونها كاذبة أو غير صحيحة . وفي الواقع ان اللغات الكثيرة المختلفة كالانجليزية والالمانية والروسية ذوات مواصفات مختلفة . وليس ثمة واحدة من هذه اللغات كاذبة وليست احداها اللغة الصادقة . ان اللفظة معنى اذا كان هناك اتفاق على معناها . تعبر التعريفات عن هذه الاتفاقات (المواصفات) وقد تكون المواصفة تمت رسميا عن طريق التعريف ، أو تمت بصورة غير رسمية عن طريق الاستخدام المعتاد . وفي كلا الحالتين ليس التعريف كصيغة اتفاق صادقا ولا كاذبا .

تقديم التعريف كتقديم المشروع قد يقبله المرء وقد يرفضه . ولكن المشروع ذاته ليس بصادق أو كاذب . اذا كان مشروع شاب «فلنتزوج» يلقى الاجابة « ذلك باطل » كانت الاجابة فارغة . وبالمثل قد تكون هناك أسباب معقولة لرفض مشروع لاستخدام لفظة معينة بطريقة معينة . ولكن بطلان المشروع ليس أحد هذه الاسباب . وليس الصدق

سببا في قبول مثل هذا المشروع . وبالإضافة الى ذلك حين يكون الاتفاق الذي يحكم معنى لفظة من الالفاظ قد نما بطريقة غير رسمية يقدم التعريف على أنه صيغة واضحة لذلك الاتفاق . ومرة أخرى ليس التعريف بصادق ولا كاذب . انه أشبه بالقاعدة منه بقضية واقع . القواعد كالمشروعات يمكن أن تقبل أو ترفض ، يدعن لها أو يعتدى عليها . وعلى سبيل المثال نمت موافقات خاصة بأداة السلوك بطرق غير رسمية . هذه الموافقات صيغت في قواعد مثل « لا تأكل البازلاء بسكينك » هذه القاعدة ليست بصادقة ولا كاذبة .

ولكن القضايا التي تصدق أو تكذب يمكن أن تصدر بصدد القاعدة . وعلى سبيل المثال من الصدق أن نقول بأن القاعدة السابقة تعبر عن اتفاق مقبول في العرف الجاري .

وبالمثل القضية القائلة بأن التعريف يعبر عن اتفاق مقبول ، اما أن تكون صادقة أو كاذبة على الرغم من أن التعريف ليس بصادق أو كاذب . فسن الهام أن ندرك أن القضية بصدد التعريف مختلفة عن التعريف ذاته .

وفي أغلب الأحوال يكون لمعنى اللفظ مظهران : لتأمل لفظة « منطقي » في المحل الأول تشير هذه اللفظة الى رجال متباينين مثل أرسطو ، جورج بول برتراند راسل ، كيرت جودل ، رودلف كارناب ، الونز وشيرش وكثيرين آخرين . هؤلاء الناس بمعنى كل الناس الذين هم مناطق يؤلفون ما صدق لفظة « منطقي » . يتألف ما صدق أية لفظة من الألفاظ من فئة كل الأشياء التي تطبق عليها انطباقا صحيحا . المصادقة مظهر واحد لمعنى لفظة من الألفاظ . في المحل الثاني هناك سمات معينة تميز المنطقة من كل الناس والأشياء الآخرين . المنطقي شخص ماهر في المنطق . ولكي نصف المنطقي لا بد لشيء ما من أنه تكون له خصائص كونه انسانا و ماهرا في المنطق . ان مفهوم لفظة « منطقي » يتألف من

هاتين الخاصيتين . يتألف مفهوم لفظة من الألفاظ من الخصائص التي لا بد منها لشيء من الأشياء كي يكون هذا الشيء داخلا في ما صدق تلك اللفظة . ان ما صدق لفظة من الألفاظ هو فئة كل الأشياء التي تصدق عليها اللفظة . مفهوم اللفظة هو مجموع الخصائص التي تحدد الأشياء التي تصدق عليها اللفظة . هناك طرق كثيرة لتحديد معاني الألفاظ . وبالتالي هناك نماذج مختلفة من التعريفات . وللبداء في التعريف نحدد معاني الألفاظ من خلال ما صدقاتها أو من خلال مفوماتها . ولذلك هناك تمييز أساسي بين التعريف الماصدقي والتعريف المفهومي . هناك طريقتان مختلفتان تماما في الاشارة الى ما صدقات الألفاظ . أولا قد نعين ببساطة الأشياء الداخلة في ما صدق اللفظة . فلكي نحدد معنى اللفظة « كلب » قد نشير الى كلاب متباينة . هذا المنهج في تبيان ما صدق اللفظة يسمى التعريف بالمرادف . وثمة منهج آخر لبيان ما صدق لفظة من الألفاظ هو أن نسمي بعضا من الأشياء الداخلة في ما صدقها (اذا كان للأشياء الداخلة في الما صدق أسماء صحيحة) . وهكذا يستطيع المرء أن يذكر أمثلة لما صدق لفظة « كلب » بتسمية كلاب شتى ، فيدو ، روفر ، سبرت ، ركس ، بوجارد . . . الخ . والتعريف بالمرادف تعريف ما صدق غير لفظي ، لأن معنى اللفظة يعطي لها باستخدام ألفاظ أخرى لتوضيح معناها ، ولكن بالاشارة الى الأشياء الفعلية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اطلاق أسماء على الأفراد الداخلة في الما صدق يعد تعريفا ما صدقيا لفظيا . لأن معنى اللفظة يتضح باستخدام ألفاظ أخرى هي أسماء الأفراد الداخلة في الما صدق . وسواء أكان ما صدق اللفظة لفظيا أو غير لفظي ، فليس بالامكان الاشارة الى كل فرد من أفراد ما صدق لفظة « كلب » لأن هذه تصدق على الكلاب التي لم تولد بعد . وعلاوة على ذلك ليس بالامكان الاشارة الى كل كلب حي لبيان معنى اللفظة . فهناك كلاب كثيرة ومتفرقة

على نطاق واسع . ولذلك غالبا ما تتألف التعريفات الماصدية من الاشارة الى بعض أفراد الماصدق سواء أكان لفظيا أم غير لفظي ، بافتراض أن هناك أفراد آخرين داخلين في الماصدق يسكن التعرف عليهم على أساس المشابهة مع الأمثلة المشار اليها . وغسلية التعريف هذه يعترها شيء من عدم الدقة . ومع ذلك معاني الكثير من الألفاظ تتداولها التعريفات الماصدية بكفاية وفاعلية . ان لحظة من التفكير المتأمل لا بد وأن تكون كافية لادراك أن بعض الألفاظ يلزم تعريفها بطريقة غير لفظية . اذا أعطينا اللفظة من الألفاظ معنى باستخدام ألفاظ أخرى ، كان مستحيلا نقل المعنى لأي من الالفاظ . اذا لم تكن بعض الألفاظ قد أعطيت معانيها بطريقة غير لفظية لما كانت هناك ألفاظ ذات معان يسكن أن تستخدم لتوضيح معاني ألفاظ أخرى . تخيل أنك وجدت قاموسا للغة السنسكريتية عرفت فيه كل لفظة سنسكريتية بلفظة سنسكريتية أخرى ، أمكنك أن تذكر كل تعريف في ذلك القاموس . ولكنك لن تعرف أيا من الألفاظ تعنى لأنك لن تعرف مدلولات هذه الألفاظ ولا الى أي الأشياء تشير . ان شيئا كالتعريف بالمرادف ضروري لعقد صلة بين بعض الألفاظ والأشياء . لا يكفي أن تقوم الصلة بين الألفاظ بعضها وبعض . التعريفات المفهومية لفظية . ان نموذجا هاما من التعريف المفهومي هو التعريف الصريح الذي يتألف من الألفاظ أو العبارات التي تعني نفس الشيء كاللفظ المراد تعريفه . وعلى سبيل المثال :

أ - كاذب تعني مخادع .

بنتاجون تعني شكل مستوى خماسي الأضلاع .

أعزب تعني ذكر بالغ غير متزوج .

في كل الحالات تظهر الالفاظ التي يجري تعريفها على الجانب الأيسر وتسمى « المعرف » واللفظة أو العبارة على الجانب الأيمن تقوم

بالتعريف وتسمى « المعرف » . يكون التعريف دورا اذا كان المعرف يقع في المعرف به ، وعلى سبيل المثال :

ب - بنتاجون تعنى شكل مستوى على هيئة البنتاجون .

دور لأن اللفظة التي يجري تعريفها تستخدم في تقديم التعريف . ومثل هذه التعريفات لا جدوى منها . يمكن أن تكون التعريفات دورا بشكل غير مباشر ، وعلى سبيل المثال :

ج - الكذب يعني افتقار الصدق .

الصدق يعني غياب المراوغة .

المراوغة تعني الكذب .

ثلاثة ألفاظ معرفة . وكل واحد منها معرف بلغة اللفظين الآخرين . اذا لم يكن المعنى الوارد لكل لفظ من الألفاظ الثلاثة مستقلا لذا كان لأي من الالفاظ أن يحقق معنى في هذه السلسلة من التعريفات بألفاظ كثيرة مثل : « كلب » و « يجري » و « أحمر » يشير الى أشياء .

حادثات ، خصائص (سمات) . مثل هذه الألفاظ ذات مفهومان وما صدقات ، أي ألفاظ أخرى ذات معان فقط عندما تؤدي وظيفة في السياق اللغوي .

ألفاظ مثل « اذا » ، اذا لم « ال » ، فقط « يكون » ليس ، « أو » لا تشير الى أي شيء . وعلى سبيل المثال ليس ثمة شيء باعتباره « اذا لم » ، وليس ثمة حادث باعتباره فعل « اذا لم » . وليس ثمة سمة باعتبارها « اذا لم » . ألفاظ من هذا النوع لا مفهوم لها ولا ما صدق . وفي واقع الأمر لا معنى لها على الاطلاق . ان لها وظيفة نحوية صرفة ومعناها يأتيها من وظيفتها في تزويدنا ببيئتنا القضايا التي توجد فيها .

نحن نقدم معاني هذه الألفاظ ببيان أنها تقوم بوظيفة في السياق •
هذا المنهج في تحديد المعاني « التعريف السياقي » •

لما كان المنطق مهتما ابتداء بالصورة أو البيئة كان الكثير من الالفاظ المنطقية الهامة يعرف عن طريق سياق • ولقد صادفنا بالفعل الكثير من هذه التعريفات • وعلى سبيل المثال في مناقشتنا للقضايا الحكيمة كانت لدينا الفرصة لملاحظة أن القضايا من النمط « A » . كل ف هو ط كانت مكافئة في المعنى للقضايا ذات الصورة « فقط ط هو ف » • هذا تعريف للفظ عن طريق السياق ليس ثمة لفظة مفردة أو عبارة تعدل اللفظ « فقط » في المعنى • وبدلا من ذلك السياق الذي توجد فيه اللفظة « فقط » نه نفس المعنى الذي للقضية التي لا تتضمن اللفظة « فقط » •

التعريفات عن طريق السياق قد تقابل التعريفات الصريحة على الأسس التالية :

اذا وُجدت لفظة معرفة تعريفا صريحا في قضية من القضايا أمكن أن نستبدل اللفظة المعرفة بمعرفتها دون تغيير لمعنى القضية •
د - في القضية القائلة « فريد سميت أعزب » قد نستبدل لفظة « أعزب » بعبارة « ذكر بالغ غير متزوج » ، فنحصل على نتيجة قائلة : « فريد سميت ذكر بالغ غير متزوج » تعني نفس الشيء كالقضية الأصلية • وبالتقابل :

هـ - في القضية القائلة : « فقط الثدييات حيتان » لا يزودنا تعريفا السياقي بأية لفظة من الألفاظ أو عبارة من العبارات التي نستبدل بها لفظة « فقط » ، وإنما يسمح لنا التعريف بأن نستبدل القضية التي ترد فيها اللفظة « فقط » بقضية أخرى لها نفس المعنى الذي للقضية الأصلية وهي : كل الحيتان ثدييات • معنى اللفظة « فقط »

يتحدد بواسطة التعريف ، لأن التعريف يساعدنا على التعبير دون استخدام لفظة « فقط » عما كان معبرا عنه أصلا بواسطة اللفظة « فقط » . لقد قمنا بوصف لبعض النماذج المختلفة للتعريفات .
والآن تناقش الأهداف التي ينبغي التعريف تحقيقها . على الرغم من أن التعريفات ليست بصادقة أو كاذبة ، إلا أن كفايتها يمكن الحكم عليها بمقدرتها على تأدية وظائف معينة .

١ - تصمم بعض التعريفات لتسمح باستخدام المعتاد للفظه . تجتهد هذه التعريفات في أن توضح المواصفات (الاتفاقات) المتعارف عليها بين الذين يتحدثون اللغة ، أو هؤلاء الذين يتكلمون بطريقة صحيحة . وللتعريفات الواردة في القواميس هذه الوظيفة .

عندما نبحث عن لفظة في القاموس لنكشف عما تعني ، قد يكون مغريا القول بأننا نجد التعريف الصحيح . يقدم القاموس العديد من التعريفات . هذه التعريفات مواصفات اتفق عليها المتحدثون باللغة . تصدق الملاحظة السابقة هنا . فمن أجل البيان المنطقي من الضروري ، التمييز بعناية بين التعريفات والقضايا ، بصدد التعريفات . فالتعريف ذاته له قوة المشروع في استخدام لفظة معينة بمعنى معين . وعلى هذا النحو ليس التعريف صادقا أو كاذبا .

فالقضية القائلة بأن التعريف من التعريفات الجزئية هو التعريف المقبول (قضية بصدد التعريف وليس التعريف ذاته) . هذه القضية إما صادقة أو كاذبة .

٢ - في بعض الأحيان تعرف لفظة جديدة لأنه ليست هناك طريقة قائمة للتعبير الموجز عن معنى هام . وعلى سبيل المثال : قد نود الإشارة دوما الى تلك الشهور من السنة والتي هي أقل من احدى وثلاثين يوما .

كإيجاز مريح قد نصك اللفظة Monette ونعرفها بأنها الشهر الأقل من احدى وثلاثين يوما .

٣ - تكون اللفظة « غامضة » اذا كانت هناك أشياء غير متضمنة أو مستبعدة بالتحديد من ما صدقها . غابا ما تستهدف التعريفات جعل الألفاظ الغامضة أكثر دقة وتحديدا . وعلى سبيل المثال « لفتة » « غنى » غامضة . بعض الناس لديهم مال قليل جدا . هؤلاء ليسوا بالتحديد أغنياء . آخرون لديهم ملايين . هؤلاء بالتحديد أغنياء . بعض الناس لديهم كم هائل من المال ولكنهم ليسوا أثرياء لدرجة خرافية . حتى لو عرفنا كم من المال لدى الشخص فلن نستطيع القول ما اذا كان غنيا أم لا ، بسبب غموض لفتة « غني » .

قد نود أن نجعل هذه اللفظة أكثر تحديدا عن طريق التعريف على النحو الآتي :

« غني » تعني أن لديه ثروة تبلغ على الأقل نصف مليون دولار .

٤ - أحيانا نشهد تعريفا مفهوما للفتة معروف ما صدقها تماما . فعلى سبيل المثال حين نصادف موضوعا من الموضوعات التي غالبا ما نستطيع بالتحديد أن نقول ما اذا كان انسانيا أم لا نجد صعوبة في تطبيق لفتة « انسان » ومع ذلك قد نجد صعوبة في القول بخصائص تميز الانسان عن غيره . المشكلة هي أن نجد تعريفا مفهوما يزودنا بالمصدق الذي نقله فعلا للفتة على الرغم من أننا نستخدم لفتة « انسان » بكناية تامة في كثير من السياقات ، الا أن ما صدقها غير محدد على وجه الدقة (الحالة نموذج) . هناك أشياء كثيرة تنتمي بالتحديد الى ما صدق اللفظة وهناك الكثير من الأشياء التي تقع بالتحديد خارج المصدق . وهناك بعض الأشياء التي هي حالات على الحدود . ليست بالتحديد داخلة في

المصدق أو خارجة عنه . لكي نجد تعريفا مفهوما كافيا للفظه «انسان» يتطلب الأمر أن نجد مجموعة من الخصائص تشترك فيها الأشياء الداخلة بالتحديد في ما صدق اللفظة . ولا تشترك الأشياء الخارجة بالتحديد عن الما صدق . نستطيع أن تناول حالات الحدود كلما كان ذلك ممكنا .

إذا كان التعريف المفهومي موضع اقتراح فلا ينبغي أن يكون واسعا جدا أو ضيقا جدا .

يكون التعريف واسعا إذا دخلت في الما صدق بعض الأشياء التي كانت بالتحديد خارجة ، ويكون التعريف ضيقا إذا استبعدت من الما صدق الأشياء التي كانت بالتحديد داخله .

إن التعريف ممكن أن يكون واسعا وضيقا . وعلى سبيل المثال . كان مقترحا « الحيوان العاقل » تعريفا للفظه « انسان » . هناك سبب لافتراض أن هذا التعريف واسع في بعض نواحيه وضيق في بعضه الآخر . فقد نعتبر الأطفال الرضع والمنغوليين المعتوهين والأشخاص المخبولين أناسا ، وهذا طبيعي ، ولكن من المشكوك فيه أن مثل هذه الكائنات كائنات عاقلة . ولذا قد يبدو أن التعريف المقترح يستبعدهم من ما صدق الانسان . وبذلك يكون التعريف ضيقا . وفي الوقت عينه قد تبدو قردة معينة ذكية وقادرة على الاستدلال الأولي من الواضح أن مثل هذه المخلوقات استبعدت من ما صدق لفظه « انسان » كما نفهمها ، وقد تكون متضمنة في التعريف المقترح ، وفي هذا يكون التعريف المفهومي واسعا . إذا ما نجحنا في تحديد التعريف المفهومي بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا لزم أن نعين السبيل الى الاجهاز على الحالات الحدودية . ولكي نتابع المثال السالف نجد الحالات الحدودية اذا سألنا متى يصبح الكائن العضوي انسانا : « هل الطفل الذي لم يولد بعد كائن انساني ؟ هل يصبح الجنين انسانا عندما تشعر الأم لأول مرة بحياة الجنين ؟ هل البويضة المخصبة كائن

انساني منذ لحظة الاخصاب؟ » ليست هذه مجرد أسئلة أكاديمية ، فثمة أسئلة من الأنواع التالية متضمنة هنا : هل للطفل الذي لم يولد بعد حقوق شرعية؟ هل يمكن لطفل لم يولد أن يرث مالا أو ينتفع ببوليصة تأمين على الحياة؟ هل الاجهاض قتل؟ (تعريفيا من المستحيل أن نقتل شيئا ليس انسانا) .

وإذا ما نجحنا في تحديد التعريف المفهومي الذي يعالج الحالات الحدودية التي صادفناها قبلا بطريقة مرضية ، فما زلنا نرغب في النظر في حالات حدودية اضافية لم نصادفها بعد وقد لا نصادفها أبدا . وعلى سبيل المثال لنفرض أن سفينة فضاء هبطت على الأرض تحبل كائنات من كوكب آخر ، وكانت تلك الكائنات واضحة الذكاء ومشابهة للناس على الأرض في نقاط أخرى كثيرة ، ولنفرض أن شخصا ما قتل أحد هذه الكائنات بدون اثارة . هل يكون هذا قتلا . ان هذا يتوقف على تعريفنا للفظـة « انسان » . حتى يتم تعريف لفظـة « الانسان » تعريفا واضحا لا معنى لسؤالنا عما اذا كان هؤلاء الزوار من الفضاء أناسا حقيقيين ، لأن الاجابة تتوقف على تعريف لفظـة « انسان » . وسواء أكان التعريف معقولا ونافعا أم لا ، الا أن السؤال هام على كل حال ثمة اعتبارات كثيرة قانونية أخلاقية بيولوجية اجتماعية أنثروبولوجية وسيكولوجية وثيقة الصلة بهذا السؤال . هذه الاعتبارات لا تخبرنا ما اذا كان التعريف صادقا أم لا ، ولكنها تساعدنا في تقدير كفاءة التعريفات .

٥ - تصمم بعض التعريفات لادخال لفظـة من الألفاظ ذات الأهلية والمنفعة الصورية ، ومثل هذه التعريفات شائع في العلم . ألفاظ مثل « عمل » و « طاقة » تعطينا تعريفات دقيقة في علم الفيزيكا ، ولكنها ليست من الكثرة بحيث تزيل غموض المعنى المستخدم في الحياة اليومية . ومع ذلك تستخدم في تقرير التعميمات الفيزيائية الهامة . وفي الواقع تتغير

المعاني العادية عمدا لتزويدنا بتصورات فيزيائية نافعة • وفي الفلسفة أيضا نشهد التعريفات التي تزودنا بالتصورات النظرية المفيدة • وعلى سبيل المثال حاول الفلاسفة تحديد لفظة « حر » الواردة في عبارة ارادة حرة لكي يميزوا بين الأفعال الحرة والأفعال غير الحرة •

التصور الناتج ينبغي أن يساعدنا في الربط بين الحرية والمسؤولية، انه يساعدنا في تفسير ما يعنيه قولنا أن شخصا يمكن أن يفعل فعلا مخالفا ، ويعاوننا في ايضاح العلاقة بين الحرية والحتمية والعلية اذا كان ثمة علاقة بينهما •

٦ - بالاضافة الى المفهوم الماصدق والمدلول للألفاظ قوة تأثيرية • فالمؤلف الذي يكثر من التفصيل قد يصفه شخص ما بأنه مدرس وعميق ويصفه آخر بأنه مجهد ومغرق في التفاصيل • وليس الأمر أن الشخصين بصدران قضيتين عن الواقع بصدد المؤلف ، بقدر ما يعبران عن اتجاهين مختلفين ازاءه • غالبا ما تصمم التعريفات لنقل التأثيرية • ويمكن القيام بهذا الأمر بطريقتين :

الأولى : قد نأخذ اللفظة التي لها قوة تأثيرية كبرى ونعرفها كصي تصدق على بعض الأشياء التي نرغب في استحسانها أو استهجانها • وعلى سبيل المثال : قد تعرف لفظة « اشتراكي » بأنها الاتجاه أو الميل الى المساواة في الثروة بفعل الحكومة • ولما كانت ضريبة الدخل التصاعدية ذات أثر في معادلة الثروة صدقت لفظة « اشتراكي » عليها • تنزع لفظة « اشتراكي » لأن تنقل الاتجاهات السالبة بين الذين يعنون باللفظة مفهوما سالبا الى ضريبة الدخل التصاعدية ذاتها • ويكون التأثير عكسيا تماما بين الذين يعنون باللفظة مفهوما ايجابيا •

التعريفات من هذا النوع تنقل القوة التأثيرية من المعرف الى المعرف (يقوم بالتعريفات) يصدق المعرف بوضوح على ضريبة الدخل

التصاعدية . ولذلك تنتقل القوة التأثيرية للمعرّف (اشتراكي) الى
ضريبة الدخل التصاعدية عن طريق المعرّف .

الثانية : قد يكون العكس . لنفرض أن دراما معينة ، من المسلم
به أنها طبيعية النزعة ، قد يعرف شخص ما لفظة « الطبيعي » أنها تمجيد
لخسة الطبيعة البشرية وحقارة الوجود البشري . هذا التعريف يتقل
القوة التأثيرية السالبة من المعرّف الى لفظة « الطبيعي » المعرّف ، ومنها
الى ذاتها . تسمى التعريفات التي وظيفتها الأساسية نقل القوة التأثيرية
بالتعريفات الاقناعية^(١) .

استطاعت الأمثلة السابقة أن تعطي انطبعا بأن كل التعريفات الاقناعية
غير مشروعة وليس هذا صحيحا . فنحن في حاجة الى الألفاظ ذي القوة
التأثيرية لتعبر عن مشاعرنا وانفعالاتنا واتجاهاتنا . يمكن أن ينشأ الخلط
لو أننا في عملية نقل القوة التأثيرية قمنا بتعديل المعنى الوصفي القائم
لألفاظنا المتداولة . ليس المقصود بالقائمة السابقة الخاصة بأغراض التعريف
أن تكون مجهدة ، وليست الأغراض يخالف بعضها الآخر . في مناقشة
تعريف الانسان كنا معنيين بتمييز الاستخدام المعتاد الى حد ما (الفرض
١) جاعلين اللفظة الغامضة بعض الشيء أكثر وضوحا (الفرض ٣) ،
مزودين اللفظة ذات الماصدق الواضح بتعريف مفهومي (الفرض ٤) .
ومزودين اللفظة بالأهمية والمنفعة الصورية (الفرض ٥) .

ان البعض من المشكلات الفلسفية الهامة هو أساسا مشكلة تعريف .
فالفلاسفة يسألون ، ما العدالة ، ما الفن ، ما المعرفة ، ما الحق . في كل
من هذه الحالات يعاد التعبير عن السؤال بكيف ينبغي أن تعرف اللفظة

(١) هذا اللفظ ابتكره الاستاذ تشارلز ستيفنسون . انظر : كتاب
الاخلاق واللغة ، نيوهافن ، مطبعة جامعة ييل سنة ١٩٤٤ .

« عدالة » كيف ينبغي أن تعرف اللفظة « فن » • الخ غير مجد الإجابة
بأن التعريفات مواصفات • بعض المواصفات تحقق أغراضها بطريقة أفضل
من غيرها • إيجاد تعريف واف غالبا ما تكون مسألة دقيقة •

٢٥ - القضايا التحليلية والتركيبية والمتناقضة :

في مناقشتنا للمنطق حتى الآن انحصر اهتمامنا بالنظر في صحة
أو عدم صحة البراهين • الا أن هناك بعضا من القضايا يسكن أن يتحدد
صدقها أو كذبها بالطرق المنطقية وحدها • ومن الهام لأغراض التحليل
المنطقي التمييز بين تلك القضايا الصادقة أو الكاذبة منطقيا ، وتلك الصادقة
أو الكاذبة واقعا • لنقارن القضايا الأربع التالية :

- أ - كل العزاب غير متزوجين •
- ب - بعض العزاب لا يملكون سيارات •
- ج - بعض العزاب متزوجون •
- د - كل العزاب عميان •

صدق القضية (أ) ينتج من تعريف الألفاظ الواردة فيها • وليس
مطلوبا لاثبات صدق القضية أكثر من معرفة معاني الألفاظ • من
الضروري ملاحظة عدد كبير من العزاب لتحديد صدق القضية (أ) • ولما
كان الأعزب تعريفا ذكرا بالغا غير متزوج لم يكن ممكنا أن تصدق لفظه
« أعزب » على أي شخص متزوج •

تسمى القضايا من هذا النوع القضايا التحليلية •

القضية التحليلية هي القضية التي ينتج صدقها من تعريف الألفاظ

الواردة فيها •

القضية «ب» مثل القضية «أ» عدا أن معاني الألفاظ الواردة فيها

تجعلها كاذبة أكثر منها صادقة تسمى القضايا من هذا النوع بالقضايا المتناقضة .

أو المتناقضة الذاتية . القضية المتناقضة هي القضية التي ينشأ كذبها

من تعريف الألفاظ الواردة فيها .

القضايا التحليلية والقضايا المنطقية هي الصدق والكذب المنطقي على التوالي . القضايا (ج،د) بالتقابل قضايا صدقها أو كذبها ليس محددًا بمعاني الألفاظ وحدها .

أنها تسمى القضايا المركبة . ولكي نتأكد ، عليك أن تعرف معاني الألفاظ الواردة فيها قبل اكتشاف صدقها أو كذبها . بل يمكن فهم معاني الألفاظ الواردة دون معرفة صدق أو كذب أحدها .

القضية (ج) من الواضح أنها صادقة ، ومن ذلك ليس ثمة شيء في تعريف لفظة « أعزب » يتضمن أن بعض العزاب لا يملكون سيارات . أنها مسألة واقع وزيادة عما تعنيه اللفظة . وبالمثل القضية «د» قضية واضحة البطلان . ولكن هذه النتيجة ليست مترتبة على تعريف الألفاظ . ان الطريقة الوحيدة لاكتشاف أن القضية (ج) صادقة والقضية «د» كاذبة هي استقصاء العزاب . ليس يكفي استقصاء لفظة « أعزب » والألفاظ الأخرى الواردة في تلك القضايا . القضايا التركيبية ليست صدقا أو كذبا منطقيا ، انها قضية واقع . هناك نتائج ترتبت على هذا التمييز .

والسبب في أن صدق القضية التحليلية يمكن أن يقرر بدون الرجوع الى أي شيء يتجاوز معاني الألفاظ ، هو أن القضية التحليلية لا تتضمن أية معلومة عن الواقع خارجا عن اللغة . ومهما تكن المعلومة التي تنقلها القضية التحليلية فهي معلومة عن اللغة ذاتها وليست عن وقائع تشير اليها اللغة . ان القضية التحليلية تشير الى اللغة وتعبّر عن علاقات بين التعريفات .

والتعريفات - كما قلنا - مواصفات . المواصفات ليست بذاتها صادقة
 أو كاذبة . ان للمواصفات نتائج . والقضايا التحليلية هي نتائج التعريفات .
 قد نوضح بالطريقة الآتية لماذا كانت القضايا التحليلية بغير محتوى
 واقعي . نفترض أن هناك حجرة لا نعرف شيئا عن محتوياتها . يمكن أن
 نتخيل كل أنواع الممكنات المتعلقة بها في تلك الحجرة . ولكن ليس
 ثمة طريقة واحدة لمعرفة أي من هذه الممكنات المتخيلة هو الصحيح فعلا .
 لنفرض أن القضية التركيبية القائلة : بأن كتابا في الحجرة قضية صادقة .
 يمكن أن نستبعد من محتويات الحجرة التي لا تحتوي على الأقل كتابا
 واحدا أيا من الممكنات المتخيلة عن محتويات الحجرة باعتباره أمرا غير
 واقعي . وعلى سبيل المثال نعرف الآن أن الحجرة ليست خالية تماما ،
 وليست مستلثة كلية بحبات القمح الى الحد الذي يستبعد كل شيء آخر .
 ليس في الحجرة سرير ، كرسي ، منضدة ، مصباح ، سجاد وهكذا .
 ولدينا الآن بعض المعلومات عن محتويات الحجرة ، ولكن ليس بالقدر
 الكافي . ولنفرض أن القضية القائلة بأنه « هناك بالتحديد كتاب واحد
 في الحجرة » ، هذا الكتاب أخضر اللون وله غلاف مقوى ويقع في ٣٤٨
 صفحة وأنه رواية غامضة ، وأنه موضوع على القمطر ، قضية صادقة .
 والآن لدينا معلومات كثيرة عن محتويات الحجرة ، لأن صدق هذه
 القضية غير متفق مع الامكانيات المتخيلة أكثر من صدق القضية السابقة -
 فعلى سبيل المثال - نعرف أن الحجرة ليس بها أكثر من كتاب واحد ،
 وأنها بغير قمطر وأنها لا تحتوي قمطرا مدعما بكتاب فلسفي واحد وهكذا .
 هذه الامكانيات التي استبعدت كانت متفقة مع صدق القضية السابقة .
 وعلى العموم أن القدر من المعلومات الواقعية في القضية دالة لعدد من
 الامكانيات يستبعد صدقها . كلما كانت المعلومة التي تتضمنها القضية
 أكثر كلما كانت الامكانيات التي تستبعدها أقل . لنبحث القضية التحليلية

من هذا المنطلق • كم من الامكانيات يستبعضها صدق القضية التحليلية ،
الاجابة لا شيء • لما كانت القضية التحليلية صادقة بالضرورة ، كانت
صادقة بصرف النظر عن ملاساتها أي الظروف المحيطة بها • صدق القضية
التحليلية لا يستبعد أية احتمالات متخيلة • ومعرفة صدق القضية لا تساعد
على استخلاص نتيجة معينة عن الامكانيات التي تحققت فعلا •

لنفرض بالرجوع الى المثال السابق أن القضية القائلة : بأن كل
الكتب الخضراء في الحجرة خضراء ، قضية صادقة • هذه القضية قضية
تحليلية ولا تؤدي الى أية معلومة •

لا تخبرنا بشيء عن لون أي كتاب محتمل وجوده في الحجرة •
انها صادقة بصرف النظر عن المحتوى الحقيقي للحجرة • انها قضية لا
يمكن أن تكون كاذبة • ولهذا السبب لا تنقل اليها أية معلومات • ان
واحدة من السات الهامة للقضية التحليلية وهي : أن البيئة موضع
الشهادة ليست وثيقة الصلة بصدقها • وبالتالي لا يجدي أن نحاول
رفضها بالاشارة الى المعطيات المشاهدة • ومثل هذا الرفض الذي قد
نحاوله أن يكون مناسباً • وعلى سبيل المثال : أن الكثير من الحقائق
في الرياضيات تحليلية • لننظر القضية القائلة : بأن $(٢ + ٢ = ٤)$ قد
يقوم صدق هذه القضية في الاشارة الى تعريفات الاثني والأربعة والأكثر
والتساوي • أحيانا ما يتعلم الأطفال الصغار حاصل جمعها بالعد على
الأصابع والقوالب والنفاح • ولكن حقائق الحساب لا تتركز على البيئة
الملاحظة من هذا النوع • فلو كانت كذلك لتعين علينا أن نفحص البيئة
المشاهدة السالبة كذلك • وعلى سبيل المثال انها لحقيقة أن ربعي جالون
كحول مزوجين بربعي جالون ماء يعطينا أقل من أربعة أرباع جالون من
المحلول • اذا كانت البيئة الملاحظة مناسبة تعين علينا أن نستنتج : أن
اثني زائدا اثني يساويان أربعة أحيانا وأحيانا لا • غير أنه لا نستخلص

مثل هذه النتيجة لأن الوقائع التجريبية المستشهد بها غير مناسبة .

وبدلاً من ذلك نقول : إذا وضعنا ربعي جالون من الكحول في الإناء وربيعي جالون ماء في نفس الإناء فإنا نضع إذن أربعة أرباع جالون من السائل في الإناء . الحقيقة القائلة بأن المحلول الناتج يشغل أقل من أربعة أرباع حجم الإناء هي حقيقة فزيائية مثيرة للاهتمام ولا علاقة لها بأي حقيقة من حقائق الحساب .

إذن القضايا التحليلية صادقة بالضرورة وليس لها محتوى واقعي .

من اليسير أن نرى أنه لا يمكن لأية نتائج تركيبية أن تستنبط استنباطاً صحيحاً من المقدمات التحليلية وحدها . وكما رأينا في البرهان الاستنباطي الصحيح ، لا يمكن أن تكون هناك معلومة في النتيجة ليست في المقدمات .

إذا كانت كل المقدمات تحليلية لم يكن لها محتوى واقعي . ولذلك لا يمكن أن يكون للنتيجة محتوى واقعي أيضاً . إلا أنه غالباً ما تقدم البراهين حيث المقدمات قضايا تحليلية والنتيجة ذات محتوى واقعي . ومثل هذه البراهين لا بد وأن تكون غير صحيحة . وعلى سبيل المثال :

هـ - تحمس الناس للاعتقاد بالقضاء والقدر على أساس المقدمة القائلة .

«أيا ما سيكون سيكون» المقدمة بالتأكيد ومأخوذة بحرفيتها قضية

تحليلية . إنها تقول إن المستقبل . من الصعب إنكار المقدمة بحجة أن بعض الأشياء التي ستكون لن تكون . النتيجة المستخلصة مراراً من المقدمة هي القائلة بأن المستقبل معين قبلاً وأن الفعل الإنساني والاختيار الإنساني لن يكون لهما تأثير على المستقبل . البرهان على هذا النحو غير صحيح . ويمكن التأكد من عدم صحته على وجه التحديد من أنه ينتقل من مقدمة تحليلية إلى نتيجة تركيبية .

و - كثيرا ما حاول رجل من الرجال الجشعين تبرير جشعه بالاتجاه الى القضية القائلة : بأن الشغل شغل . ظاهريا هذه القضية تبدو قضية تحليلية . واذا ما كانت قضية تحليلية استحال أن تؤيد النتيجة البعيدة عن كونها تحليلية ، وهي القائلة بأن الخيانة وانعدام المسؤولية ممارسات مشروعة في العمل . اذا كان للمقدمة أن تؤيد النتيجة فلا بد وأن تعني شيئا ما ، مثل العمل لا ولا يسكن أن يدار بشكل أخلاقي . وضع المقدمة في الصورة التي تبدو من خلالها قضية تحليلية يعطيها مظهرا من مظاهر الشكية ، مقررًا أن المقدمة التركيبية أقل فاعلية من الناحية البلاغية لأنها لم تعد موضع شبهة . شبهة .

ز - استنتج البشر بنظرة قائمة أن الذوق والايثار واعتبار الآخرين أمور مفقودة تماما في النوع البشري . المقدمة التي نستخلص منها هذه النتيجة هي القائلة :

« البشر لا يتصورون أبدا بغير أنانية » . هذه المقدمة ليس من الواضح كونها قضية تحليلية . ولكن حين الاعتراض عليها لا نجد ثمة بينة مقبولة يمكن أن تدحضها . حين نكتشف أن القديسين والأبطال ضحوا بكل شيء من أجل الآخرين ، يقال أنهم فعلوا ذلك لأنهم أرادوه ولذا كانوا يتصرفون فعلا بأنانية . يبدو أنه ليس ثمة فعل غير أناني ما لم يكن بدافع من الدوافع لدى الفاعل . ولكن من المستحيل أن يكون المرء مدفوعا بدافع ليس لديه . ولهذا السبب أضحت المقدمة قضية تحليلية ولذلك لا بد وأن يكون البرهان غير صحيح .

٢٦ - المتضادات والتناقضات :

قد تكون قضيتان مرتبطتين بحيث اذا كانت احدهما صادقة ، كانت

الأخرى كاذبة . وإذا كانت احدهما كاذبة ، وجب أن تكون الأخرى بمقدورنا التأكد من أن واحدة منهما صادقة والأخرى كاذبة . مثل هذه بمقدورنا التأكد من أن واحدة منهما صادقة والأخرى كاذبة . مثل هذه القضايا تسمى « المتناقضات » القضايا اللزومية الآتية متناقضة . يلزم الاقتناع بأنه من المستحيل أن تكون القضيتان صادقتين أو كاذبتين معا .

أ - كل الخيول ثدييات بعض الخيول ليست ثديية

ب - ليس المناطقة فلاسفة بعض المناطقة فلاسفة

ج - انها تمطر هنا انها لا تمطر هنا

وعلى العموم بالنسبة لأي قضية س ، نجد س لا س متناقضتين، وفضلا عن ذلك القضية ان الصورة س لا س ، قضية تحليلية وبالتالي صادقة بالضرورة . ويسمى هذا قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع . وأيضا أية قضية لها الصورة لا س ، لا لاس قضية تحليلية ، ويسمى هذا قانون التناقض . هذه القوانين المنطقية تعبر عن الحقيقة القائلة : بأن كل قضية اما صادقة أو كاذبة وليست صادقة وكاذبة معا . من الممكن لقضيتين أن ترتبط احدهما بالأخرى بنفس الطريقة بحيث يستحيل أن تكون كلتاهما صادقتين وان كان جائزا لكليهما أن تكونا كاذبتين . وفي مثل هذه الحالة تسمى القضايا « المتضادات » والعلاقة التي تربط بين القضايا هي علاقة التضاد . وعلى سبيل المثال القضايا الآتية قضايا تضاد .

د - ان الجو بارد هنا ان الجو حار هنا

بالنسبة لأي زمان ومكان من المستحيل أن يكون الجو حار وباردا معا . ولكن من الممكن أن يكون الجو معتدلا . وهكذا يسكن أن تكذب القضيتان معا ويستحيل أن تصدقا معا . الاخفاق في فهم الفارق بين المتضادات والمتناقضات أدى الى خلط شديد بينهما .

هـ - في المثال (القسم التاسع) أشرنا الى قياس الاحراج الخاص بالارادة الحرة . في هذا القياس الاحراجي نستنتج أن حرية الارادة لا وجود لها لأنها لا تنفق مع الحتمية واللاحتمية . رفض البعض هذا القياس على أساس أنه قد يكون هناك ثالث بجانب الحتمية واللاحتمية . ولكي تتناول هذا الرفض بالتحليل ينبغي أن تتضح لنا معاني الألفاظ «حتمية» «ولا حتمية» . الحتمية هي المذهب القائل بأن كل شيء قد تعين عليًا . اللاحتمية هي المذهب القائل بأن ما لم يتعين عليًا . ان مذهبنا ثالثا نسبية «الهيولية» هو المذهب القائل بأنه لا شيء يتعين عليًا .

من اليسير أن نرى أن الحتمية واللاحتمية مذهبان متناقضان . أحدهما يجب أن يكون صادقا . الحتمية واللاحتمية من ناحية أخرى مذهبان متضادان كلاهما باطل اذا كانت بعض الأشياء قد تعينت عليا والبعض لم يتعين . اذا كان قياس الاحراج الخاص بحرية الارادة قد استخدم المقدمة القائلة : اما الاستسك بالاحتمية أو الهيولية . فهو يقبل الاعتراض بأن هناك بديلا ثالثا ، وبالفعل تكون المقدمة « اما الاستسك بالاحتمية أو اللاحتمية » هذه المقدمة قضية تحليلية . انها شاهد على قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع .

(و) هناك اتجاه مشؤوم الى التفكير المتطرف عند الكثيرين^(١) . وعلى سبيل المثال اعتبار كل شيء على أنه حسن كله أو سيء كله . فنحن نصادف اناسا يعتقدون أن أمتهم لا تخطيء بينما الأمم الأخرى لا يمكن أن تصيب الا حين تتعاطف مع آمالهم . وبالمثل نصادف شخصا يعتقد أن حزبه السياسي على صواب في كل نزاع بينما

(١) التفكير المتطرف غالبا ما يطلق عليه التفكير الأبيض الاسود . وهذه تسمية لا بأس بها اذ الاتجاه المشائم يدعو الأبيض بالحسن والاسود بالردىء .

الحزب المعارض دائما على خطأ . التفكير المتطرف يعني خلطا بين المتضادات والمتناقضات . انه خطأ تناول القضايا المتضادة كما لو كانت متناقضة . م حسن كله تضاد لـ م شيء كله . التفكير المتطرف يمضي كما لو كانت القضيتان لا تكذبان معا .

(ز) طرح البعض خطورة المنطق لأنه يؤدي الى التفكير المتطرف . وينتج هذا القول عن المبدأ القائل بأن القضية اما صادقة أو كاذبة . ويذهب الادعاء الى حد اعتبار القضايا صادقة الى حد ما وكاذبة الى حد ما . وذلك لتجنب الوقوع في هذا النوع من التفكير المتطرف . من الغريب أن هذا النقد للمنطق يقع في نفس الخطأ الذي يرتكبه التفكير المتطرف . وهو الخطأ بين المتضادات . والمتناقضات س صادقة ، س كاذبة ليستا متضادتين ولا ينبغي تناولهما على هذا النحو . لا شيء في المنطق يعرض التضاد والتناقض مختلطين . دراسة المنطق تقضي على هذا الخلط .

٢٧ - اللبس والاشتراك :

من الحقائق المعروفة جيدا أن اللفظة المفردة قد يكون لها معاني كثيرة متنوعة . وليس ثمة ضرر في هذه الحقيقة . لأن السياق عادة يحدد أيا من هذه المعاني العديدة هو المقصود . وعلى سبيل المثال لفظة « منضدة » لها معنى واحد تشير فيه الى الأثاث ، ومعنى آخر يتسبب الى الجداول (كما في جدول المحتويات أو جدول اللوغاريتمات) . ولكن هذه الكثرة من المعاني لا تكاد تؤدي الى فرض . فهناك حالات تستخدم فيها اللفظة بحيث لا نستطيع أن نخبر عن أي من المعاني هو المقصود . وفي مثل هذه الحالات نقول أن اللفظة استخدمت استخداما غامضا ، لأن القضية التي ترد فيها اللفظة تقبل على الاقل تفسيرين

متمايزين . في غيبة السياق الاضافي قد تعني القضية القائلة (روكسان تقوم بتغيير نباتاتها) انها تنظف النباتات لازالة التراب منها أو قد تعني أن روكسان تحمي نباتاتها باستخدام غبار مبيد للحشرات .

كثرة المعاني تؤدي الى صعوبة منطقية اذا استخدمت اللفظة نفسها في معنيين مختلفين في نفس البرهان ، ولذا كانت صحة البرهان تقوم على احتفاظ اللفظة بسعنى دائم البرهنة . لنفحص مثالا بسيطا .

(أ) الرجل وحده هو العاقل .

لا امرأة رجل .

اذن كل النساء عاقلات .

هذا البرهان يكون صحيحا اذا كانت لفظة «رجل» لها معنى واحد في كل مرة ترد فيها . الا أنه كي تكون المقدمة الأولى صادقة وجب أن تعني لفظة «رجل» لفظة «أنسان» ، في حين أن المقدمة الثانية كي تكون صادقة وجب أن تعني لفظة «رجل» انسانا ذكرا . فاذا كانت المقدمات مقبولة لزم لللفظة «رجل» أن تتغير في المعنى ذلك لأننا نحذف المقدمات اذا فهمنا أن لفظة «رجل» تعني نفس الشيء في كليهما والنتيجة اشتراك في المعنى يقضي على صحة البرهان .

ولنتناول بعض الأمثلة :

(ب) ان الطالب المستجد في الكلية يكون ذا اهتمام بالألعاب الرياضية والخمر والجنس . هذه الأيياء تشغل باله . واذا سسع الشعر مثلا يصيبه القشعريرة . غير أنه سرعان ما تقع عينك على طالب مستجد مختلف تمام الاختلاف يقضي وقت فراغه في القراءة أو في كتابة الشعر . أنه يفعل ذلك لأنه يجبه . انه حالة مختلفة : غالبا

ما تكون درجة ذكائه عالية • أنه ليس مهتما باهتمامات الأولاد
العاديين في مثل سنه • أنه منفصل عن غيره من الأولاد • حين
نصادف أولادا من هذا النوع نسأل أنفسنا ما الذي يمكن عمله
من أجلهم ، بالتأكد لا بد وأن هناك طريقة ما لمساعدتهم على تحقيق
التكيف السوي مع الحياة :

لفظة « عادي » في هذه الفقرة يتغير معناها • فإحيانا تعنى متوسط
وأحيانا تعني « صحى » • متوسط لفظة احصاء ليس لها مضمون
(محتوى) تقديري ولفظة « صحى » لفظة تقييم • وفي هذه الفقرة برهان
ضمني من النوع الآتي :

(ج) طالب الكلية المستجد الذي يحب الشعر ولد غير عادي •

الولد غير العادي (الشاذ) حالة سيئة الحظ •

طالب الكلية المستجد الذي يحب الشعر حالة سيئة الحظ •

يتضمن هذا البرهان اشتراكا في لفظة « عادي » • البراهين من هذا

النوع قدمت كبراهين معتلة ومنسجمة •

(د) اذا فكرت في أن حائظا من الطوب صلب فأنت مخضىء تماما • لقد

كشف العلم الحديث عن أن الحوائظ الطوية تتألف من ذرات •

والذرة شيء شبيه بالنظام الشمسي •

الالكترونات كثيرا ما تدور حول النواة كما تدور الكواكب حول

الشمس • ومثل المجموعة الشمسية الذرة خلاء في أغلب الأحوال • ما

يراه الحس المشترك صلبا يراه العلم أي شيء الا أن يكون صلبا • ان

الاشتراك في هذه الفقرة ينحسب على لفظة « صلب » ، فمن ناحية قد

يكون الحس المشترك مصيبا في اعتباره الحائظ الطوب صلبا • بمعنى

أن له مقدمة شديدة للنفاذ •

ومن ناحية أخرى قد يكون العلم مصيبا في اعتباره الحائط الطوب
مفتقرا الى الصلابة . وبمعنى أنه ليس مؤلفا من جزيئات مادية موضوعة
باحكام .

(هـ) يقدم المثال (ز) من القسم ٢٥ نموذجا طيبا للاشتراك . فحين يود
منشئ البرهان الدفاع عن مقدمته القائلة بأن البشر لا يتصرفون
أبدا بغير أنانية .

يفهم لفظة « أناني » على أنها تصدق على أي تصرف ، يكون دافعه
الشخص الذي يقوم به ، وعندما تفهم « أناني » على هذا النحو تصبح
المقدمة قضية تحليلية يستحيل دحضها . ومع ذلك عندما يتحول الاهتمام
من الدفاع عن المقدمة الى استخلاص النتيجة ، يضطر القائم بالبرهان الى
تغيير معنى لفظة « أناني » . الآن تصدق لفظة « أناني » على الأفعال
التي يجهل فيها الفاعل غيره من الناس .

وبهذا المعنى الأخير للفظ « أناني » لم تعد المقدمة قضية تحليلية .
وليس يصدق على الاطلاق أن البشر لا يدفعون أبدا الى أن يأخذوا في
الاعتبار مصلحة الآخرين . القديسون والأبطال البشر العاديون يتصرفون
بوحى دوافعهم الذاتية . ومع ذلك يبقى أنهم أحيانا معتدلون ، مراعون
للغير مؤثرون للآخرين على أنفسهم .

التعليق والنقد

ذكر المؤلف في تصديره لكتابه أنه أوجز القول فيما يتعلق بأفاق المنطق وطبيعته ووظيفته وأبان عن مجالات تطبيقه قائلًا : انها المسعى العقلي الجاد فضلا عن الشؤون العملية للحياة اليومية . وبالفعل لم يدخر المؤلف جهدا في تطبيق المنطق على الأمثلة الدالة في مجالات العلم والفلسفة والحياة . وقصر حديثه على البراهين والاستدلالات حيث النتائج تدعها اليينات . اذ المنطق في نظره علم يزودنا بأدوات التحليل المنطقي للبراهين والاستدلالات حيث لا يخرج عن كونه علاقة بين النتيجة والبيئة . وبذلك تكشف عن الصحة المنطقية أو الفساد المنطقي لكل من البراهين والاستدلالات .

لكي يعالج المؤلف هذه القضية الأساسية في بحثه يقدم لنا مثالا^(١) لتطبيق المنطق في مجال الأدب ، فائلا ان لدينا نتيجة تؤيدها بيئة يعني بذلك أن لدينا برهانًا نختبر صحته . ومن خلال هذا المثال يشرح المراد من لفظه « برهان »^(٢) ذاكراً أن هذه اللفظة كثيراً ما تستخدم اذا ما نشب خلاف أو نزاع بين فردين أو أكثر ، وهنا تصبح الحاجة ماسة الى الحجة للاقتناع . والحجة تتطلب البيئة . ولكن هل يتوقف استخدام لفظه « البرهان » على حالات النزاع والاختلاف دون حالات الاتفاق أو الوفاق ؟

Salmon W.C : Logic p. 1 N J. 1693

(١)

Ibid p. 3

(٢)

يجيب المؤلف بأن « البرهان » المقنع قد يكون صحيحاً منطقياً وغير المقنع قد يكون صحيحاً منطقياً .
اذن الصحة المنطقية مطلب للبرهان لا يقل شأناً عن مطلب الاقناع .
وحتى لا يختلط أمر الصحة المنطقية بالصدق المنطقي يكشف المؤلف عن الفارق بينها مبيناً أن الصحة المنطقية علاقة بين المقدمات والنتيجة .
يبحث المنطق في العلاقة بين المقدمات والنتيجة . أما الصدق المنطقي فيعني به الاتفاق مع الواقع . المقدمات الصادقة والنتائج الصادقة لا تعني برهاناً صحيحاً . الصحة المنطقية مستقلة تماماً عن صدق المقدمات .
ومع ذلك اذا صدقت المقدمات لزم أن تصدق النتائج . فالصدق (١)
ينزل من المقدمات الى النتائج ، والكذب يصعد من النتائج الى المقدمات .
اذا كذبت النتيجة كان ذلك دليلاً على كذب احدى المقدمات .
قد تكون احدى المقدمات كاذبة ومع ذلك يكون البرهان صحيحاً منطقياً .
وهنا يعرض المؤلف لدور البيئات في التأييد والتفنيد قائلاً ان شاهداً واحداً معارضاً يكذب برهاناً ، وان عدداً من الشواهد المؤيدة ليس دليلاً على صدقه . ان التأييد درجات . فالشاهد الايجابي الواحد أقل في درجة التأييد من عدد من الشواهد ومع ذلك من الاستحالة البرهنة على صدق البرهان من شواهد المؤيدة . لقد أوضح لنا المؤلف أمراً كثيراً ما يغيب عن بالنا ، وذلك في قوله :

« ينبغي أن تتعلم معرفة البراهين حين تقع في الشر المعتاد لأنها عادة لا يفرد لها مكان بارز في وسط الصفحة ، ولا توضع عليها بطاقة ، وأكثر من هذا علينا أن نعيّن المقدمات والنتائج لأنها لا تكون في العادة ظاهرة بوضوح . وليس من الضروري أن تسبق المقدمات النتيجة ،

Popper (karl) The Logic of Scientific Discovery .

(1)

p. 30 London 1959 ,

فظورا تكون في آخر البرهان وطورا آخر في وسطه» (١) .

يعني المؤلف بذلك أنه يتعين بالفعل تحديد القضايا المقصودة كمقدمات ، وتلك المقصودة كنتيجة . فعادة ما تأتي المقدمات قبلًا وتأتي النتائج في النهاية . ولكن في بعض الأحوال تصبح نتائج برهان من البراهين مقدمات لبرهان آخر وهكذا . ولذلك يحذر المؤلف من الوقوع في الخطأ حين نصادف ألفاظًا توحى بأن ما يأتي بعدها مقدمات أو نتائج . ولا تغيب عن بال المؤلف حقيقة أن البرهان لا يكون تاما دوما . ففي بعض الأحيان تكون المقدمات ناقصة أو غامضة ، وفي هذه الحال قد تكون المقدمة ظنية أو بيئة الكذب . وما يصدق على البرهان يصدق بالتالي على الاستدلال (٢) .

يرى المؤلف أن الكثير من معتقداتنا وآرائنا ومعارفنا نتائج للاستدلال . البرهان كيان لغوي والاستدلال رأي أو اعتقاد أو شيء من هذا القبيل . ويعني ذلك أن البرهان نصطنعه اصطناعا والاستدلال نراه ونعتقده . فإقامة الاستدلالات عمل سيكولوجي من اختصاص علم النفس . وإقامة البراهين عمل منطقي صرف . ومع ذلك تستحيل الاستدلالات إلى براهين حيث يطبق المعايير المنطقية على الاستدلالات بحيث تصبح موضوعا للتحليل النقدي (٣) . يذكر المؤلف أننا لا تساءل عادة عن كيفية توصل الشخص إلى نتيجة في الاستدلال ، وإنما تساءل عما إذا كانت النتيجة تؤيدها البيئة . لقد كان المؤلف واضحا في تفرقة

Salmon W. C. Logic p. 6.

(١)

(٢) عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ، ص ٨٣ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ .

Salmon W. C. Logic p. 7.

(٣)

بين سياقي الكشف والتبرير^(١) . فالسؤال عن « كيف أصبحت القضية موضوعا للتفكير » سؤال كشفي . والسؤال عن « السبب الذي يحملنا عنى قولها باعتبارها صادقة » . سؤال تبريري . اذ السؤال الثاني ذو طبيعة منطقية . سؤال عن كيف يبرر العالم قضية من القضايا ، نتيجة من النتائج ، كيف يستدل على صحة قضية من القضايا ، نتيجة من النتائج . البرهان والاستدلال مصطلحان منطقيان . اذا ما أراد العالم تبريرا أقام برهانا أو استدلالا .

قدم المؤلف بعضا من الأمثلة يتضح من خلالها أن الكشف أمر سيكلوجي والتبرير أمر منطقي . يبدو أن المؤلف أراد بأمثله التي أوردها فضلا عن بيان حقيقة الكشف والتبرير والفارق بينهما تصحيح بعض المعتقدات الشائعة عن الكشوف العلمية . فذكر القصة^(٢) المشهورة عن اكتشاف نيوتن لقانون الجاذبية ، وأشار الى أن الكشوف العلمية لا تعود الى اتباع قواعد معينة موصلة في نهاية الأمر . اذا ما سألنا العالم من العلماء كيف وصل الى مكتشفه ، لما وجدنا لديه جوابا شافيا ولذلك يصل العالم الى مكتشفه كيفما اتفق لا نسأله كيف وصل . ان العلماء لا يلقون بنتائج أبحاثهم القاءا . اذ العالم بعد ان يصل الى مكتشفه يسه أن يبرر معتقده ، مستخدما في هذا الصدد الاستدلال والبرهان .

لقد أبان المؤلف بذلك عن دقة فهمه لحقيقة البحث العلمي والمكتشف العلمي . اذ لا توجد طريقة واحدة محددة أو طرق محددة معينة يتوصل بها العالم الى مكتشفاته . ان العلم عمل من الأعمال التي يتعلمها الانسان ويتسرن عليها ، ويحاول جهده في البلوغ الى تحقيق النتائج فيها . وقد يصل وقد لا يصل . ولو كان الأمر من البساطة

Runder R. S. : Philosophy of Social science P. 4 N. J 1966. (١)

Salmon W. C. Logic p. 11 . (٢)

حيث نستطيع نقين طرق البحث العاسي لأصبح البحث العاسي والكشف العاسي مجرد عساية آلية بحتة ، لا تحتاح من المرء الا أن يلقنسا أول الأمر تلقينا ثم تهال عليه الاكتشافات من كل جانب . ولو كان الأمر كذلك لامكن الاستغناء عن العلماء من البشر واستبدالهم بأدوات للبحث العاسي . ان العالم يهدف من بحثه الى الكشف عن الصورة (١) المظنية للبراهين والاستدلالات .

ويقصد الى بيان طبيعة العلوم التي تستخدمها وحدود هذه العلوم وما تستطيع هذه العلوم أن تحققة من نتائج بتطبيق مناهج البرهان والاستدلال . ان من الخطأ الخلط (٢) بين سياقي الكشف والتبرير . ان التمييز بين الكشف والتبرير وثيق الصلة بالتمييز بين البرهان والاستدلال . اقامة البراهين والاستدلالات عملية اكتشاف تتطلب التفكير في النتيجة . واكتشاف البيئة (٣) يتطلب اكتشاف العلاقة بين البيئة والنتيجة . ولكن هل يتضمن البرهان الناتج وصفا للطرق المؤدية الى النتيجة ؟

يقوم المؤلف في هذا الصدد بتصحيح فهمنا عن طبيعة الأسئلة التي نسالها قائلا انها ليست أسئلة وصفية أو سيكلوجية ، غايتها اطلعنا على ما ينبعه العلماء فعلا في الوصول الى نتائجهم . ينفي المؤلف وجود تلك القواعد التي يضعها المنطق لتعصم الذهن من الوقوع في الخطأ

Crombie A. C. The origines of the experimental Science (١)
p. 6. oxford 1953 Clarendon Press .

Salmon W. C ; Logic p. 11 . (٢)

Popper (karl) The Logic of Scientific discovery . p. 31 (٣)

في الأحكام : فقواعد المنطق قيد للمنطق (١) .

يلقى المؤلف المزيد من الضوء على الجانب السلبي للمنطق مؤكدا ما لا يستطيعه المنطق من وصف للعمليات الفكرية أو وضع قواعد لإقامة البراهين والاستدلالات : ويرى أن احدي وظائف المنطق تزويدنا بأدوات التحليل والتقييم والبراهين والاستدلالات .

لقد كان المؤلف محقا في تحديد وظيفة المنطق حتى لا يسرف المرء في توقعاته عما يستطيعه المنطق . وبذلك يصبح المنطق علما كغيره من العلوم وظيفته تتفق مع طبيعته ومن ثم لم يعد المنطق علما لكل العلوم كما كان يعتقد قبلا . وبذلك ينتقل المؤلف الى التمييز بين نوعين من البراهين هما : البراهين الاستنباطية والبراهين الاستقرائية (٢) . فجاءت تعرفته بين الاستنباط والاستقراء بوجه عام . ومن خلال هذه التفرقة يعرض لمشكلات النوعين من الاستدلال . ففي الاستنباط لا يزيد محتوى المقدمات . واذا صدقت المقدمات لزم أن تصدق النتائج . فالاستنباط عملية عقلية تؤكد صدور النتائج عن المقدمات اما في الاستقراء يزيد محتوى النتائج عن محتوى المقدمات . واذا صدقت المقدمات كان محتملا ان تصدق النتائج . النتيجة في الاستنباط صادقة ضرورة أو كاذبة ضرورة . وفي الاستقراء الصدق محتمل والكذب محتمل . الاحتمالان قائمان (٣) .

ان مشكلة الاستقراء (٤) في نظر المؤلف هي مشكلة التعميم ، أي

Salmon W. C. Logic p. 13 .

(١)

Ibid Logic p. 14 .

(٢)

Salmon W. C. Logic p. 16 .

(٣)

(٤) راسل (برتراند) ، النظرة العلمية ، ص ٧ . من الترجمة العربية لعثمان نويه ، طبعة القاهرة ، سنة ١٩٥٦ .

الانتقال من الحكم على الجزئي الى الحكم على الكلي . ان ما يصدق على الكلي يصدق على الجزئي . وما يصدق على الجزئي ليس ضروريا أن يصدق على الكلي . الكلي يتضمن الجزئي والجزئي متضمن في الكلي . اننا في الاستقراء ننتقل من قليل خبرناه الى كثير لم نخبره . ان المبدأ القائل^(١) بأن العلل المتشابهة تنتج المعلولات المتشابهة ، وان المستقبل سوف يأتي على غرار الحاضر ، يقبل أن يكون صادقا وان يكون كاذبا . ان الشمس اذا أشرقت بالأمس واليوم ليس ضروريا أن تشرق في الغد . أما مشكلة الاستنباط فتكمن في خلو النسق المنطقي من التناقض . انها المسألة البتامة (decisive)^(٢) ليس يكفي أن أنظر في قضايا النسق الحاضرة للحكم بخلوها من التناقض . وانما يلزم تبيان أنه لا تناقض بين قضية من قضايا النسق الحالية وأية قضية قد تنجم عن النسق مستقبلا . وفي هذا الصدد يناقش المؤلف^(٣) استنباط ديكارت لوجود الله والعالم من قوله : « أنا أفكر اذن أنا موجود » . وكذلك دافيد هيوم^(٤) في استنباطه للاحكام القيمة التي ينبغي أن تصدق على الواقع مما هو كائن . ان محتوى النتائج في هذه الاستنباطات أكبر من محتوى المقدمات ، ولذلك يصل المؤلف الى تحذير يقول « ان المطلوب هو فحص أكثر دقة »^(٥) . اذ بالمقدور تحويل البراهين الاستقرائية الى براهين استنباطية . لأنها في حقيقة الأمر براهين استنباطية ناقصة بإضافة مقدمة واحدة أو أكثر . ولكن

(١) Mill (John Stewart). A system of logic p. 201 London 1925 .

(٢) Bacon . Novum organum . Book II . Aphorism 22 , p. 395 .

(٣) Salmon W. C. Logic p. 16 .

(٤) Ibid W. C. Logic p. 17 .

(٥) Salmon W. C. Logic p. 18 .

هل يعني ذلك الاستغناء البراهين الاستقرائية بتحويلها الى براهين استنباطية ؟

يتنبه المؤلف الى فارق في نوعية المقدمات في البراهين الاستنباطية والاستقرائية . اذا كانت مقدمات الأولى يقينية و يقينية فحسب ، كانت مقدمات الثانية ظنية أحيانا . ان البرهان الاستقرائي يفيد في توسيع معارفنا عن الماضي والحاضر ، الأمر الذي يفيد في نظرنا الى المستقبل . لكي يتناول المؤلف نوعا من البراهين مركبا هو البراهين الشرطية يقدم لذلك بما يراه عن القضايا الشرطية فيقول (١) :

« لا يحتاج مقدم القضية الشرطية لأن يأتي أولا فقد يأتي بعد التالي » ولكن بتحقق هذا الشرط يستخدم المؤلف ألفاظا تؤدي المعنى الذي تؤديه لفظة « اذا » حينما يتصادف ورودها .

يرى المؤلف أن اثبات المقدم اثبات للتالي ، وأن أنكار التالي انكار للمقدم ، فالتالي يتوقف على المقدم وليس العكس صحيحا .

يقدم المؤلف نماذج تطبيقية لصورتي الاثبات (الوضع) والانكار « الرفع) في مجال العلوم الرياضية والطبيعية والانسانية . ويحذر المؤلف كعادته من الوقوع في خطأ استنتاج صدق المقدمات من صدق النتائج، أو استنتاج كذب النتائج من كذب المقدمات فالحق أن الصدق ينزل من المقدمات الى النتائج والكذب يصعد من النتائج الى المقدمات . اذا كانت البراهين السالفة كثيرة الاستخدام في المجال المنطقي فثمة براهين أخرى تستخدم في مجال الجدل والنقاش في حياتنا اليومية . ومن

Ibid Logic p. 22 .

(١)

أمثلة ذلك برهان الخلف ^(١) المقترن باسم زينون الأيلي في ردوده على السفسطائيين والفيثاغوريين في نفي الحركة والكثرة ، دفاعا عن آراء استاذة بارمنيدس . تلك المخالفة لآراء معاصرة هرقليطس . اننا في استخدام برهان الخلف نبدأ بافتراض صدق نقيض المطلوب . ومن هذا الافتراض نستنتج قضية كاذبة فيكون ذلك دليلا على كذب افتراضنا فيؤدي بنا ذلك الى القول بصدق المطلوب . انه نوع من البرهان غير المباشر يقوم على افتراض قوانين منطقية من بينها قانون الثالث المرفوع .

يذكر المؤلف تطبيقا لهذا النوع من البرهان محاورات أفلاطون ونقائض كمنط ، والحقيقة الرياضية القائلة بأن الجذر التربيعي للعدد (٢) عدد أصم ^(٢) . تلك الحقيقة التي اكتشفتها المدرسة الفيثاغورية في القرن السادس قبل الميلاد .

يذكر المؤلف قياس الاحراج ^(٣) كمنط فعال في المعارضة أو المجادلة . وعن طريقة يعالج مشكلات فلسفية ، كمشكلة حرية الإرادة ووجود الشر في العالم . ومن ذلك يتوصل المؤلف الى نتيجة قائمة بأن صحة البرهان لا تتوقف على صحة المقدمات . ينتقل المؤلف بعد ذلك مباشرة الى مناقشة القضايا الحملية ^(٤) تمهيدا لمناقشة الأقيسة الحملية . فيذكر أن حدود القضايا الحملية حدود تشير الى فئات شاملة Universal Classes أو فئات فارغة Null Classes ،

Salmon W. C. Logic p. 30 .

(١)

Ibid . Logic p. 31 .

(٢)

Ibid Logic p. 32 .

(٣)

Ibid W. C. Logic p. 34 .

(٤)

ولذلك تتوقف صورة القياس على تحديد نسط القضية الحملية . اذ القضايا الكلية الموجبة يمكن النظر اليها على أنها قضية شرطية كلية تقول شيئا عن الفئة باعتبارها مجموع أفراد لا عن الفرد باعتباره عضوا في تلك الفئة . ان الفئة مجموعة من الأشياء أو الكيانات . وحين تتحدث عن أعضاء الفئة باعتبارها أفراداً يكون ذلك من حيث الاستغراق . أن من الخطأ الخطئ بين القضايا كمجموع والقضايا كأفراد ، وما يصدق على الأفراد لا يصدق على المجموعة^(١) . وفي هذا الصدد يتناول المؤلف الأقيسة الحملية في عدد من الامثلة الدالة ، ومن بينها المثال الكلاسيكي القائل :

كل الناس فانون

سقراط انسان

سقراط فان

يذكر المؤلف^(٢) أن هذا البرهان صحيح بالتأكيد ولكنه بحالته الراهنة شبه قياس وليس بقياس . لأن المقدمة الثانية والنتيجة ليستا قضيتين حمليتين ، فالحد « سقراط » ليس حد فئة . انه اسم لشخص لا لفئة من الموجودات اذ لا معنى لقولنا « كل السقراطيين فانون » أو « بعض السقراطيين فانون » ولكن بمقدورنا القول « اذا كان سقراط انسانا اذن سقراط فان »^(٣) . اثبات المقدم اثبات للتالي (قاعدة الاثبات) .

Russet (Bertrand) : and White head principa (١)
Mathimatica vol I p.24 Cambridge 1962 .

Salmon w . C . Logic p . 45 . (٢)

S . Barker : philosophy of Mathematics P . 21 . (٣)

وفي هذه الصدد تناول المؤلف قضية اثبات وجود الله عن طريق
الوجوب والامكان . واستعان كذلك بفكرة التغير لاثبات ضرورة
وجود شيء دائم غير متغير وذلك خلال التغير .

الى هذا الحد يذكر المؤلف أن البراهين التي عالجها قبلا هي من
النوع البسيط الذي تتحدد صحته بفحص المقدمات والنتيجة فحسب .
وليست كل البراهين الذي تمضي قدما من المقدمات الى النتائج لا تاوي
على شيء . فالملحظ مثلا في الهندسة الاقليدية أن البرهنة من البرهنة
تتوقف على سابقتها في الاثبات (البرهنة عليها) .

يرى المؤلف أنه اذا كانت الخطوة من الخطوات في البرهنة نتيجة
لما قبلها ومقدمة لما بعدها ، كان اثبات أن النتائج تنتج بالضرورة عن
المقدمات أمرا معقدا تماما . ولذلك يحسن النظر في خطوات كل مرحلة
من مراحل البرهنة على حدة . فاذا وجدنا النتائج لازمة عن مقدماتها
كان البرهان صحيحا .

يشير المؤلف في هذه الصدد الى أن قضية النسق الاستنباطي تجد
تطبيقا لها في المنطق الرمزي ، حيث الحديث الرموز أكثر تحديدا ،
تزود بالاختصارات اللازمة التي توفر على الباحث وقتا وجهدا . وهذا
ما جعل المنطق الحديث يمتاز بميزتين هما : استخدامه للرموز وكونه نسقا
استنباطيا⁽¹⁾ . يذهب المؤلف الى حد تسمية المنطق الرمزي بالمنطق
الاستنباطي الحديث . وبعد هذه اللمحة السريعة الى المنطق الاستنباطي
يعود المؤلف الى المنطق الاستقرائي ليثير من جديد مشكلاته الفلسفية
التي تستعصى على الحل ، كمشكلة الأساس المنطقي والمبرر المنطقي

S. Barker : philosophy of Mathematics pp . 22 — 32 . (1)

للاتقال من القليل الى الكثير . يرى المؤلف أن هذه المشكلة آثارت حولها جدلا مستفيظا دون الوصول الى نتيجة حاسمة . ويرى أن هناك مشكلات أخرى في هذا الصدد ليست بأقل أهمية من مشكلات الأساس الذي يبنى عليه الاستقراء ، وذلك كمشكلة الصحة الاستقرائية^(١) التي تتضمن في ثناياها فكرتي التأييد والتفنيد ، أو الصدق والكذب المنطقيين . فالبراهين الاستنباطية اما صحيحة أو غير صحيحة بالمره .

أما البراهين الاستقرائية فمحتلة النتائج . والاحتمال درجات بين القوة والضعف . فتأييد النتيجة بشاهد واحد ليس كتأييدها بعدد من الشواهد الايجابية . صحيح أن شاهدا سالباً واحد يكذب البرهان ، وعدد من الشواهد المؤيدة ليس دليلاً على صدقه . ومع ذلك يلزم تقديم البيانات إذا ما أردنا للبرهان الاستقرائي أن يكون صحيحاً .

ان المزيد من البيانات يجعل البرهان يقترب من الصدق وان لم يصل اليه . يستعرض المؤلف أنواع البرهان الاستقرائي مبتدئاً بالاستقراء التعدادي^(٢) بوصفه النمط الأبسط ، قائلاً ان النتيجة تصدق أو لا تصدق على أفراد المقدمة وهي مكونات الفئة . انه نوع من التعميم قد لا يشمل كل أفراد العينة بل الأغلب منها . ويرى المؤلف أنه لتأسيس نتائج من مقدمات صادقة يلزم أن تتوافر لدينا البيانات الكافية المسوغة للتعميم ، بحيث لا نقفز الى النتيجة مباشرة من المقدمات . في هذا الصدد نرى أن من الاستحالة بسان النزول من المقدمات الى النتائج مباشرة ، أو الصعود مباشرة من النتائج الى المقدمات . فهذا فهم خاطيء لطبيعة الاستقراء . لأننا اذا كنا نرى الاستقراء انتقالاً من مقدمات جزئية الى نتائج كلية ، فليس معنى ذلك أن الحركة صاعدة دوماً من المقدمات الى النتائج . انما

Salmon w . C : Logic p . 55 .

(١)

Irving : Readnigs on Logic p . 258 .

(٢)

الاستقراء عموماً حركة بادئة بالقضايا الجزئية وصاعدة الى النتائج العامة مروراً بالمقدمات المتوسطة . وبذلك نستطيع أن نقول ان للاستنباط دوراً في الاستقراء^(١) . وهذا ما فهمه سيكون خلافاً لما تصوره الكثيرون عن يكون والاستقراء بوجه عام . لقد قال يكون بمرحلة يسميها مرحلة التاريخ الطبيعي ، فيها يجمع الباحث كل ما يستطيع عن الظاهرة موضوع البحث . وبعد ذلك يرتبها ويصنعها ويعرضها في جداول يسميها جداول العرض . وفي نهاية الأمر يطبق ما يسميه منهج الاستبعاد أو الحذف^(٢) للإبقاء على ما يصلح للتعليل واستبعاد ما لا يصلح للوصول الى القانون أو العلة للظاهرة قيد البحث . وفي مرحلة التاريخ الطبيعي يطالبنا يكون باحصاءات تامة ، ويحذرننا من الوقوع في خطأ الاحصاءات الناقصة أو غير الكافية أو المنحازة ، ويورد المؤلف المثال الذي ذكره يكون خاصاً بالاحصاءات المتحيزة وفيه يقول : ان الذهن البشري حين يقرر رأياً باعتباره مسلماً أو مقبولاً يأتي بكل ما يؤيده أو يتفق معه مهملاً أو مستهيناً بكل ما يخالفه .

ودرءاً لخطر التحيز وجدنا كارل بوبر ينصح العالم بأن لا يبحث عما يؤيد نظريته وانما عما يكذبها . وجعل القابلية للتكذيب محكاً لقبول النظرية . وذلك لأن العالم اذا بحث عما يؤيد نظريته سيجد ما يؤيدها . ولكنه اذا جعل نصب عينيه البحث عما يكذبها سيجد ما يؤيدها أثناء بحثه عما يكذبها . وفي نظر بوبر^(٣) أن النظرية التي تفسر كل شيء ولا تفسر شيئاً .

يذكر المؤلف من أنواع الاستقراء نوعاً يسميه القياس الاحصائي^(٤) .

Salmon w . C : Logic p . 58 . (١)

Irving : Readuigs on Logic p . 254 . (٢)

Popper k . The Logic of Scientific Discovery p . 142 . (٣)

Salmon w . C : Logic p . 60 . (٤)

صحيح أن القياس مرحلة من مراحل الاستقراء . لأننا إذا أردنا التأكد من صدق الحكم الكلي طبقناه على حالات جديدة مستخدمين القياس . القياس الاحصائي مشابه للقياس الحلمي . فبالامكان استخدام نتيجة الاستقراء التعدادي مقدمة لهذا القياس . ان النتيجة محتملة الصدق في كلا الحالين . وكذلك التنبؤ بالمستقبل في البراهين الاستقرائية احتمالي الصدق ، بعكس الحال في البراهين الاستنباطية يقيني الصدق .

ان النتيجة في الاستنباط لازمة ضرورة عن المقدمات . أما في الاستقراء فهي قوية الاحتمال أو متوسطة الاحتمال أو محتملة الى حد ما . ان النتائج في الاستقراء قد تتناقض بالرغم من صدق المقدمات . فد تظل الصورة الاستقرائية صحيحة والمقدمات صادقة ولكن النتيجة كاذبة . لأن العلاقة بين المقدمات والنتائج ليست قائمة بالضرورة وانما احتمالية الحدوث .

يرى المؤلف استنادا الى رأي لرودف كارناب ، أن قبول النتائج في البراهين الاستقرائية يتطلب بالاضافة الى ما تتطلبه البراهين الاستنباطية من صدق للمقدمات وصحة لصورة البرهان ، ما يسميه كارناب « البينة الكلية »^(١) أي البينة المؤيدة للنتيجة ، والتي تؤدي في نهاية الأمر الى ترجيح قبولها اذا كان ثمة تردد بين القبول والرفض . لا تختلف هذه البينة الكلية كثيرا عما أسماه بيكون بالشاهد الفاصل أو التجربة الحاسمة^(٢) . اذا كان المرء مترددا في الاختيار بين أمرين كان الشاهد الفاصل أو التجربة الحاسمة سببا في قبول الواحد ورفض الآخر بدلا من تعليق الحكم . ومع ذلك أثبت العلم الحديث أنه ليس ثمة تجربة

Icarnop (Rudolf) : Logical Foundations of Probability (١)

p . 21 .

Hempel C : Philosophy of Natural Science p . 22 . (٢)

حاسمة^(١) ، وأما درجة من التأييد أو التنفيذ لا القبول حسما أو الرفض حسبا^(٢) .

وخاصا بالتأييد ، أي تأييد النتيجة يستعرض المؤلف برهان الاسناد قائلا : ان هناك استخدامات مشروعة للسند . ان الرجوع الى سند موثوق به أمر مشروع لأن شهادة الغير عن هذا السند بينة للنتيجة . ويستفيض المؤلف في ايراد الأمثلة الدالة على سوء استخدام هذا النوع من البرهان الذي لا يرى خلافا بينه وبين برهان الاجماع . ينتهي المؤلف الى أن الانسانية جمعاء لا تصلح سندا للاتفاق مع نتيجة معينة تؤخذ كحجة صادقة . وتدليلا على ذلك يناقش قضية الوجود الالهي من زاويتين:

الأولى : هل هناك ما يدعو لاعتبار الانسانيه سندا لاهوتيا ؟

الثانية : كيف تؤدي النوع الانساني الى النتيجة القائلة بأن الله موجود .

لا يمكن لبرهان الاجماع أن يكون السند الوحيد للاعتقاد بوجود الله ، لأنه لو كان كذلك لكان البرهان غير صحيح منطقيا ، لأن السند يعتمد في اصدار أحكامه على الحجة الموضوعية وحدها . واذا كان برهان الاسناد لتأييد نتيجة من النتائج ايجابيا كان برهان الخصم^(٣) لاثبات العكس . فهذا النوع من البرهان كثيرا ما يستخدمه ادعياء العلم^(٤) لدحض النظريات العلمية القائمة ، والحكم عليها بالصدق أو الكذب بالرجوع الى أصحابها . وبذلك يصبح القبول أو الرفض لها أمرا

Salmon w . C . Logic p . 63 .

(١)

Ibid : Logic p . 67 .

(٢)

Salmon w . C . Logic p . 67 .

(٣)

Ibid p . 68 .

(٤)

سيكلوجيا بحثا وليس أمرا منطقياً صرفاً وهذا ما عبر عنه المؤلف بأنه الاحتكام إلى الانفعال لا الدليل المنطقي . ويدل على ذلك برفض الحزب الشيوعي سنة ١٩٣٠ لنظريات جورج مندل الراهب النسوي بسبب خلفيته القومية والعقائدية . وهذا ما فعله النازي مع نظرية النسبية لأينشتاين بسبب يهوديته . ولذلك المؤلف أن أي برهان يبني من سمات الشخص الذي يصدر القضية إلى صدق أو كذب القضية يكون برهاناً غير صحيح . وذلك لأن العلاقة المطلوبة بين المقدمات والنتائج وكلاهما أمر منطقي . وبعد ذلك يعرض المؤلف لنموذج استقرائي يستخدم على نطاق واسع ، وهو المماثلة^(١) القائمة على توافر خصائص أوسمات معينة بين نوعين من الأشياء . وتتوقف قوة التماثل على نقاط التشابه . فالتماثل في نقاط كثيرة ليس كالتماثل في بعض النقاط دون البعض الآخر . يستخدم المؤلف في هذا الصدد قياس الغائب على الشاهد ، للتدليل على وجود الله عن طريق الإعجاز الإلهي مقارنةً بقدرة البشر على الاختراع والابتكار . ويرى المؤلف أن هذا النوع من البرهان القائم على المماثلة قد يتأدى في نهاية الأمر إلى افتراض ظني فحسب . ويصل المؤلف إلى رأي يقول : أن هذا النوع من البرهان يتطلب خلفية من المعلومات العامة في مجال القول حتى تتم المماثلات على نحو صحيح . فالمعرفة العامة هي التي تصدر الحكم عند تقييم قوة التماثل (المماثلة) .

يرى المؤلف أن الخلفية من المعلومات العامة تتضمن الكثير من العلاقات العلية^(٢) التي هي الأساس في الاستدلال ، مما نلاحظه مباشرة في حياتنا اليومية . أن الاستدلال قد يكون من العلة إلى المعلول هبوطاً ،

Salmon w . C : Logic p . 70 .

(١)

Ibid Logic p 73 .

(٢)

أو من المعلول الى العلة صعودا . ومع ذلك مفهوم العلاقة العلية من المفاهيم الصعبة حقا . فالعلة في حالة من الحالات قد تصبح معلولا في حالة أخرى . وكذلك المعلول في حالة قد يصبح علة في حالة أخرى . اذن العلاقة بين العلة والمعلول ليست علاقة تبعية بين سابق ولاحق . وليست ضرورية منطقية . فالتحليل الأخير لها يرى أنها ضرورة سيكلوجية^(١) .

ان هيوم^(٢) يتساءل عما اذا كانت هناك ضرورة في أن تلي حركة (ب) حركة (أ) ، أي هل هناك ضرورة في أن يتسبب عن اصطدام الكرتين حركة الكرة الساكنة (ب) ، مع العلم بأن (أ) مساوية لـ (ب) أو أكبر منها . هل يلزم تناقض من انكار تحرك (ب) لاصطدام (أ) بها ؟ .

جواب هيوم أنه لا توجد علاقة ضرورية بين العلة والمعلول ، ولذلك من الخطأ القول « بعقبه اذن بسببه » ، التي يترجمها المؤلف الى « بعده اذن بسببه » انها الغلط الناشئ عن استنتاج علاقة العلية من مجرد علاقة التبعية . ان من الخطأ النظر الى نتيجة من النتائج على أنها معلول لعلة واحدة . فقد تكون العلة والمعلول معلولين لعلة ثالثة . . يقدم المؤلف الكثير من الأمثلة الدالة على صحة رأيه في هذا الصدد . ان النظر الى العلة على أنها فرض قابل للاختبار والتكذيب ولا ضرورة فيها ، يجعل المعلول لا ينتج عن العلة بالضرورة . اذ العلة شيء يقال بالاضافة الى القوانين الكلية . وليست هذه القوانين الكلية صادقة بالضرورة . انها مجرد فروض^(٣) .

يخصص المؤلف للفروض^(٤) فصلا من فصول كتابه المستمتع ، لافاضة

(١) موي (بول) ، المناقش وفلسفة العلوم ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، نقل الصفحة .

(٣) Popper (karl) The Logic of Scientific Discovery (٣)
P . 147 .

(٤) Salmon w . C : Logic p . 11 . (٤)

القول عن الفروض وأهميتها في المنهج العلمي في المنهج العلمي بوجه خاص
وفي المنطق بوجه عام .

يبدأ الفصل بقوله : « من الذائع والمشهور أن قوة العلم تكمن في قدرته على إقامة فروض بعيدة المدى ، مبنية وعلى أساس البينة موضع الملاحظة » (١) . ان المؤلف ينظر الى القوايين والنظريات على انها فروض ويستخدم الفرض بهذا المعنى الواسع . ان الفروض توضع في أنساق منطقية . وانساق المنطقي مجموعة من القضايا مرتبة ترتيبا معيناً ، بحيث يكون بعضها مقدمات والبعض الآخر نتائج تلزم عن هذه المقدمات . مقدمات النسق فروض أي قضايا منطقية تقبل الصدق أو الكذب المنطقيين بناء على اتفاقها أو عدم اتفاقها مع التجربة . أي أنها تقبل التأييد والتفنيد ان التجربة تؤيد الفرض اذا اتفقت معه وتكذبه اذا اختلفت معه . ان الاختلاف بين قضايا النسق من الأنساق انما هو في درجة التعميم فحسب . فالقضايا الأعم التي تأتي في المستوى الأول من مستويات النسق الثلاثة هي مقدمات النسق ، وتليها مباشرة القضايا المتوسطة التي تنجم عن القضايا الأعم ، وبحيث تكون مقدمة لقضايا المستوى الأدنى الاخص الذي يضم القضايا الجزئية التي يكون اختبار النسق عن طريقها . فهذه القضايا الجزئية هي التي يسكن مواجهتها بالتجربة مباشرة . ان النتيجة في نسق من الأنساق يقال لها البينة . والبينة قد تكون مؤيدة اذا كانت ايجابية أو مفضدة اذا كانت سلبية . وكذلك الشواهد وهي الحالات الخاصة بفرض عام أو قانون عام . ان اقتران شروط التجربة الخاصة أو المعنية بنتيجتها هي ما نسميه شاهدا . ان الشواهد المؤيدة لقانون أو نظرية هي حالات القانون أو النظرية واقعة في المستوى الأدنى ، بحيث تتفق التجربة مع هذا القانون أو الفرض والشواهد المعارضة في الحالات التي

تتحقق فيها الشروط المنصوص عليها في هذه الفروض ولا تحقق نتائجها •
ان النظرية أو القانون يمكن ان تتأيد ببيان اتفاق نتائجها امحصوصه مع
التجربة ولا يمكن البرهنة على صدقها • ولكن يمكن تكديدها ببيان مخالفته
التجربة لواحدة من نتائجها المخصوصه • ان العالم يرمي الى تأييد النظرية
التي اتى بها ويكون بحثه عن الشواهد المؤيدة في حين ان العالم ينبغي
أن يبحث أولاً عن الشواهد التي تكذب نظريته فان وجدها رفض النظرية
وان لم يجدها قبلها ، أي ان حصل على شواهد مؤيدة كلسا اتجه الى
البحث عن شواهد معارضة دعاه ذلك الى ترجيح صدق النظرية ، والقول
بأن التجربة تؤيدها • ان العالم يحصل على تأييد نظريته أثناء بحثه
عما يكذبها (١) •

ان اختبار النظرية أو القانون يمكن النظر اليه على أنه محاولة
لاستئصال الكاذب والابقاء على الصالح • يبدو أن هذه النظرية مخالفة
لأهداف العلم من حيث اثبات النظريات لا حذف الكاذب منها • ولكن
لعل هذا هو السبب في أن اكتشاف الشواهد المؤيدة للنظرية لا يكاد يكون
له شأن الا اذا حاولنا اكتشاف ما يكذبها • اتنا في الاختبار العلمي نحاول
دائما تحقيق الظروف التي يمكن أن تكذب فيها النظرية • كما أننا في التنبؤ
نفرض القضايا الكلية ، ونحقق بالفعل الشروط الأولية كي تتبين ما اذا كانت
النتيجة التي تنبأ بها مطابقة للمتحقق فعلا أم لا •

يرى المؤلف أن للبيانات المستقلة دورا في الفروض علميا • فالفرض
المقبول علميا هو الذي نستطيع أن نستدل على صدقه عن طريق البيانات
المستقلة • ان البيانات المستقلة هي الظواهر أو الشواهد التي تفسرها كنظرية
من النظريات ، ولم تقصد الى تفسيرها بالاضافة الى أنه لم تفسرها النظريات

Popper (karl) The Logic of Scientific Discovery. p. 148. (١)

يذكر المؤلف (٢) نظرية نيوتن في الجاذبية ، فيراها توحد بين نظريتي جاليليو وكبلر (١) في سقوط الاجسام ، وحركته الكواكب والاجرام ، بمعنى أنها تفسر ما كانت تفسره النظريتان . وهي بالاضافة الى هذا التوحيد الذي تحققه ، تفسر شواهد اخرى كظواهر المد والجزر ما كانت لتفسرها النظريات السابقة . ان المد والجزر بينة مستقلة لنظرية نيوتن . ان القوة التفسيرية والتنبؤية لهذه النظرية اكبر من القوة التفسيرية لنظريتي جاليليو وكبلر مجتمعتين . وكذلك نظريته اينشتين في النسبية العامة والخاصة، فرض مقبول عليا . جاءت التجارب فيما بعد مؤيدة لنتائجه . ان نظرية من النظريات وان كانت تفسر ما تفسره قبلها الا ان هناك نوعا من التناقض بين النظرية الجديدة والنظريات القديمة . ان هناك تناقضا بين نظريتي نيوتن وكبلر وبين نظريات جاليليو وكبلر ونيوتن ونظرية النسبية لاينشتين . ان الفارق بين هذه النظريات بسيط يتعذر الكشف عنه في كثير من الحالات . فمثلا الفارق بين نظريتي نيوتن واينشتين لا يتبين الا اذا كانت تجاربنا تتعلق بأشياء تقترب سرعتها من سرعة الضوء . أما في حالة السرعات الصغيرة فلا تستطيع التجربة أن تكشف عن هذا الفارق . ومعنى هذا أنه من الناحية العملية نستطيع تطبيق النظرية القديمة في بعض الأحوال ولكن من الناحية المنطقية لا بد من القول بوجود تناقض لا مفر منه . ان وجود هذا الفارق الدقيق الذي لا نستطيع الكشف عنه تجريبيا في بعض الأحوال ، يعتبر بينة مستقلة على صدق النظرية الجديدة اذا ما كنا بمرص المفاضلة بين نظريتين ، فاننا نختار الواحدة دون الأخرى بناء على البينة

Hempel C : Philosophy of Natural Science p . 25 . (١)

Salmon w . C Logic P . 87 . (٢)

Ibid . Logic p . 88 . (٣)

المستقلة وحدها . والا استحال القول بأن احدى النظريتين أصدق من الأخرى . ريتعرض المؤلف^(١) في سياق حديثه لدور الفروض المساعدة^(٢) في تأييد الفروض الأصلية . ان النتيجة لا تلزم عن الفرض الاصلي مباشرة، ولكنها تلزم عن الفرض الأصلي والفرض المساعد ، أي عما نسميه القوانين الكلية والشروط الأولية . ان «ن» لا تنتج عن «ك» فحسب بل عن «ك»، «ش» ، ان صدق ، «ش» يؤدي الى صدق «ن» وكذب «ن» دليل على كذب «ك» أو «ش» أو «ك،ش» معا . يثير المؤلف تساؤلا عن تجربته الحاسمة في العلم أو ما أسماه ببيكون بالشاهد الفاصل . ويرى ان التجربة الحاسمة مستحيلة في العلم . ان التجربة من التجارب قد تسنح تأييدا لاحدى النظريات . وقد يظهر أثرها في اتجاه صياغة النظريات والتجريب^(٣) فيما بعد . ولا يعني هذا الأخذ بنظرية من النظريات ودحض المنافس لها .

يخصص المؤلف^(٤) فصلا ختاميا لمعالجة قضية الصلة بين المنطق واللغة . تلك القضية التي يدور حولها نقاش في الدوائر العلمية المتخصصة في وقتنا الحاضر .

يذكر المؤلف أن اللغة أداة شديدة التعقيد ، واحتمال الخطأ الناجم عن سوء استخدام اللغة قائم دوما . ويظهر ذلك جليا في مبحث التعريفات . ان اللفظة من الألفاظ تدخل في فئة من الفئات ، أو تخرج عنها اذا كانت لها الصفة أو الصفات التي تشكل ماهيتها . وليس التعريف الا اثبات هذه الماهية واستخلاصها من غيرها . ان اللفظة رمز من الرموز ذو معنى ، والمعنى مواصفة من المواصفات أو اتفاق من الاتفاقات . التعريفات تعبير عن هذه

Salmon W . C . Logic p . 88 . (١)

Hempel (karl) Philosophy of Natural Science p . 19 . (٢)

Ibid p . 28 . (٣)

Salmon w . C : Logic p . 89 . (٤)

المواصفات (الاتفاقات) . وهذا ما يسمى بالتعريف الاصطلاحي (١) ، الذي تقدم فيه الرموز والمعاني كافتراحت وتصميمات على استخدام المعرف لكي يعني ما يعنيه المعرف . ان التعريف ذاته لا يوصف بكونه صادقا أو كاذبا . ولكن القضية بصدد التعريف هي التي تتصف بالصدق أو الكذب . ان هذا النوع من التعريف لا يتخذ الصدق أو الكذب معيارا لاختباره . فالتعريف قد يكون ملائما أو غير ملائم للمعرف . ان استخدام الرموز قد يبيد في تقديم الجديد وفي اختصار الوقت والجهد . وقد يكتفي في التعريف بتوضيح المعنى وتحديدده . وفي هذه الحالة يصدق اذا اتفق مع الاستخدام المعتاد للفظه ، ويكذب بخلاف ذلك . واذا ما تجاوز هذا الاستخدام لم يعد الصدق أو الكذب معيارا يصلح لاختباره . ان لمعنى اللفظة من الألفاظ دلالتين هما: دلالتا المفهوم والماصدق . فالمفهوم من اللفظة مجموعة صفات وماصدق اللفظة مجموع من الأفراد . ان هنالك تكاملا بين مفهوم اللفظة وما صدقها . ان قوة المفهوم فيما يتضمنه من صفات وقوة الماصدق في مدى تطبيقه على مجموع الأفراد . التعريف قد يكون مفهوما أو ما صدقيا . ان التعريف الما صدقي قد يكون تعريفا اسميا لفظيا فحسب ، يستخدم المرادف لللفظة لشرح معناها باشتقاقها اللغوي . وهو ما يسمى بالتعريف المرادف . واما لتوضيح اللفظة ببيان معنى عام لها وهو ما يسمى بالتعريف الاباني . ويرى المؤلف (٢) أن شيئا كالتعريف الاباني ضروري لعقد الصلة بين الألفاظ والأشياء . لا يكفي أن تقوم الصلة بين الألفاظ بعضها وبعض .

أو لاقتراح المعنى العام بالاشارة الى نوع معين أو التمثيل به أو حالة فردية والتمثيل بها وهو ما يسمى التعريف عن طريق المثال أو التعريف عن

Mill (Ctewart) . A system of Logic , p . 150 . (١)

Salmon w . C . Logic p . 91 . (٢)

طريق الشبيه او النظير . أما التعريف المفهومي (١) فهو تعريف واصف
أو مصور ، يقترح معنى أو تصورا يتفاوت في درجة تعقيده ، أما بغرض
تقديم ما هو معروف ، أو لحث الذهن على ادراك المعنى المقترح من خلال
التصور .

يصرح المؤلف أن التعريف لا ينبغي أن يكون دائريا يظهر فيه المعرف
في المعرف . إذا التعريف أو المعرف يجب أن يكون أوضح من المعرف .
فالغرض من التعريف هو ايضاح المعرف . لما كان المنطق مهتما ابتداءا
بالصورة أو البينة المنطقية ، كان تعريف الكثير من الحدود المنطقية
يتم عن طريق السياق . فاللفظة في ذاتها قد لا تشير الى شيء أو حادث
أو خاصة معينة ، ومع ذلك تؤدي دورا في السياق المنطقي . انها قد
تزودنا بيينة القضية التي توجد فيها . ان القضية قالب تصاغ فيه الألفاظ .
وبنية القضية هي هذا القالب .

بعد ذكر النماذج المختلفة من التعريفات المفهومية والمما صدقية والأمثلة
الدالة عليها يذكر المؤلف (٢) الغرض من التعاريف :

١ - الاستخدام العادي ، وفي هذه الحالة يكون التعريف قاموسيا
أكثر منه اتفاقيا ، لأنه تعبير عن المعنى الموجود بعد استبعاد الغموض .
التعريف القاموسي يصدق أو يكذب تبعا للاستخدام الواقعي للفظه . انه
نوع من التعريف الواقعي أو الاستخدام الواقعي للألفاظ .

٢ - تقديم معنى جديد لما نقوم بتعريفه . وهذا ما نراه في التعريفات
الاتفاقية وحدها .

٣ - تقليل غموض الحدود التي تشير الى حالة تختلط بالحالات

Ibid: Logic p . 92 .

(١)

Salmon w . C : Logic p p .94 — 95 .

(٢)

المتاخمة ، فتقوم بفصل لموضوع الحد الغامض عن موضوعات الحدود المتاخمة لازالة ما به من غموض . ان ما نعرفه في هذه الحالة حد ليس بجديد ، بل له استعمال على نحو غامض ، كلفظة « غني » التي ذكرها المؤلف في مثاله .

٤ - تقديم تعريف مفهومي للفظه . ويتطلب هذا أن يكون للفظه مفهوم اتفافي ، بحيث يتساوى ما صدق المعرّف مع ما صدق المعرّف ، وبالتالي ينطبق التعريف على كل المعرّف ولا شيء غير المعرّف . ولذلك يشترط المؤلف أن لا يكون التعريف واسعا ، بحيث يشمل أفرادا أخرى لأنواع أخرى غير المعرّف ولا ضيقا بحيث يمنع دخول بعض أفراد المعرّف في التعريف . اذ في هذه الحالة لا يصدق الا على بعضها فحسب . وهذا الأمر يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان .

٥ - التعبير عن الأوصاف المعرّف تعبيراً نظرياً ملائماً : ان هذا النوع من التعريف يقال له التعريف النظري أو التحليلي . وهو ما نجده لدى العلماء والفلاسفة : حيث يقدمون تعريفات للسطلحات العلمية والفلسفية لا يقوم بصدها اتفاق عام بينهم ، بل تظل تعريفاتهم عرضة للتغيير تبعاً لتقدم العلم ، والأخذ بنظريات جديدة وطرح نظريات سابقة .

٦ - قد يراد بالتعريف التأثير على موقف المعنى بالتعريف . بحيث يسلك سلوكاً معيناً أو يتجه اتجاهها خاصاً . ولذلك تستخدم في هذا الصدد التعريفات الاقناعية . وهي التعريفات ذات القوة التأثيرية في التعبير عن مشاعرنا واناغالاتنا واتجاهاتنا . ان الأنواع الأخرى من التعريف قد تؤدي مهمة الاقناع والتأثير اذا صيغت بلغة عاطفية مؤثرة .

بعد ذكر العلاقة بين المنطق واللغة ، ينتقل المؤلف^(١) الى مناقشة

الصدق والكذب في القضايا ، على أساس أنه ناقش الصحة المنطقية أو عدم الصحة المنطقية للبراهين والاستدلالات . يذكر المؤلف في هذا الصدد ثلاثة أنواع من القضايا هي : القضايا التحليلية والتركيبية والمتناقضة . أما التفرقة بين هذه القضايا الثلاث على أساس التعريف أو الحد ، فالقضية التحليلية يكون محمولها متضمنا في موضوعها ، أي أن محمولها يشرح مفهوم موضوعها دون أن يضيف إليه جديدا . انه تعريف لفظي يكون المحمول والموضوع فيه لفظين مختلفين لمسى واحد . انها قضية أولية قبلية . لأن المحمول مستفاد من تحليل الموضوع لا من التجربة . أما القضية التركيبية فهي التي تفيد حكما جديدا ، اذ لا يدخل محمولها في مفهوم موضوعها . ان تصور المحمول يضيف الى تصور الموضوع شيئا جديدا . وهي قضية بعدية بمعنى تجريبية تستفاد من التجربة . ان التقسيم الى قضية تحليلية وتركيبية اعتباري ، يتوقف على المفهوم . ولذلك ثار بعض المناطقة على هذه التفرقة التي عدوها بغير معنى .

ان القضية التحليلية تمثل الصدق المنطقي فهي ضرورة الصدق . اذ ينتج صدقها من تعريف الألفاظ الواردة فيها . أما القضية المتناقضة فتمثل الكذب المنطقي فهي ضرورة الكذب . اذ ينتج كذبها من تعريف الألفاظ الواردة فيها .

يقدم المؤلف الأمثلة ذات الدلالة . فالقضيتان المتناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا . الصدق والكذب لا يجتمعان في حالة واحدة . اذا صدقت احدهما كذبت الأخرى . اذ التقابل القائم بين المتناقضين يستنفد كل مجال القول الذي يشير الى ، بحيث لا يدع مجالاً لمتوسط بينهما . وفي حالة التضاد ، القضيتان المتضادان لا تجتمعان وقد ترتفعان بمعنى أن لا يتصف الشيء بواحدة منهما . وهما لا يستنفدان كل مجال القول الذي يتيمان اليه ، بل يوجد بينهما وسط أو أوساط لا متناهية . اذا استحال صدق القضيتين المتضادتين لم يستحل كذبهما معا لاتصاف الشيء

بثالث دونهما • والتضاد قد يكون مباشرا بين حدين لا وسط بينهما •
 وبحيث يسكن رده الى التناقض ، أو غير مباشر ويكون بين حدين بينهما
 وسط أو أوساط • التناقض عادة يكون بين ايجاب وسلب ، أما التضاد
 فدائما بين حدود موجبة • ان التفكير المنطرف^(١) يعني خلطا بين المتضادات
 والمتناقضات : انه خطأ تناول القضايا المتضادة كما لو كانت متناقضة •
 يرى المؤلف أن دارس المنطق لا يقع عادة في هذا الخلط لأنه يعرف الفارق
 بين المتضادات والمتناقضات • يختتم المؤلف^(٢) هذا الفصل عن الصلة بين المنطق
 واللغة بذكر مغالطتي الاشتراك والالتباس في المعنى • فالاشتراك أو التشارك
 يراد به استخدام اللفظة بمعنيين مختلفين أو أكثر • وفي حالة الاستخدام
 هذه نعني معنى واحدا من معانيها طوال الاستدلال • اتنا نقع في هذه
 المغالطة عندما نستخدم لفظة بأكثر من معنى في صورة من صور الاستدلال
 فنؤدي بذلك الى فساد • وكذلك عندما نتنقل من مقدمة تحتوي على حد
 نسبي مضافا اليه حد آخر أو متصفا به الى نتيجة تحتوي على هذا الحد
 النسبي مضافا اليه حد ثالث أو متصفا به • وذلك كأن نستنتج استقلال
 الفرد في العمل من وصفنا له بالاستقلال في الرأي • أو أنه محاضر ممتاز
 من كونه باحثا ممتازا • الالتباس يعني غموضا في التركيب اللغوي يؤدي
 الى سوء الفهم • فالقضية تصبح غامضة عندما يكون معناها غير واضح ،
 بسبب تركيبها من ألفاظ تحتمل معاني كثيرة • ان الالتباس ينشأ مسن
 استخدام الضمائر بدلا من الأسماء ، ومن سوء استخدام الأحوال والجمل
 الواصفة وظروف الزمان ، ومن الخلط بين الموضوعات والمحمولات في
 القضايا المركبة •

ان اعادة الصياغة للقضية قد تؤدي الى تجنب هذا الخلط والغموض •

Salmon w . C : Logic p . 102 .

(١)

Salmon w . C : Logic p . 103 .

(٢)

خلاصة القول

كان المنطق الى وقت قريب يدرس بوصفه علما نظريا لا يهتم الكثيرون بتطبيقاته . وعلى الرغم من أن المؤلف ذكر أن المنطق قد يدرس لذاته أو لغرض تطبيقاته ، إلا أنه ركز على الناحية التطبيقية . بحيث بدأ واضحا امكانية تطبيق المنطق في كل مجالات العلم والفلسفة والحياة . فما من مشكلة علمية أو عملية أو فلسفية الا ويسكن التعبير عنها في صورة برهان أو استدلال يقبل الاختبار . أي يقبل أن تصدق عليه المعايير المنطقية في التحليل والتقييم من أجل القبول والرفض . فنحن نقبل البرهان أو الاستدلال اذا كان صحيحا ونرفضه اذا كان غير صحيح . والصحة تعني صحة الانتقال من المقدمات الى النتائج ولزوم النتائج عن المقدمات . أي علاقة صحيحة بين الاثني .

البرهان في نظر المؤلف اتاج يقيني من مقدمات يقينية ، والاستدلال هو الاستنتاج ، أي استنتاج قضية من قضية أو قضية من أكثر من قضية ونسمى القضية أو القضايا الأصلية التي هي أساس الاستدلال بالمقدمة أو المقدمات . والقضية المستنتجة من هذه المقدمات بالنتيجة . فالاستدلال قد يكون مباشرا وقد يكون غير مباشر .

الاستدلال المباشر هو الذي نستنتج فيه قضية من قضية دون متوسط . والاستدلال غير المباشر هو الذي نستنتج فيه قضية من أكثر من قضية ،

وفد يكون قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً .

القياس انتقال من كلي الى جزئي ، والاستقراء انتقال من جزئي الى كلي ، والتمثيل انتقال من جزئي الى جزئي .

يقابلنا في هذا الصدد الاستنباط : وهو العملية العقلية التي تؤكد صدور النتائج عن المقدمات . قد لا يبدو ثمة خلاف في هذا المعنى بين القياس والاستنباط . الا أنهما في الاستنباط نشترط شرطا واحدا هو خلو النسق من التناقض . أما في القياس فيلزم تطبيق قواعد ثلاث هي : الكم والكيف والاستغراق . وقد جرت العادة استخدام لفظة الاستنباط في مقابل الاستقراء . ولذلك يحسن أن نستخدم لفظة استنتاج ترجمة للفظـة (Inference) ، بحيث تشمل الاستنباط والاستقراء . والواقع أن هذه هي الترجمة المتبعة في كثير من المؤلفات العربية يستخدم الاستنباط بوجه عام في العلوم الصورية كالمنطق والرياضيات التي تسمى علومًا استنباطية . اذ تتأدى من قضايا أولية تسمى البديهيات أو المسلمات الى النتائج المترتبة عليها واللازمة عنها ، والتي تسمى البرهانات . ويستخدم الاستقراء في العلوم الطبيعية بوجه عام .

اذا كان الاستنباط كالقياس انتقالا من العام الى الخاص ، من المقدمات الكلية الى النتائج الجزئية ، كان الانتقال ممكنا بسبب الضرورة المنطقية التي تربط بين القضايا . بحيث تجعل النتائج صادرة عن المقدمات ولازمة عنها لزوما منطقيا . ويتضح ذلك جليا في الاستنباط الفرضي ، الذي يبدأ من قضايا لها طابع فرضي مثل القضايا الشرطية . لا يهم أن تكون القضايا التي يبدأ منها وقائع أو قوانين . فقد يبدأ من وقائع يستنبط منها قوانين وقد ينتقل من القوانين الى الوقائع ، أو من الوقائع ، هذا عن الاستنباط .

أما الاستقراء فينطوي على تعميم لأحكام نوعية أو فردية أقل عمومية .
 إذ هو انتقال من الوقائع الى القوانين . فنحن نحكم على الجنس بما حكمنا
 به على أنواعه . وعلى النوع بما حكمنا به على أفراده . ان البرهنة على أن
 قضية من القضايا صادقة صدقا كليا تكون بيان أنها صادقة في كل حالة
 جزئية ، أو في كل نوع من أنواع الحالات الجزئية . وفي مثل هذا البرهان
 نفترض ان طبيعة النوع يمكن الجذب عليها من أفراد المشاهدة . فعملية
 الاستقراء تبدأ بالأنواع السفلى . ومن المعلوم أن النوع لا يختلف باختلاف
 أفراده . بل هو في كل واحد منها . ان البرهنة على القضايا بالطريقة السابقة
 لا يسكن أن تكون صحيحة من الناحية الصورية الا اذا قامت على تعداد
 تام للجزئيات وهذا أمر مستحيل : ولذلك يقتصر في هذه الأحوال على حصر
 أنواع الجزئيات فهي محدودة العدد ، أما الجزئيات فلا حصر لعددها .
 اعتقد أرسطو أن الأنواع ثابتة محدودة العدد ، ولذلك تقبل العد والحصر .
 ان عددا محدودا من أفراد النوع الانساني يكفي للحكم على النوع
 الانساني . انا عادة في الاستقراء نتقل من الحالات التي لوحظت أو
 أجرت عليها التجارب الى حكم يصدق على الحالات الأخرى الممكنة
 المشابهة لها ، والتي لم تكن موضع ملاحظة أو تجربة .

هذا الحكم يقوم على افتراض الاطراد في الطبيعة ، أي افتراض
 أن الطبيعة تسير على وتيرة واحدة ، وأن القوانين مطردة وأن العسل
 متشابهة . فكان الاستقراء في هذه الحالة قائم على استدلال من النوع
 الفرضي الاستنباطي . وهذا ما جعل الرياضيين يقولون بنوع من الاستقراء
 يعتبرونه دقيقا ، وتطبيقا لخاصية رياضية محققة لكيان رياضي على الكيانات
 الرياضية المماثلة . فالاستقراء الرياضي نوع من الاستقراء للبرهنة على
 الصفات المشتركة بين الأعداد ، بيان أن الصفات التي يتصف بها العدد .
 ثم يتبين انها بحيث يتصف بها العدد (ع) لا بد وأن يتصف بها العدد

(ع + ١) • ومن هاتين المقدمتين يمكن البرهنة على أن العدد (٣) حاصل أيضا على هذه الصفة ، أي أن هذه الصفة مشتركة بين الأعداد جميعا •

لقد أراد المؤلف بتناوله لمنطقي الاستنباط والاستقراء أن يكشف عن خطأ الرأي القائل بالتقابل بينهما ، من جهة يقينية الاستنباط واحتمالية الاستقراء • فأبان عن أن بعض أنواع الاستقراء كالاستقراء الرياضي ليس بأقل يقينية من الاستنباط • وإذا كان الاستقراء انتقالا من الجزئي إلى الكلي والاستنباط انتقالا من الكلي إلى الجزئي لم يكن أحدهما مستقلا عن الآخر • فالاستنباط يعتمد على الاستقراء في الحصول على القضايا العامة أو المقدمات • وكذلك الاستقراء يعتمد على الفروض كفرض الاطراد في الطبيعة في تطبيق القوانين التي يصل إليها على الوقائع • كما أن الانتقال في الحالين قد يكون من الوقائع إلى القوانين أو من القوانين إلى الوقائع •

وقد أثبت المؤلف أن للاستنباط دورا في الاستقراء السيكوني • إن الموضوعات التي تناولها المؤلف في كتابه قد تكون مطروقة من قبل الكثيرين • فإذا ما نظرنا في الكتب المنطقية التي تعالج موضوعات المنطق الصوري لوجدنا رؤوس الموضوعات هي بعينها التي تناولها المؤلف • ولكن الأمر يختلف إلى حد كبير • فإذا كانت النظرة الأولية توحى بهذا الانطباع فإن التروي والحذر يوحيان بانطباع مخالف • إذ الكتب المنطقية تتناول رؤوس الموضوعات تناولا نظريا فحسب حتى غدا المنطق في نظر الكثيرين علما صوريا فحسب ، ينظر في صورة الفكر دون مادته • وهذا ما حدا بالكثيرين إلى أن يجعلوا مجال المقارنة بين المنطق الصوري القديم والمنطق الصوري الحديث الصورية وحدها • فقالوا إن المنطق الحديث أشد صورية من المنطق القديم • وهذا صحيح إلى حد كبير • وإذا كان البعض يرى أن المنطق القديم لم يكون صوريا فحسب • بل كان صوريا وماديا في آن واحد ، وأن المنطق الحديث موغل في الصورية فائنا - مع ذلك - نجد الكتب المنطقية الباحثة في المنطق القديم تجعل الجانب المادي (التطبيقي)

لواحق هامشية فحسب ، وقد تنبه المؤلف الى هذه الناحية • اذ وجد دراسة المنطق بهذه الصورة المعهودة تكاد تكون عقيمة مجدبة • ورغم كثرة المؤلفات المنطقية المتخصصة الا أنها تكاد تدور جميعها في مدار واحد • ان التركيز عادة في المؤلفات المنطقية يكون خاصا بأفاق المنطق وطبيعته ووظيفته • ان المؤلف - هذه المرة - يضع للمنطق حدودا لا يتجاوزها ودورا يؤديه في حياتنا ، كمحاولة لحل البعض من مشكلاتنا الفلسفية والعلمية والعملية • وذلك من خلال تحديد للمسائل التي يتناولها المنطق وتلك التي تخرج عن نطاق المعالجة المنطقية •

لقد أعطانا المؤلف فكرة طيبة عن المنطق ومجالاته • وذلك من خلال الأمثلة الكثيرة التي قدمها بحيث لم يدع - حقا - مشكلة فلسفية أو علمية أو عملية من مشكلات الحياة اليومية الا وصاغها على هيئة برهان أو استدلال يقبل الاختبار ، أي التحليل والتقييم المنطقيين • لقد كان ديدن المؤلف أن يدع الحقائق تتحدث عن نفسها • ان انطاق الحقيقة أمر يخدم الحقيقة • ان الحق يحمل في طياته أدلة وجوده ولذلك كان المؤلف يقدم المثال تلو المثال على هيئة البرهان أو الاستدلال مستخلصا منه النتيجة أو النتائج حيناً ، وأحيانا يدع القارئ يستخلص بنفسه النتيجة كنوع من التدريب والممارسة المنطقية : ولذلك ما من قارئ يطلع على هذا الكتاب الا ويخرج بنتيجة قائلة ان المنطق علم عملي مفيد • ان فائدة المنطق غالبا ما تكون موضع جدال بين متجادلين مختلفين أساسا في جدواه • قد يقول قائل ان المؤلفات المنطقية الكثيرة تزخر هي الأخرى بالأمثلة والنماذج الكثيرة •

هذا القول يجد جوابا قائلًا أن العبرة ليست بكثرة المؤلفات ، وانما باختبار النماذج الدالة • وخاصة في المشكلات التي تشغل الفكر الانساني

لمشكلة الجبرية وحرية الارادة الانسانية ومشكلة الحتمية واللاحتمية
وغيرها كثير .

لقد صاغ المؤلف قضاياها في أسلوب مبسط وخال من التعقيد في
كثير من الأحيان . وذلك حتى تكون الفائدة أعم وأشمل . وفي هذا الصدد
حاول المؤلف جهده في التعبير عن قضايا المنطق الصوري بأسلوب رمزي
حتى يتبين للقارئ وجه التقارب بين المنطقين القديم والحديث . هذا ولم
يفعل المؤلف ذكر القضايا المعاصرة في المنطق ، كقضية الفروض وجدواها
في مجالات البحث العلمي ، وقضية العلاقة بين المنطق واللغة ، وبمعنى أصح
التحليل والتركيب المنطقيين ، فعالجهما معالجة مستفيضة مخصصة لهما
فصلين من فصول كتابة الأربعة ، فجاءت المعالجة - رغم تركيزها الشديد -
من أوفى واتم ما يكون . ان التنوع في الموضوعات التي تناولها المؤلف
منير للانتباه في كثير من الأحيان وهذا ما نجح فيه المؤلف الى حد كبير .
اذ قدم موضوعات المنطق القديم في قالب عصري بحيث بدت كمشكلات
يدور حولها النقاش حتى وقتنا الحاضر . ان الاستمرارية دليل الحيوية :
ومع ذلك لا يخلو الكتاب من بعض الهنات . لقد كان بسقدور المؤلف
الاكتفاء بنماذج مثلة بدلا من ذكر تفصيلات كثيرة لا تدعو اليها الحاجة .
كما أن معالجته لبعض الموضوعات لم تكن متصلة ، بل كانت متفرقة في
ثنايا الكتاب . وكان بسقدور المؤلف تناول الموضوع الواحد في الموضوع
الواحد حتى تكون المعالجة تامة ووافية . وما يؤخذ على المؤلف تناوله
للقضايا والبراهين الشرطية كان مقدما على تناوله للقضايا والبراهين الحتمية .
في حين أن القضايا الشرطية قضايا مركبة والقضايا الحتمية بسيطة . وكذلك
تناوله للمغالطات من خلال الاستنباط والاستقراء .

ورغما من ذلك تنقص هذه الهنات من قدر الكتاب . فالمكتبة العربية
تفتقر لمثل هذا النوع من المؤلفات في مجال المنطق بالذات . وحسبه أنه
يسد نقصا ملحوظا لا تخطئه العين الفاحصة .